لين ستالسبيرج

كفى!

DET ER NOK NÅ

Linn
Stalsberg

كيف تدمر الليبرالية الجديدة البشر والطبيعة

ترجمة
شيرين عبد الوهاب
بسنت علي أميـن

مكتبة





كيف تدمر الليبرالية الجديدة
البشر والطبيعة

شرين عبد الوهاب/ حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة أوسلو وعملت منسق للمشروعات الثقافية بين النرويج ومصر لعدة سنوات. تعمل بالترجمة مع العديد من المؤسسات. صدر لها تراجم لروايات ومسرحيات وأدب طفل. وتعمل حاليا في مشروع إعادة ترجمة أعمال هنريك إبسن عن اللغة النرويجية بالتعاون مع معهد إبسن للدراسات بجامعة أوسلو.

بسنت علي أمين/ مدرس مساعد بكلية الألسن، جامعة عين شمس، حاصلة على درجة الماجستير في الأدب والنقد، تعمل كمترجمة حرة بجانب العمل الأكاديمي.

كفى! كيف تدمر الليبرالية الجديدة البشر والطبيعة

طبعة 2024

رقم الإيداع:2024/3866

الترقيم الدولي: 978-977-821-394-2

الناشر

محمد البعلي

إخراج فني

علاء النويهي

This is a full translation of the Book: "Det er nok nå" by Linn Stalsberg

This translation has been published with the financial support of NORLA



دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات

49 شارع المخزن- العمرانية- الجيزة- مصر

لين ستالسبيرج

كفى!

كيف تدمر الليبرالية الجديدة البشر والطبيعة

ترجمة:

شيرين عبد الوهاب
بسنت علي أمين



المحتويـات

المقدمة

لطالما كان من الصعب علينا فهم زماننا الذي نعيش فيه. وفي الغالب، أبناؤنا وأحفادنا هم الذين سوف يتمكنون من تحليل هذا الزمن وفهمه برؤية أوضح مقارنة برؤيتنا التي ما زالت غير مكتملة حتى الآن. إن البشر جزء لا يتجزأ من ثقافة زمانهم وسياسة عصرهم، وهم أيضًا عامل مؤثر في التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الحقبة الزمنية التي يعيشون فيها. ونحن البشر أصبحنا منغمسين بشدة في ذلك كله لدرجة أن سياسة العصر أثرت في عقليتنا، وشكلت أفكارنا ورؤيتنا، ومن ثم، أصبحت هذه السياسة وتلك الثقافة السائدة هما الحس العام المنطقي الذي يعتقد الجميع بصحته. وها نحن نرى التساؤلات والشكوك التي قد تطرأ على أذهاننا من آن لآخر تختفي نتيجة انغماسنا في تلبية متطلبات حياتنا اليومية وسعينا وراء إنجاز مهامنا الكثيرة ورغبتنا في أن نصبح جزءًا من العالم الذي نحيا فيه.

إن ما يميز هذا الزمن الذي نعيش فيه هو كل تلك الكتب التي تقدم للقارئ حلولاً للتحديات التي يواجهها. فتعرض هذه الكتب، على سبيل المثال، مقترحات لحل إشكالية مأزق ضيق الوقت، وتقدم حلولاً لكثير من التساؤلات التي تطرأ على أذهاننا مثل كيفية الحد

من شدة التوتر الذي نتعرض إليه يوميًا، وكيفية زيادة كفاءتنا في العمل، وكيفية التفكير بشكل إبداعي. وتقدم كذلك هذه الكتب حلولاً لمثل هذه التساؤلات التالية: كيف لكل واحد منا أن يصبح أمًّا أو أبًا أو حبيبًا أفضل؟ كيف يمكننا الحصول على «إعجابات» أكثر على مواقع التواصل الاجتماعي؟ وكيف يمكن لشخص استهلاكي أن ينقذ الطبيعة من الدمار الذي لحق بها؟

وحتى لو لم يكن في مقدورك قراءة هذه الكتب، فستجد الآن العديد من المحاضرات، على موقع اليوتيوب، التي تقدم مثل هذه الرسائل وتهمس في أذنك بقول: «حل هذه المشكلات يكمن فيك أنت، أنت من يملك الحل، أنت سيد قرارك، وتستطيع دائمًا أن تصبح نسخة أفضل مما أنت عليه. الأمر كله بيديك». ولكن، قليل من تلك النصائح التي يتعرض إليها القارئ أثناء قراءة مثل هذه الكتب تتحدى المجتمع الذي يعيش فيه، فنادرًا ما تدفعك هذه الكتب للتفكير بشكل نقديٍ في السياسيات التي تُتخذ في مجتمعك، تلك السياسات التي هي لُب المشكلة وهي السبب الرئيس وراء شعور البشر بمأزق ضيق الوقت والشعور بالقلق الدائم وعدم الثقة بالنفس.

فالرسائل التي تُبث من خلال تلك الكتب لا تتحدى المجتمع ولا تطرح تساؤلات تستهدف السياسات المتبعة فيه. كل ما تفعله هذه الكتب، عوضًا عن ذلك، هي أنها تدفعنا إلى التأقلم مع الأمر الواقع والاستمرار في تلبية متطلبات المجتمع الذي نعيش فيه. فعلى سبيل

المثال، ستجد أن هذه الكتب تحثك على أن تصبح أفضل موظف بين أقرانك، وتدفعك لتكون الأجمل والأصح بدنيًّا مقارنة بمن حولك، وتشجعك لتصبح صاحب العقلية الأكثر إبداعًا وكفاءة في بيئة عملك. ومن الصعب عدم الانجذاب وراء هذه الأشياء التي تمنحنا المكانة وتحقق لنا النجاح في مجتمعنا. ولهذا، فتجد أن هذه النوعية من الكتب دائمًا ما تكون هي الأكثر مبيعًا، لأننا دائمًا ما نود أن نحسن من أنفسنا وأن نصل إلى نسخة أفضل مما نحن عليه.

ولكن، لماذا نتمنى ذلك؟

ومتى تشعر أنك بحاجة إلى المساعدة وإلى قراءة مثل هذه الكتب؟

هل حينما يُشعرك شخص آخر بأنك لست جيدا لما فيه الكافية؟

يناقش هذا الكتاب القضايا العامة في مجتمعنا. فليس من قبيل الصدفة أن يتعرض المرء لهذا الضغط من المجتمع الذي يعيش فيه ويكون هو الملام على كل المشكلات التي تواجه المجتمع ويصير المسؤول عن معالجة هذه المشكلات وإيجاد وسيلة للمساعدة. ومن هذا المنطلق، تنفُذ هذه النوعية من الكتب إلى مجتمعنا، ونجد أن السوق دائمًا ما يكون جاهزًا بعروض ترويجية (مستهدفًا الأشخاص القادرين على شراء تلك الكتب)، فالسوق هو الداعم الرئيس لهذه الكتب التي صار لها شهرة كبيرة في مجتمعنا وأضحى لها تأثير كبير فينا على مدار آخر أربعين سنة.

فمثل من عاشوا قبلنا، نحن أيضًا نعيش حياتنا بأيديولوجية وبأسلوب تفكير خاص. فبعد اندلاع الثورة الليبرالية الجديدة في أواخر السبعينيات، أصبحت الليبرالية الجديدة هي أسلوب التفكير الذي نتبناه وصارت هي الواقع الاقتصادي والسياسي الذي نعيشه. قد تشعر أن الأمر أشبه بالمؤامرة، لكنه ليس أسوأ مما صرحت به رئيسة الوزراء السابقة مارجريت تاتشر، وهي من أكبر المشجعين لليبرالية الجديدة، حينما تحدثت عن التغييرات الاقتصادية التي أحدثتها قائلة:

«هدفنا هو تغيير قلب الأُمة وروحها».

ونجحت مارجريت تاتشر في ذلك إلى حد كبير، فهذه «الألباب الجديدة» التي دعت إليها هي أنفسنا التي بين جنبينا. وها هو حالنا الآن، فنحن غير قادرين على فهم السبب الذي جعل كل شيء من حولنا محمومًا ومضطربًا، ونتساءل ماذا لو كان أسلوب حياتنا مختلفًا.

هذا الكتاب يعرض ماهية الليبرالية الجديدة وكيفية العيش في زمانها، ويشرح من أين جاءت هذه النظرية عن الفرد والسوق وما هي تبعاتها التي تؤثر في أسلوب حياتنا اليومية. وسيعرض الكتاب أيضًا للقارئ المشكلات التي نواجهها في هذا الزمن الذي نعيش فيه، ولكننا لن نستطيع حل هذه المشكلات وحدنا، فنحن بحاجة لأن نتعلم من التاريخ وأن نرى كيف كان الذين من قبلنا قادرين على تنظيم حياتهم، فنحن بحاجة إلى أن نجد سبيلاً نتمكن من خلاله

من تحسين مجتمعنا. فعلى سبيل المثال، لحل إشكالية مأزق ضيق الوقت، علينا أن نقلص عدد ساعات العمل لست ساعات بدلاً من ثماني ساعات، لأن هذه الإشكالية لن تنجلي بالضغط على أنفسنا ولومها على عدم قدرتنا على تحقيق أهدافنا. وأزمة المناخ أيضًا، على سبيل المثال، يجب التعامل معها بقرارات شجاعة وتدابير شاملة، لا أن يعمل بضعة أفراد من بيننا بشكل عشوائي وفردي بزرع فسيلة هنا أو هناك أو فرز بعض القمامة. فهذا ليس كافيًا، فيجب أن يكون هذا التوجه توجهًا جماعيًّا لكل أفراد المجتمع.

إن الأمر الذي أفكر فيه دائمًا خلال يومي الحافل بكل المهام التي على عاتقي، هو كيف لنا أن نحدث تغييرًا في شكل حياتنا. ليس فقط ذلك، لكني دائمًا ما أتساءل: ألم تكن هذه الحياة تختلف كثيرًا فيما مضى؟ كل هذه الخاطرات تغزو عقلي في كل مرة أذهب فيها لزيارة جدتي، ففي بيتها أجد وكأن الزمن قد توقف، فكل تفصيلة أراها في بيتها تُحيلني إلى ذكريات الماضي. فهذا هو الباب نفسه الذي كنت أدخل منه والدرج ذاته الذي كنت أصعده في وقت مضى، حتى إن جرس الباب ما زال كما هو. وحينما أدخل المطبخ أجد كل شيء على حالته القديمة، فها هو الفرن القديم والخشب المطلي باللون الأخضر القديم والأرضية المستهلكة التي تحتاج إلى التجديد. الوقت لم يتوقف فقط في بيت جدتي، لكنه قابع في دائرة مفرغة لا يهرب منها. فتجد جدتي تسرد قصصًا عن الأشخاص ذاتهم، وترانا نتشارك الذكريات ذاتها مرارًا وتكرارًا. كل ذلك يذكرني بزمن آخر وبأسلوب حياة مغاير، فهذه الحياة القديمة

تبدو عكس الحياة الحالية التي أعيشها. وأفكر في العبارة التي دائمًا ما تكررها جدتي حينما تقول:

«نحن أيضًا كنا منشغلين في أعمالنا وحياتنا، ولكن ليس بالطريقة نفسها التي تعيشونها الآن».

لطالما أثرت مقولتها تلك في فكري، خاصة حينما أقارن بين حياتي التي دائمًا ما أكون فيها في عجلة من أمري وبين الوقت الهادئ الذي أقضيه في منزل جدتي.

ولكن هل ما تقوله جدتي صحيح؟ هل ما تتذكره جدتي صحيح؟ لأن حياتها لم تكن أبدًا سهلة. فقد كانوا في زمانها يغسلون ملابسهم في البحيرة، ويخرجون المياه من الآبار، وهي نفسها لم تكن تمتلك سيارة تسهل عليها انتقالاتها من مكان لآخر إلا حينما أتمت عمر الثمانية والأربعين، حتى إنها كانت تتقاضى معاشًا أقل بكثير «فقط» لأنها كانت ربة منزل تعتني بالأطفال والحيوانات والأرض الزراعية ولا تتلقى أي أجر على أعمالها تلك.

لقد عايش كلانا تغيرًا ما طرأ على مجتمعنا الذي نعيش فيه. فبالنسبة إليها، التقدم والتغير الذي عايشته كان تقدمًا سنويًا، حاربت من أجله المنظمات واتحادات العمال سعيًا لتحقيق مستقبل أفضل. أما بالنسبة إلي، فكثيرًا مما كانت تراه جدتي تقدمًا صار أمرًا طبيعيًا ومفروغًا منه في زماني، حتى بدأت أنا وجيلي نشعر بأن دولة التضامن الاجتماعي التي تحتفي بها جدتي أصبحت

مهددة وصارت تواجه تحديات، وأصبحنا الآن نحارب من أجل الحفاظ عليها.

فكيف وصلنا لهذا الحال؟

جدتي، لم يكن أمامها خيار آخر سوى أن تكون ربة منزل وأن تعمل بجد في رعاية مزرعتها الصغيرة وأطفالها وعائلتها. لربما كانت تحلم بأشياء أخرى، ولكن ظلت مجرد أحلام. وذلك لأنها كانت مقيدة بزمانها ومبادئ زمانها والظروف الاقتصادية الخاصة منها والعامة، فبالتالي، لم يكن أمامها الكثير من الخيارات. ومثلي مثلها، أنا أيضًا ليس أمامي الكثير من الخيارات، بالرغم من أن العصر الذي أعيش فيه يقدم الكثير من الخيارات، أو خيارات مختلفة عن تلك التي كانت أمام جدتي. الفارق الكبير بيني وبينها هو أنني أتيحت إليّ الفرصة للتعليم، وهو ما مكنني من الحصول على وظيفة وعلى دخل خاص بي. فعندما كانت جدتي تعمل فقط كربة منزل، ترعى أبنائها، لأنها لم يكن أمامها بديل آخر، فأنا أيضًا لم يكن أمامي بديل آخر سوى أن أعمل لكي أتمكن من الحصول على دخل، لأن هذا هو نظام المجتمع الذي أعيش فيه. فمثلي مثل من كانوا في عمري، كان يتعين علينا أن نعمل لنتمكن من تسديد القروض الدراسية والقروض الخاصة بشراء المنازل، وبالتالي لم يكن أمامنا خيار آخر سوى العمل بدوام كامل. ربما أنا أيضًا كنت أحلم بأشياء أخرى مثل قضاء وقت أكبر مع أبنائي، أو أن أعمل في وظيفة بدوام جزئي، أو أن أقضي وقتًا أكبر مع جدتي.

في زمن جدتي، كانت الأسرة تستطيع أن تحيا بدخل واحد، ولكن في زماننا هذا، أصبح من المفضل أن يكون للأسرة الواحدة مصدري دخل. ومن ثم، أصبح المجتمع معتمدًا على هذا النهج، وبالتالي تشكلت السياسة وتحددت الأسعار بناء على هذا النهج.

ولكن، من أين جاءت هذه الأفكار التي تنص على أنه يتوجب علينا أن ننتج أكثر ونجني مالاً أكثر ونستهلك أكثر؟

الوضع اليوم أصبح مختلفًا تمامًا في عين جدتي. فهي ترى أحفادها اليوم منشغلين دائمًا وفي عجلة من أمرهم، ترى كل واحد منهم منكبًّا على هاتفه الذكي ومنشغلاً بما يشاهده وما يتابعه. أعتقد أنها كانت ترى المجتمع ككل متمثلاً في هذا المشهد، وأن المشكلة لا تكمن فينا نحن كأفراد.

عندما كنا نسرد لها أي شيء بسيط عن حياتنا اليومية، كانت تعلق باندهاش وإعجاب على تلك القصص. كنا دائمًا نشعر أنها تعلم أننا نحاول بذل قصارى جهدنا في كل شيء، في عملنا وفي سعينا وراء أبنائنا، وحتى في الحفاظ على زياراتنا لها التي قلت بسبب مأزق ضيق الوقت الذي يعاني الجميع منه. ولكنها، كانت راضية بذلك. وهذا الشعور في حد ذاته كان غريبًا بالنسبة إلينا، الشعور بأن الذي أمامك يقدر ما تقدمه وتفعله. ففي زمننا هذا أصبحنا معتادين على أن نعمل أكثر وأكثر وأن نبذل المزيد من الجهد والوقت لنصبح أفضل مما نحن عليه وأكثر كفاءة. ولكن، هل من الممكن أن نصبح راضيين حقًّا عن أنفسنا وأن نرى أنفسنا،

ويرانا كذلك من حولنا، بأننا جيدون بما فيه الكفاية؟ للأسف، الرد على هذا التساؤل أصبح صعبًا جدًّا في زمننا الحالي.

كانت جدتي تعيش في فترة ما بعد الحرب، وكان أفراد المجتمع في هذا الزمن مؤمنين بالديمقراطية الاجتماعية أو ما يعرف بالديمقراطية الاشتراكية، ومؤمنين بوحدة المجتمع وبالسعي وراء بناء مجتمع مترابط وبناء «دولة الرفاهية» من خلال عمل حقيقي وسعي حثيث، لا عن طريق التنظير والاعتماد على أبحاث أكاديمية أو برامج سياسية، بل من خلال أفعال حقيقية متمثلة في مساعدة الآخرين، والمشاركة في المنظمات المحلية مثل الصليب الأحمر أو المنظمات الخاصة بربات المنزل، ومساعدة الجيران، ودعم المدارس وأفراد العائلة. كان الناس يعيشون في بيئة تخلو من الشكاوى والتنمر الذي نجده اليوم في زماننا، وكان الجميع يشارك ويتعاون بفخر وبداعي الحب والواجب.

لقد عشت مع جدتي وتعرف كل واحد منا على الآخر في وقت السبعينيات وحتى وفاتها في عام 2014. وكان هذا الزمن هو الوقت الذي تغيرت فيه النرويج والعالم كله. وانتشرت أفكار جديدة، فيما يخص إدارة المجتمع، وأصبحت تمثل تحديًا للصورة التي كان عليها الوضع في زمن جدتي. روج هذا المنهج الجديد لصورة جديدة للاستهلاك ولمنظور جديد لشكل الحياة الكريمة. كل هذه التغيرات الكبيرة بدأت في السبعينيات. ففي فترة ما بعد الحرب، تغير النظام الاقتصادي في الدولة من نظام اجتماعي

ديمقراطي يدار جزئيًّا من قبل الدولة وجزئيًّا من قبل القطاع الخاص وتبدل بنظام رأسمالي جديد كليًّا وهو ما يطلق عليه اسم «الليبرالية الجديدة».

تطرأ على أذهان البشر مفاهيم مختلفة عندما تتردد عبارة «الليبرالية الجديدة» على مسامعهم. فمثلاً، إذا كنت مجتمعًا مع أصدقائك وقررتم أن تتناقشوا في ماهية الليبرالية الجديدة ومعناها، فستجد لكل واحد من أصدقائك تعريفًا وفهمًا مختلفًا لليبرالية الجديدة، لذا، لن تكون المناقشة سلسلة وسهلة. ولهذا السبب أيضًا، سترى من خلال هذا الكتاب، أنه من الصعب فهم الليبرالية الجديدة والنقاش حولها في الأوساط الاجتماعية. فنحن حقًّا غير قادرين على فهم الحياة التي نعيشها اليوم وتحليلها تحليلاً دقيقًا.

فهل حقًّا من الصعب علينا أن نصل إلى تعريف موحد لمفهوم الليبرالية الجديدة؟

يستخدم البعض عبارة الليبرالية الجديدة ليشيروا إلى:

النظام الاقتصادي الذي أنشأته رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر من جهة والرئيس الأمريكي رونالد ريجان من جهة أخرى. فكثير من الناس يطلقون مسمى «أصولية السوق» أو «ليبرالية السوق» على هذا النظام، وينظرون إلى الليبرالية الجديدة باعتبارها نظامًا سياسيًّا اقتصاديًّا تُطبق من خلاله الدولة نظام

«فكر السوق» على معظم مجالات الحياة، بما في ذلك خدمات الرعاية الاجتماعية مثل رياض الأطفال ودور رعاية المسنين.

وهناك من يربطون مصطلح الليبرالية الجديدة بمصطلح الاستهلاك وأولئك الذين يستغلون الإعلانات واللافتات الموجودة في كل مكان ويفكرون في كيفية استغلال مخاوفنا وعدم ثقتنا في أنفسنا والاستفادة من كل ذلك في جني المال. يمكننا أن نرى أثر ذلك حينما نجد أنفسنا ننساق وراء تلك الفتن وننفق الأموال لكي نغير من شكلنا وشكل أجسادنا. فعندما يصبح شكلنا الخارجي وما نملكه مرتبطًا بماهيتنا وصورتنا الاجتماعية وكيف يرانا الناس هنا يصبح الاستهلاك والهوية أمرين مرتبطين تمام الارتباط. وبالتالي، يمكننا أن نرى كيف اصطبغ فكرنا بفكر الليبرالية الجديدة.

ومن جهة أخرى، يربط أفراد حركات اتحادات العمال بين مصطلح الليبرالية الجديدة ومصطلحات أخرى مثل مصطلح «الموارد البشرية» الذي حل محل قسم شؤون الموظفين، أو مصطلح «الإدارة العامة الجديدة» وهو شكل من أشكال الإدارة التي تقيس مستوى الموظفين والنتائج من خلال التقارير البيانية والإدارة الدقيقة.

فالليبرالية الجديدة، بالنسبة لاتحادات العمال، ما هي إلا نظام كبير يدمر الحياة العملية وقواعدها، وذلك لأنها تمكن بعض الجهات من تعيين من يفتقرون إلى المؤهلات العليا وإعطائهم

رواتب أقل من المُستحق وجعلهم يعملون في بيئة عمل غير جيدة، أو توظيف أفراد ليعملوا بشكل مؤقت ثم يتم الاستغناء عنهم. وبمعنى آخر، فإن الليبرالية الجديدة تعطي السلطة كاملة لصاحب العمل لا للعمال.

وحتى نحن، من لدينا أطفال ما زالوا يدرسون في المدارس، تطرقنا بشكل ما إلى مناقشة معنى الليبرالية الجديدة حينما كنا نتناقش فيما إذا كان الأطفال يتعرضون لكثير من الامتحانات والتقييمات، أو حينما كنا نتناقش في جدوى المنافسات التي تدخل فيها المدارس بعضها ضد بعض للوصول إلى أفضل النتائج، وكيف أصبح الأطفال يتعرضون لضغط كبير نتيجة كل ذلك.

ونرى كذلك انعكاسًا لليبرالية الجديدة في قطاع الصحة عندما يتعامل موظفو قطاع الصحة مع المرضى وفقًا للقيمة المادية التي يقدمها المريض، أو عندما تُترك خدمات الصحة للقطاع الخاص، الذي همه الرئيس هو جني المال. فعندما يتحول الفرد من كونه «مريض» إلى «مستهلك» فهذه في حد ذاتها إشارة إلى أن سياسة الليبرالية الجديدة قد تغلغلت داخل قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية، وخلقت مفاهيم وعبارات جديدة وأثرت في نظرتنا لقطاع الرعاية الاجتماعية ونظرتنا بعضنا لبعض.

ويهتم الكثير من علماء النفس أيضًا بمفهوم الليبرالية الجديدة وماهيتها. فهم يرون أن الكثير من المرضى أو «المستهلكين» في زماننا هذا يعانون من مشكلات واضطرابات نفسية صارت سمة

من سمات هذا الزمن الذي نعيش فيه. ومن بين هذه الاضطرابات الضغط، والقلق المرضي، وجلد الذات، والشعور بأن المرء غير كاف، والاكتئاب، والوحدة، والشعور باليأس، والإحساس بالعجز. وهذه الاضطرابات النفسية ليست منتشرة فقط في أوساط الشباب، فالكثير من الناس من مختلف الأعمار يعانون من هذه الاضطرابات أيضًا. ويتساءل علماء النفس ما إذا كانت هذه المشكلات النفسية تنشأ من داخل المريض ذاته، أم أنها نتيجة للمجتمع الذي يحيا فيه المريض؟

وترى مجموعة أخرى أن الليبرالية الجديدة جزء من روح الزمن الذي نعيش فيه، كونها شيئًا موجودًا من حولنا، يُنبئنا عن مبادئ زماننا وقيمه، ويحدد ما المسموح لنا بأن نحلم به، وما الذي يعد أحلامًا ساذجة. ويرون أن الليبرالية الجديدة شيء يتغلل في داخلنا ويؤثر في نظرتنا لأنفسنا والصورة التي نريد أن نظهر بها أمام الآخرين وفي المرآة.

ووصف الشاعر السويدي والحاصل على جائزة نوبل، توماس ترانسترمير[1] الليبرالية الجديدة قائلًا:

«الليبرالية الجديدة لها مفاهيم كثيرة ومتشعبة».

وتُعرف الموسوعات النرويجية الكبيرة الليبرالية الجديدة على النحو التالي:

«الليبرالية الجديدة هي مصطلح جامع للأيديولوجيات والنظريات الاقتصادية والسياسية، التي ترى أن المجتمع يجب أن

يؤسس ويُنظم وفقًا لمبادئ اقتصاد السوق. ونتيجة هذا، فالأفراد والمؤسسات التي تتبنى فكر الليبرالية الجديدة يؤيدون خصخصة المؤسسات العامة والحد من تدخلات الدولة في الاقتصاد من خلال فرض الضرائب والرسوم واتخاذ التدابير المختلفة».

في هذا الكتاب، سأحاول إيضاح كيف ترتبط الليبرالية الجديدة بكل تفاصيل حياتنا. فإذا كنت تعاني من مأزق ضيق الوقت أو التوتر والقلق غير المبرر الذي ينبع من إحساسك بعدم الرضى عن نفسك وشعورك بأنك غير جيد بما فيه الكفاية، فاعلم أنك لست وحدك، وأن زميلك في العمل الذي يخشى رفض أيٍّ من قرارات وأوامر رئيسه أو مديره في العمل، بسبب الضغط الواقع عليه نتيجة التقييمات المستمرة لأداء الموظفين، هو أيضًا يعاني من الشعور ذاته الذي تشعر به. وعليك أن تعلم أن الليبرالية الجديدة التي نعيش في ظلها هي سبب في كل ذلك بشكل أو بآخر.

وإن كنت من بين أولئك الذين يتساءلون، إذا ما جن عليهم الليل: لماذا أصبح كل شيء حولنا محمومًا ومضطربًا هكذا؟ فعليك أن تعلم أنك لست من يجب أن يلام على ذلك الأمر، وعليك أن تتساءل عن حقيقة هذا النظام الذي نعيش في ظله، الذي يجعلنا نقبل بأن يكون التوتر والقلق سمات طبيعية لعصرنا الحالي.

دائمًا ما يتحدث علماء النفس عن أن «الشعور بالذنب» أصبح واحدًا من أكبر المشاعر التي تستشري داخل أنفسنا في زماننا هذا. فالإحساس بالذنب يجعلنا نعدل من سلوكياتنا حينما نشعر بأننا

نؤثر سلبًا فيمن حولنا. والمحفز الرئيس لهذا الشعور هو إحساسنا بعدم الأمان والخوف. ولكن اليوم، يمكننا القول بأن هذا الشعور أصبحت له آثار سلبية. بالطبع يجب عليك أن تشعر بالذنب حينما تفعل شيئًا سيئًا تجاه الآخرين، ومن هنا يمكن للإحساس بالذنب أن يجعلك تغير من سلوكك، وأن تطلب العفو ممن أسأت إليه، وأن تحاول التحسين من نفسك لتصبح شخصًا أفضل. ولكن، هذا الإحساس بالذنب أصبح اليوم يسيطر علينا، وينشأ بداخلنا نتيجة مواقف خارج حدود سيطرتنا، كأن يجد الإنسان نفسه فجأة غير قادر عن تحمل نفقات بيته مثل باقي البشر. حينها، سنجد أنفسنا نأخذ قرارات خاطئة لمجرد أن نتخلص من هذا الشعور بالذنب، وسنجد أنفسنا نلجأ للاقتراض لدفع تلك الفاقة ولكي نشعر بأننا قادرون على مواكبة المجتمع، فالمجتمع أصبح يهتم في الأساس بالمظهر الخارجي قبل أي شيء آخر.

ليس صحيحًا أن زماننا هو زمن تفكك المعايير وتلاشيها، بل العكس صحيح، فزمننا مليء بالمعايير والمثل التي نسعى وراءها. بيد أنها معايير ومثل مرتبطة تمام الارتباط بنظام الاقتصاد الحالي الذي يروج للرسالة ذاتها، سواء في مجال الاقتصاد أو المجتمع، والتي مفادها:

«استمر في تطوير نفسك ومجتمعك ولا تتوقف أبدًا».

ولكن، هل تعكس هذه الرسالة مُثلاً عليا حقًّا؟

الليبرالية الجديدة تفتقر للبوصلة الأخلاقية ولا تسعى إلا لتيسير أعمال الأسواق. فنجد أن الليبرالية الجديدة تدفعنا إلى أن نتناسى بعض المثل التي تربينا عليها، وأن نهتم عوضًا عن ذلك بالقيم والمعايير المرتبطة بالسوق، مثل أن نهتم فقط بأن نكون موظفين ذوي كفاءة عالية وأن نتحلى بالإيجابية وأن تكون لدينا القابلية للتغيير والتكييف. ولكن، ماذا سيحدث إذا لم نكن نرغب في ذلك. فكلنا نعرف أشخاصًا قرروا أن يعيشوا الحياة بطريقة مغايرة واتخذوا قرارات مختلفة، فيما يخص طريقة عيشهم وأسلوب حياتهم، بعيدًا عما تفرضه أيديولوجيات هذا الزمان. وحينما نفكر في نهج الحياة الذي اتخذه هؤلاء، نجد في قرارة أنفسنا أن هذا هو شكل الحياة الطبيعي الذي كان يجب علينا أن نحياه. ومن هنا يجب أن نتساءل، من الذي يقرر الشكل الذي يجب أن تكون عليه الحياة؟ وهل يمكننا أن نجد أساليب مختلفة للعيش؟ أساليب تولي اهتمامًا بحاجة الإنسان والنبات بدلاً من أسلوب الحياة الضاغط الذي يطالبنا دائمًا بتقديم المزيد والمزيد؟

هل يمكننا أن نجد بديلاً، ليس بديلاً مناسبًا لشخص واحد فقط، بل بديل لنا جميعًا؟

الليبرالية الجديدة هي رأسمالية هذا الزمان

«كان للثورة الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر سمتان رئيستان:

الاهتمام الكبير بتحسين الإنتاج، وإحداث تغيرات جذرية ومفاجئة في حياة عامة البشر».

المدينة الليبرالية الفاضلة (1944) للمؤرخ والفيلسوف كارل بولاني[2]

لفهم ماهية الليبرالية الجديدة يجب عليك فهم شيئ أساسي حول الرأسمالية، فالليبرالية الجديدة هي الرأسمالية، أو بمعنى أصح، هي رأسمالية زماننا. فالليبرالية الجديدة هي شكل من أشكال الرأسمالية ولها سماتها الخاصة التي ميزت النظام الاقتصادي والسياسي على مدار الأربعين سنة الماضية. وبالتالي، يمكننا القول بأننا نعيش أيضًا في زمن الرأسمالية مثلما نقول بأننا نعيش في زمن الليبرالية الجديدة. وما أريد أن أوضحه في هذا الكتاب هو أن الرأسمالية هي نظام قابل للتغيير، وأنها قد اتخذت شكلاً ليبراليًّا حديثًا، وهذا لم يحدث من قبيل الصدفة، بل نتيجة سعي أولئك الذين أرادوا أن نصل إلى هذا النوع من التقدم. فالليبرالية الجديدة

هي الرأسمالية كما نعرفها، ولكنها في الوقت ذاته شيء جديد كلي. ولفهم سياسة الرأسمالية علينا أن نفهم أمرًا واحدًا وهو: مفهوم النمو الاقتصادي.

في المجلد الثامن من «ثروة الأمة» (1776) The Wealth of Nations،أشار الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث قائلًا: «إذا ارتفعت أرباح القطاع الخاص، سيعم الثراء والرخاء على الجميع».[3] وهذا يعني أنه لو سنحت الفرصة للأغنياء أن يزيدوا من أرباحهم وثرائهم، فسيعود هذا بالنفع على العامة وسيزدادون هم أيضًا غنى. وهذا ما عُرف فيما بعد بنظرية «الاقتصاد المتدرج»

Trickle Down Theory.

التقدم العلمي الذي حدث في ذلك الزمان كان بمثابة مصدر الإلهام لآدم سميث، فقد كان يرى أن السوق بإمكانه أن يزدهر إذا لم تعُقه أي عقبات. فمبدأ الحرية بالنسبة لسميث؛ يتمثل في تمكين الفرد من حرية الاختيار واتخاذ القرار دون تدخل من الدولة. ومن ثم، أصبح السوق بالنسبة لسميث دليلًا على المجتمع الحر. فهذه الصلة الوثيقة بين السوق والحرية هي سبب من الأسباب التي جعلتنا نقبل ونتأقلم مع كل السلبيات التي تنتج عن نظام هذا السوق الحر.

ترتكز نظرية سميث الخاصة بالرأسمالية على ضرورة إعادة استثمار فائض الأرباح في زيادة الإنتاج. فإذا كان المرء يحقق ربحًا

ويكسب أموالاً أكثر مما يحتاج إليه، فعليه أن يستثمر هذا الفائض في توسيع شركته وتعيين موظفين أكثر وإنتاج سلع أكثر. وهذا الفكر يختلف تمام الاختلاف عن فكر أولئك الذين يهدفون فقط إلى زيادة ثرواتهم وكنز أموالهم، وأولئك الذين يبذرون تلك الأرباح في أمور فارغة مثل تشييد قصور فارهة وإقامة حفلات كبيرة مثلما كان يفعل الملوك والنبلاء فيما مضى، أو مثلما يفعل محدثو الثراء في هذا الزمان الذين ينفقون أموالاً طائلة في شراء اليخوت والطائرات الخاصة.

تطور المجتمع الرأسمالي الصناعي في أوروبا وتحول من كونه مجتمعًا زراعيًّا إلى مجتمع صناعي في القرن التاسع عشر. وغيرت قوى الإنتاج الهائلة، التي نتجت عن التقدم التكنولوجي والسياسي والاجتماعي أو ما يسمى بالرأسمالية، العالم للأبد. ومن هنا ظهرت على الساحة طبقة اجتماعية جديدة من الأثرياء، بيد أنهم لم يحظوا بامتيازات الإقطاعيين والملوك. وارتكز عملهم على اقتراض الأموال من النظام المصرفي المتوسع واستثمروا تلك الأموال في إنشاء طرق إنتاج جديدة سعيًا لتحقيق الربح والانتصار على المنافسين الآخرين. وأعادوا استثمار الأرباح في إنشاء شركات جديدة وإحداث ثورة في طرق الإنتاج، ونتيجة لذلك، ازدهر الاقتصاد وتعمقت درجة التشابك بين الاقتصاد والبنوك بشكل لم يكن متوقعًا من قبل.[4]

إن سياسة إعادة استثمار الأرباح هي السبب وراء تسمية

نظام الرأسمالية بهذا الاسم؛ فرأس المال (أي المال، والبضائع، والموارد) يجب أن يُستثمر في صناعات جديدة عندما يفيض رأس المال عن الحاجة، وعلى المالك أن يطور من وسائل الإنتاج وينتج سلعًا أكثر. وهذه كانت ركيزة سياسة حكومة إرنا سولبيرغ التي كانت تقدم امتيازات الإعفاءات الضريبية لتلك الطبقة البرجوازية، وهذه التسهيلات الضريبية مكنتهم من زيادة أرباحهم. ولكن الفكرة من وراء تلك السياسة لم تكن تهدف إلى تمكين الأثرياء من كنز هذه الأرباح، ولكن لاستخدامها في توسيع شركاتهم وتوفير فرص عمل أكثر والعمل بطريقة أكثر إبداعًا. والنية من وراء تلك السياسة جيدة، ولكننا نعلم اليوم أن هذا نادرًا ما يحدث. فوفقًا للإحصائيات النرويجية، فإن المليارات التي وُفرت نتيجة تفعيل قوانين امتيازات الإعفاءات الضريبية لحكومة الحزب المحافظ لم تؤدِّ للنتيجة المنشودة ولم تخلق فرص عمل جديدة.[5] وهذه ليست مفاجأة.

صرح مركز الفكر النرويجي «الأجندة»: «لطالما آمن اليمينيون بأن إعطاءنا الفرصة لأثرياء المجتمع بالحفاظ على أموالهم (أي إعفائهم من الضرائب)، سيسهل من زيادة معدل النمو، وتباعًا سيعم الرخاء على الجميع، وهذا ما يعرف بنتيجة سياسة «الاقتصاد المتدرج».

ولكن التاريخ دحض هذه الفرضية وأثبت عدم فاعلية هذه السياسة الاقتصادية. وقد كان توماس بيكاتي واحدًا من أولئك

الذين أثبتوا كيف تفاقمت ثروات الأثرياء على مدار الثلاثين سنة الماضية، بينما تقلصت أموال عامة الشعب، وبالتالي تخلف من وراء ذلك حالة من الركود والبطالة.[6]

نحن نعلم تمام العلم بأن هذه السياسة ليست مجدية، ولكن ما زال داعمو الليبرالية الجديدة ينادون بذلك الفكر وتلك السياسة ويسيرون على النهج ذاته. فإيمانهم الأعمى وتمسكهم المتعصب بتلك الأيديولوجية أعمى بصائرهم عن تلك الحقائق الجلية.

ففي المجتمع الرأسمالي، نجد أن المجتمع ينقسم إلى طرفين: الطرف الأول هو تلك الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج مثل الشركات والمصانع، بينما الطرف الآخر يمثل غالبية الشعب الذين لا يمتلكون مثل تلك الوسائل، ولكنهم يعملون لدى أولئك الرأسماليين أصحاب الشركات والمصانع، ويتلقى هؤلاء العمال الرواتب التي يقررها الرأسماليون. ونتيجة لذلك الوضع، شنت اتحادات العمال والأحزاب السياسية اليسارية، في بعض البلاد مثل النرويج، في القرن العشرين معركة حقوقية من أجل العمال. ومن نتائج تلك المعركة الحقوقية هي أن الرأسماليين لم يعد في حدود سلطتهم تحديد ساعات العمل أو الإجازات أو مهام العمل التي تفرض على العمال. فقد أصبح مفروضًا عليهم احترام اللوائح والالتزام بإتاحة الإجازات وتوفير الحد الأدنى للأجور، كما أنهم أصبحوا مضطرين إلى تلبية طلبات العمال فيما يخص رفع الأجور وإتاحة إجازات أكثر أو توفير تأمينات أفضل للعمال، وذلك تفاديًا

لخسارة عمالتهم إذا ما تخلفوا عن تلبية تلك الطلبات. ومن ثم، صار للعمال الحق في الإضراب، وذلك لأن القانون يقف في صفهم. وهذا يعني أن العمال أصبح لديهم هم أيضًا قدر من السلطة، حتى لو لم يكونوا يمتلكون المال أو وسائل الإنتاج، وذلك لأن الرأسمالية معتمدة تمام الاعتماد على تلك الطبقة العاملة.

إن إيضاح الفارق بين العامل والرأسمالي هو أمر بالغ الأهمية، فالرأسمالي يحقق الربح من خلال عمليات البيع والشراء. بينما يحصل العمال على رواتب ثابتة، طالما أن النشاط التجاري يسير بشكل جيد. ومن هنا، نفهم أن جوهر الرأسمالية والقوة المحركة للرأسماليين هي السعي الحثيث إلى اقتناص الربح. فالرأسماليون في منافسة مستمرة بعضهم ضد بعض للاستيلاء على أكبر قدر من السوق وتحقيق أعلى قدر من الأرباح.

فالمنافسة بين الرأسماليين كانت الركيزة الأساسية لنجاح النظام الرأسمالي في مراحله الأولى. حتى إن كارل ماركس كان متحمسًا في تلك البدايات لهذه السياسة، وذلك لأن هذه الأجواء التنافسية أزكت الروح الإبداعية لدى الرأسماليين وحفزتهم على الابتكار، ودفعت الرأسماليين لإنتاج أشياء جديدة وخلق فرص جديدة سعيًا للسيطرة على أكبر حصة في السوق، وقد استفاد الكثيرون من هذا الأمر. ولكن، رأى كارل ماركس الصورة الحقيقية والمثالب الناجمة عن تلك السياسة الرأسمالية فيما بعد. فلكي يتمكن الرأسماليون من تحقيق أكبر قدر من الأرباح ولزيادة النمو، دفعوا العمال إلى

العمل لأكبر عدد من الساعات وبأقل رواتب ممكنة. وخيمت أجواء من التكرارية والرتابة على المهام والأعمال المفروضة على العمال، وكان ذلك واضحًا، على سبيل المثال، عندما قام أصحاب العمل بإدخال خطوط تجميع آلية أكثر لزيادة الإنتاج. ورأى ماركس أن نظام العمل ذلك جعل العمال في حالة من الاغتراب وعزلهم عن المنتج الذي كانوا يصنعونه بأيديهم. ومن هنا، أُضرمت نار الحرب على مدار التاريخ بين فريقين، الفريق الأول هم داعمو الرأسمالية المتمثلون في الأثرياء الذين يمتلكون وسائل الإنتاج والسياسيون اليمينيون، وفي الجهة الأخرى هناك اتحادات العمال متحدين مع الأحزاب اليسارية التي كانت تعمل على الحفاظ على حقوق العمال.

نحن نعيش تحت وطأة السياسة الرأسمالية التي تشكل صورة وماهية المجتمع الذي نعيش فيه، وهذا الأمر لا خلاف عليه، فكل السياسيين والاقتصاديين من التوجهات السياسية كافة يرون هذه الحقيقة رأي العين. ولكن الاختلاف يكمن في حقيقة ما إذا كانت الرأسمالية سياسة تجدي نفعًا بحق للمجتمع أم لا. والخلاف يكمن أيضًا في مدى قابليتنا على تعريف أنفسنا بانتمائنا لسياسة الرأسمالية.

فالبعض قد يقول إننا مجتمع ديمقراطي اجتماعي في الأساس، مما يعني أن رأس المال تحت سيطرة الدولة وأن الدولة لها سلطة أكبر من سلطة القطاع الخاص في مجالات الأعمال والتمويل. وبذلك، فهذا النظام يصب في مصلحة الجميع؛ أي مصلحة

صناعات الرأسماليين، ورخاء المجتمع، وعامة الشعب.

قد يظن البعض أن هذا التوافق في المصالح هو أمر قد عفا عليه الزمن أو أننا انتهينا من حقبة ما بعد الحرب حينما كانت الحال متوافقة بين أصحاب الأعمال وعالم التجارة والصناعة من جهة والعمال واتحاد العمال والدولة من جهة أخرى. وذلك بسبب ما يحدث في مناطق كثيرة من العالم، بما في ذلك بلدنا، فالرأسمالية استشرت وأخذت تستحوذ على نصيب أكبر، وتلتهم ما كان يعد سابقًا ملكية عامة وتأتي على الأخضر واليابس، وتنفذ إلى الاقتصاد والسياسة، وتؤثر في الحياة الاجتماعية. وهذا ما نعنيه عندما نقول بأن العالم أصبح مدفوعًا بقوى السوق، فالسوق هو المحرك الذي يقود العالم.

والسوق قائم في الأساس على العرض والطلب. فإذا ما رغب غالبية الشعب في توافر سلعة أو خدمة ما، كوجود مؤسسة بعينها أو توفير سلعة غذائية معينة، حينها سيكون هذا هو الطلب، وعليه فالسوق سيعمل على توفيره. وبالتالي، سنرى أصحاب الأعمال يتنافسون فيما بينهم لتوفير تلك الطلبات، والقادر على توفيرها بأفضل جودة وبأفضل سعر هو من سيفوز في هذا السجال، فالمستهلك يريد في نهاية الأمر الحصول على الأفضل. ونتيجة ذلك، سيربح كلا الطرفين، أي التاجر والمستهلك. قد يبدو هذا الفكر جيدًا نظريًا، ولكن هل هذا ما يحدث بالفعل؟

كيف نشأت الليبرالية الجديدة وما الجديد الذي تقدمه؟

في عام 1920، كتب رجل الاقتصاد النمساوي لودفيج فون ميزس (1881-1973) مقالة تحت عنوان «الحساب الاقتصادي في الكومنولث الاشتراكي». في هذه الفترة من الزمان، كانت حركة العمال تتمتع بالسلطة والنفوذ في النمسا، فكانت فيينا تسمى بفيينا الشيوعية بسبب تشجيعها للاشتراكية. وكانت تعج الحياة السياسية بمطالب الإصلاح والمشاركة السياسية والسعي لتحقيق العدل وحياة من دون فقر. وتوجهت الاستثمارات، في هذه الحقبة في فيينا، لبناء مساكن للعمال وتوفير فرص تعليم أكثر. وفي خضم كل ذلك، كتب لودفيج، الذي كان يعمل في غرفة التجارة والصناعة في فيينا وكان يدعم الرأسماليين، نصًّا يهاجم فيه التفشي الاشتراكي الذي اجتاح البلاد. فالنظام الاشتراكي، بالنسبة للودفيج، هو بمثابة سياسة جنونية، وأوضح في مقالته، المشار إليها سالفًا، أن سياسة الملكية الجماعية للشركات تمثل في حد ذاتها رفضًا لمفهوم «الحكم الرشيد» في الاقتصاد.[7] فهذا المفهوم، بالنسبة للودفيج فون ميزس، هو نقيض الملكية الجماعية أو الملكية الحكومية، وهدفه الرئيس هو دعم سياسة العرض والطلب، وحرية السوق والاقتصاد.

اشتعلت المناظرات الاقتصادية بين الاشتراكيين والليبراليين واستمرت لأكثر من عشرين عامًا. وهذه المناظرات، التي لعب فيها فون ميزس دورًا كبيرًا، كانت نقطة الانطلاقة التي شكلت نموذج الليبرالية الجديدة ونظريتها، وجعلت منها واقعًا حقيقيًّا بعد الحرب العالمية الثانية.

فبماذا كان يحلم الليبراليون؟

في بداية القرن العشرين، طرأت الكثير التغييرات الجذرية في الغرب، وتهافتت المعايير المجتمعية التي كانت مقبولة فيما مضى. أصبح للجماعات المهمشة، كالعمال والنساء، صوت وأخذوا يطالبون بحقوقهم وبمكان في الحياة السياسية، وشكلت الثورات وحركات التمرد في المستعمرات تحديًا للسلطة الملكية. كانت الحرب العالمية الأولى وبالاً على القارة الأوروبية، فاندلعت في هذه المرحلة من الحرب موجات ثورية قادتها الثورة الروسية التي أنشأت الاتحاد السوفيتي. وحقق اليساريون الكثير من النجاحات، بينما حاول الليبراليون والمحافظون الصمود في وجه التيار والإبقاء على النظام القديم. فكان الليبراليون والمحافظون يرون أن نفوذ العامة إلى المشهد السياسي هو شيء مخيف ومدمر، وانتقد المثقفون اليمينيون، أمثال فون ميزس، الاشتراكيين واتهموهم بأنهم أطلقوا لجام «ديكتاتورية العوام». وكانت موجة الانتقادات تلك هي بمثابة البذرة التي نشأت منها الليبرالية الجديدة.

فمن منظور اقتصادي بحت، كانت فترة ما بين عامي 1919

و1945 فترة عانت فيها الرأسمالية من مأزق كبير. ففي تلك الحقبة، تشوهت سمعة الرأسمالية، لذا، لا عجب أنه كان من السهل جذب الاهتمام وشحذ الهمة لخلق نظام جديد للمجتمع. كانت الأوضاع غير مستقرة في العقد الأول في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وفي عام 1929 انهار سوق الأوراق المالية في الولايات الأمريكية، مما أدى إلى نشوء أزمة مالية عالمية، وارتفعت معدلات البطالة لما يقرب من 20% وارتفعت كذلك أسعار السلع الأساسية، وعانى الناس من أزمة سداد الرُّهون العقارية. وعجت أوروبا وباقي أنحاء العالم بالمآسي الإنسانية. كان لتلك الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي تبعات مختلفة على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والنرويج في فترة ما بين الحربين العالميتين. ففي النرويج، اصطدمت حكومة حزب العمال (التي وصلت للحكم عام 1935) بأزمة في الاستثمارات وتوفير فرص عمل لأفراد الشعب.[8] وفي الولايات المتحدة، اتخذ السياسيون في حقبة الثلاثينيات نهجًا مماثلاً لما حدث في أوروبا. وفي 1933، بدأ الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت برنامج «الصفقة الجديدة» الذي كان يهدف إلى توفير فرص عمل وتوفير المساعدات الاجتماعية للشعب.[9]

كان روزفلت على اتصال مستمر بالخبير الاقتصادي جون ماينارد كينز الذي كان يعمل مستشارًا لدول ضفتي المحيط الأطلسي في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وبعدها. كان أكثر الاقتصاديين شهرة في تلك الحقبة، وكان له تأثير قوي على القرارات السياسية التي اتُخذت في ذلك الوقت.[10] وعمل كينز على

إبراز أهمية تدخل الحكومات في الاقتصاد، ودورها في توفير فرص العمل أو الخدمات الاجتماعية على سبيل المثال، حتى يتمكنوا من تلافي مشكلات البطالة والأزمات الاجتماعية المرتبطة بها. كان يسعى كينز، مثله مثل الآخرين في زمنه، إلى إنشاء نموذج لعالم أكثر نظامًا ومنهجية بعد كل الاضطرابات التي خلفتها الحرب. والجديد في أفكار كينز هو أنه كان ينظر إلى البطالة كونها مشكلة سياسية، ومن ثم، تستوجب حلها سياسيًّا.

إن الديمقراطية الاجتماعية النرويجية ودولة الرفاهية و«الاقتصاد المختلط» بين السوق الحر والدعم الحكومي الذي كان قائمًا بعد الحرب العالمية الثانية مبني، إلى حد كبير، على نماذج كينز الاقتصادية. واستمرت «الصفقة الجديدة» في الولايات المتحدة حتى عام 1945، عندما انتهت رئاسة روزفلت. وتوفي كينز في عام 1946، لكن السياسة القائمة على أفكاره عاشت بعده لفترة طويلة.

ولكن، لم يلجأ الجميع إلى الحلول الديمقراطية الاجتماعية لمواجهة الأزمة الاقتصادية وتبعات الحرب العالمية الأولى التي أثرت على أوروبا. فقد هيمنت الأيديولوجيات اليمينية الجديدة -الفاشية والنازية- على السلطة في ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، وحظيت أيضًا بدعم في بلاد أخرى. رأى لودفيج فون ميزس ومن يتبنون الفكر ذاته أن الفاشية والنازية جاءت نتيجة للفكر الجمعي والسياسة الجمعية، تمامًا مثل الاشتراكية والشيوعية. كان الجميع مدركين

لضرورة مجابهة عمليات شحذ الجموع وانقيادها وراء فكر موحد، وذلك لمنع نشوء الدول الشمولية.[11]

كان الليبرالي الإسباني خوسيه أورتيجا إي جاسيت متوافقًا مع أفكار فون ميزس. وفي عام 1930، نشر كتاب «ثورة العامة» الذي ترجم للعديد من اللغات وأصبح من الكتب الأكثر مبيعًا دوليًا. أوضح، في كتابه، أن انتفاضة الشعب هي أكبر أزمة تواجه أوروبا، لأن هؤلاء العامة يمثلون طبقة اجتماعية لا يمكن ولا ينبغي لها أن تتولى مناصب قيادية. وأوضح أن العامة لا يفتقرون فقط إلى المهارات اللازمة للقيادة، بل إنهم يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على الدولة في كل نواحي الحياة لتوفير احتياجاتهم.

كان لكتابات خوسيه جاسيت صدى لدى داعمي سياسة «عدم التدخل» الذين كانوا ينتقدون نموذج كينز الليبرالي للاقتصاد المتشابك وكذلك النموذج الشيوعي الأكثر تحكمًا في السوق والممتلكات. وانتقد كذلك لودفيج فون ميزس في كتاب «الليبرالية» الذي نشره عام 1927 نظام الاقتصاد الفاشي. ولكنه أوضح أنه إذا ما كان عليه أن يختار أهون الشرين، أي ما بين الشيوعية والفاشية، فالفاشية أهون بعض الشيء من الشيوعية. وصرح أنه كان متعاطفًا بعض الشيء مع الحركة الفاشية في حربها ضد الشيوعية، وأوضح أنه يمكنه أن يتفهم العنف الفاشي باعتباره «رد فعل» ضد أفعال البلاشفة والشيوعيين.[12]

وفي عام 1938، صدرت الترجمة الفرنسية لكتاب المؤلف

الأمريكي والتر ليبمان «المجتمع الصالح». هاجم ليبمان، في كتابه، تدخل الدولة في الاقتصاد، لكنه في الوقت ذاته انتقد سياسة عدم التدخل التي سادت القرن التاسع عشر. والمقصود بسياسة عدم التدخل هو أن الحكومات يجب أن تتدخل بأقل قدر ممكن في إدارة السوق وإجراءات التجارة.(13) ولكن، هذه رؤية نموذجية. فعلى أرض الواقع، هناك لوائح واتفاقيات تجارية تحكم السوق، ولكن ليبمان يرى أنه علينا أن نسعى إلى خلق سوق حر ونعمل على الحد من تدخل الدولة فيه. وبالتالي، فالدور الذي تلعبه الدولة هو المؤشر الذي يفرق بين سياسة عدم التدخل وسياسة الليبرالية الجديدة. فبينما تنادي سياسة «عدم التدخل» إلى الحد من تدخل الحكومة في التجارة والسوق، فإن الليبرالية الجديدة تسعى لبناء دولة قوية تكون الحكومة فيها قادرة على خلق التسهيلات والفرص التي يحتاجها السوق. فالسوق، وفقًا لليبمان، هو المحرك الأساسي للمجتمع الحديث، ومن ثم يجب على الدولة أن توليه اهتمامًا كبيرًا.

وبعد رواج الكتاب، عُقد اجتماع في باريس بحضور فريدريك فون هايك لمناقشة الكتاب وأفكاره. كان هايك مناصًرا وادعيًا للمبادرات الخاصة والسوق الحر، وفي عام 1920 بدأ العمل مع فون ميزس في الغرفة الاقتصادية النمساوية، واتفق كلاهما على ضرورة شن حرب على الاشتراكية.

عُرف هذا الاجتماع فيما بعد باسم «ندوة ليبمان» (ندوة والتر ليبمان)، وكان الهدف الرئيس من الاجتماع هو تنشيط الحركة

الليبرالية كمعارضة دولية ضد الشيوعية، وكانت هذه هي نقطة الانطلاقة لليبرالية الجديدة، وهو المسمى الذي استخدموه لإنعاش الحركة الليبرالية وتجديدها.

دعنا عزيزي القارئ نأخذ خطوة للوراء لنتمكن من رؤية الصورة الكاملة بشكل أوضح. ولنرى، ما هي هذه الليبرالية التي أرادوا تجديدها؟ لنبدأ بتعريف بسيط. فوفقًا للموسوعة النرويجية، تُعرف الليبرالية كما يلي:

«الليبرالية هي أيديولوجية سياسية تركز على الفرد وقيمته المستقلة. وهي إحدى الأيديولوجيات السياسية التي أثرت بقوة في تنمية المجتمعات في الدول الغربية منذ القرن الثامن عشر».[14]

وبالتالي، فإن الليبرالية تركز على الفرد، والحرية الفردية، والقيمة الحقيقية الجوهرية لكل فرد. أثرت هذه الأفكار في عقلية الإنسان الغربي لأكثر من 150 عامًا. فاليوم، ليُعرف شخص نفسه بأنه ليبرالي، فهذا يعني لزامًا بأنه ذو عقلية منفتحة ولديه القدرة على تفهم أساليب الحياة المختلفة التي يحياها الآخرون. ولهذا نرى أن وصف ليبرالي أصبح يستخدم بكثرة في حياتنا اليومية، ونرى كذلك الكثير من الأحزاب السياسية تستخدم هذا المصطلح لتنعت توجهاتها، لأن نقيض ذلك لن يبدو مستساغًا، فمن يريد أن يوصف بأنه غير ليبرالي؟!

ورغم أن مصطلح الليبرالية قد يبدو بسيطًا، فإن مفهوم

الليبرالية ما زال محلاً للنقاش، حيث يصعب العثور على تعريف مُبسط له. فمصطلح الليبرالية قد يضم الكثير من المفاهيم بداية من: «الليبرالية الجديدة غير الاجتماعية والليبرالية المتطرفة ووصولاً إلى الليبرالية الاجتماعية اليسارية التي ترتكز على التعددية وحقوق الأقليات» كما هو موضح في مقدمة الإنثولوجيا التي تحمل عنوان «لا أحد يولد حرًّا: في نقد سياسة الليبرالية».[15] قد يبدو الأمر معقدًا، ولكن النقطة الواضحة وضوح الشمس هنا هي أن الليبرالية لم تستخدم فحسب كحجة للدفاع عن أصحاب السلطة، لكنها كانت أيضًا سببًا في توسيع رقعة الديمقراطية ومنح المزيد من البشر قدرًا من السلطة.

وبناء على ذلك، من المهم أن نضع في اعتبارنا أنه حتى ولو وصف بعض الأشخاص وبعض الدول أنفسهم بأنهم ليبراليون، فهذا لا يعني بالضرورة أنهم يتبعون الليبرالية بحق. فنحن نحب أن نظن بأن العالم الغربي سائر على نهج علمي وأنه يؤمن بأن كل الأفراد متساوون في القيمة، كما هو منصوص عليه في الدساتير والإعلانات الدولية. نحن نفخر بهذا الأمر، فنحن نرى أنفسنا نسير على خطى عكس تلك الدول المتشددة دينيًّا والديكتاتوريات، هكذا نرى أنفسنا. ولكن هذه ليست الصورة الكاملة.

ففي خضم كل تلك الخطب الرنانة التي تدعو إلى احترام الحقوق والاعتراف بأن البشر سواسية، كانت أوروبا منخرطة في توسعاتها الإمبريالية والاستعمارية في مناطق أخرى من العالم، وتسببت في

قمع الحقوق والاضطهاد ونهب موارد المستعمرات وثرواتها. ولا توحي أي من هذه الانتهاكات بأنهم كانوا يطبقون المفهوم الذي ينص على أن «البشر متساوون في القيمة» كما كانوا يدعون!

فقبل مئات السنين، كان يتحدث رؤساء الولايات المتحدة بفخر عن الحرية الفردية، وأن دولتهم لا تسيء استخدام السلطة. وفي الوقت ذاته، اختطفت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الأفارقة وباعتهم كعبيد واستمر ذلك حتى عام 1865. وفي القرن السابع عشر، ادعى الفيلسوف الإنجليزي، جون لوك، والذي يمثل الانطلاقة الفلسفية والفكرية لليبرالية، أن العبودية «شيء منطقي» و«خارج نطاق المناقشات» وصرح أن « كل رجل حر في كارولينا يجب أن تكون له سلطة مطلقة على عبيده الزنوج».[16] واستثمر جون لوك بنفسه في تجارة العبيد، رغم أنه حارب ضد العبودية السياسية، أي السيطرة المَلكية على عامة الشعوب. فهل يمكننا أن نقول بأن جون لوك كان ليبراليًّا؟

وفي الوقت ذاته في إنجلترا، انتقد الفيلسوف الأخلاقي فرانسيس هاتشسون تجارة الرقيق السود. لكنه كان يرى أن العبودية قد تكون عقوبة مناسبة للمجرمين في بلاده. فهل كان هاتشسون ليبراليًّا؟

وهناك شكل آخر من الليبرالية يمثلها آدم سميث، والذي كان يعتقد بقابلية إلغاء العبودية في الأنظمة الاستبدادية أكثر من قابلية إلغائها في الدول الحرة. فلكي يعيش الرجل الأبيض حياة حرة،

وفقًا لسميث، عليه أن يعتمد على العبيد السود ليقوموا بالأعمال الشاقة التي لا بد منها. كان سميث مدركًا لحال العبيد وكيف أنهم يحيون حياة عبودية تامة، ولكنه لم يكن يعرف كيف لهم أن يحصلوا على حريتهم قبل تحرر دولهم الإفريقية المحتلة. فهل يعد آدم سميث ليبراليًا؟[17]

من المهم أن نتذكر أنه لم يكن يؤمن الجميع في ذلك الوقت بأن العبودية أمر بديهي ومقبول. فحركة إلغاء العبودية بدأت في القرن الثامن عشر، وتعود جذور هذه الحركة للقرن السادس عشر. ففي بدايات القرن السابع عشر، أدان الكويكرز (جمعية الأصدقاء الدينيين) العبودية، وخلال القرن التاسع عشر ناضل جون ستيوارت ميل من أجل الليبرالية وحارب ضد العبودية. كان يناضل الكثير من العبيد لنيل حريتهم، وفي الوقت ذاته كان هناك الكثير من المفكرين الليبراليين الذين دافعوا عن نظام العبودية. يبدو أن هذه المفارقات متأصلة في الليبرالية. فحتى يومنا الحالي، ما زال الأمريكيون الأفارقة يعانون من القمع الممنهج في أمريكا،[18] كما أن تاريخ علاقات أوروبا باليهود والغجر والمهاجرين والسكان الأصليين ما هو إلا تاريخ يعج بقصص تتسيدها العنصرية والقهر حتى يومنا الحالي. ومن المؤكد أن الطريقة التي نتعامل بها مع اللاجئين والمهاجرين الذين يعيشون بيننا ستقوض الرواية الرسمية للمساواة وحقوق الإنسان التي نروجها، وستتحدى ماهية الليبرالية بالنسبة لنا.

عندما عُقدت ندوة ليبمان في باريس عام 1938 لإحياء الليبرالية وتجديدها، كان هناك إجماع على أنه لا ينبغي للحكومة أن تتدخل في خصوصية الأفراد أكثر من اللازم. وفي باريس، عارض كل من لودفيج فون ميزس وفريدريك فون هايك نموذج الليبرالية الاجتماعية لكينز (أي دولة الرفاهية والتدخل الحكومي الذي كان متمثلاً في برنامج «الصفقة الجديدة» للرئيس روزفلت في الولايات المتحدة). وعارض كلاهما كذلك سياسة «عدم التدخل» (أي أن تكون الأسواق حرة تمامًا دون أي تدخل من الحكومة). وعوضًا عن تلك السياسات، قدم ميزس وهايك فكرة جديدة تشدد على أن السوق هو الوسيلة الوحيدة القادرة على تأسيس مجتمع حديث، ومن ثم، أكدوا على ضرورة إتاحة التسهيلات لخلق هذه الأسواق ليتمكنوا من بناء تلك المجتمعات الحديثة. وبعبارة أخرى، آمن ميزس وهايك أن تحقيق الحداثة وبناء السوق الحر هما أمران مرتبطان ارتباطًا وثيقًا.

ومنذ بداية القرن التاسع عشر، كان الجميع يسعى لتحقيق هذه الحداثة، السياسيون والفنانون والمهندسون المعماريون والفلاسفة على حد سواء كلهم كانوا يسعون وراء ذلك. كان يتوجب عليهم البعد عن التقاليد البالية وكسر أصنام الماضي وأن يؤمنوا بمستقبل أفضل، وكان ذلك هو الجو العام السائد في باريس عام 1938.

كان اجتماع باريس ناجحًا، لكنهم لم يحققوا شيئًا جديدًا من

خلاله سوى تعزيز علاقاتهم والوصول إلى اتفاق داخلي فيما بين أعضاء الاجتماع. ولكن الندوة وضعت حجر الأساس لاجتماع أكثر أهمية كان من المقرر عقده بعد الحرب في مونت بيليرين في سويسرا.

63 رجلًا وامرأة وإنشاء مجتمع مونت بيليرين

في عام 1947، أي بعد تسع سنوات فقط من اجتماع باريس، عُقد اجتماع كبير كان هو الآخر تحت رعاية فريدريك هايك. لكن هذه المرة، لم يكن والتر ليبمان عضوًا في هذا الاجتماع. بدأ ليبمان في انتقاد هايك ونموذج الليبرالية الجديدة الخاص به.[19] ولكن هايك كان عازمًا على تطوير نظام حديث لإدارة المجتمع. وفي الفترة ما بين اجتماع باريس واجتماع سويسرا، كانت أوروبا تعاني من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية. ربما كان من الجيد اجتماعهم فوق جبال مونت بيليرين كي يتمكنوا من رؤية الوضع العام من مكان بعيد ويتفكروا في الحال التي وصلت إليها أوروبا. وبعد مرور أسبوع، تكون مجتمع مونت بيليرين، الذي ما زال قائمًا حتى يومنا هذا. وفي العقود التي تلت، أصبح أعضاء اجتماع مونت بيليرين من الأشخاص الأشد تأثيرًا في تأسيس حركة الليبرالية الجديدة.

منذ الاجتماع السابق في عام 1938، ذاعت شهرة هايك بعد نشر كتابه الذي يحمل عنوان «الطريق إلى العبودية» والذي نال إعجاب الرأسماليين. كرر في كتابه أفكاره التي نادى بها في اجتماع باريس والتي مفادها أنه يجب أن يكون السوق هو المحرك الرئيس

لتحقيق التطوير والحداثة. وقرر بعض قرائه الأثرياء المتحمسين لأفكاره المساعدة في تمويل ندوته في سويسرا.

شكلت حقبة ما بعد الحرب وقتًا عصيبًا على أوروبا، فقد انتشر الفقر وسادت سياسة التقشف، وبالتالي، لا عجب من أن التساؤلات فيما يخص علاقة السياسة بالاقتصاد أو علاقة السوق بالديمقراطية بدأت تشغل الجميع.

اجتمع 36 رجلاً وامرأة ومعهم سكرتيرة في بلدة فيفي الصغيرة التي تقع على الجانب الشمالي من بحيرة جنيفا. استقر الضيوف في فندق دو بارك الذي يتواجد أعلى جبل مونت بيليرين والذي تحاوطه الوديان والجبال. من هنا ترى مقر شركة «نستله» للأغذية وهو يهيمن على المشهد في هذه البقعة التي يبلغ عدد سكانها 18000 نسمة. وفي عام 1947، أتمت شركة «نستله» عامها الثمانين. لم يكن أحد في ذلك الوقت ليظن أنه بعد بضعة عقود ستصبح شركة «نستله» انعكاسًا لجنون الليبرالية الجديدة حينما طالبت بخصخصة المياه وعندما بدأت حملتها الإعلانية الشعواء التي شنتها لتشجيع الرضاعة الصناعية ومنتجات حليب الأطفال في بلدان الجنوب.[20]

كان معظم الضيوف الذين شاركوا في الاجتماع من الاقتصاديين، وكان من بينهم ميلتون فريدمان وجورج ستيجلر وفرانك نايت، كلهم من جامعة شيكاغو. لعبت هذه الجامعة، بعد عدة عقود قادمة، دورًا هامًّا عندما بدأ تطبيق نموذج الليبرالية الجديدة

وأصبحت هي النظام السياسي الحاكم. أصبح ميلتون فريدمان لاحقًا أحد الشخصيات الرئيسة في المشروع الليبرالي الجديد ومستشارًا ومروجًا سياسيًّا نشطًا له. وحضر كذلك تريغفة هوف الاجتماع، وهو رجل اقتصاد نرويجي وكاتب ومحرر للمجلة الاقتصادية «فارماند» التي اشتراها عام 1935.[21] وأصبح من أوائل داعمي الليبرالية الجديدة في تاريخ النرويج.

استمر الاجتماع الذي عقد في فندق دو بارك لمدة ثمانية أيام. كانت هناك مناقشات وخلافات داخلية، ولكن تمكنت المجموعة، بنهاية الأسبوع، من تشكيل اتحاد وصياغة بيان نهائي ووضعت خططًا كبيرة للمستقبل.

قيل في البيان الختامي، من بين أمور أخرى:

أصبحت القيم المركزية لحضارتنا في خطر. فقد اضمحلت كرامة الإنسان الأساسية وحريته في كثير من المناطق حول العالم. وهناك بلاد أخرى على شفى الدمار جراء التطورات في السياسة الحالية. يتعرض الأفراد والجماعات المتطوعة للقمع بشكل متزايد بسبب الاستخدام العشوائي للسلطة. حتى إن القيم الأكثر قداسة في العالم الغربي، كحرية التعبير والفكر، أصبحت مهددة بالمراسيم التي تدعي التسامح مع الأقليات، ولكنها في واقع الأمر تهدف فقط إلى تعزيز قوة أصحاب السلطة، حتى يتمكنوا من قمع جميع الآراء الأخرى المختلفة عن آرائهم.[22]

كان يرى هؤلاء أن كل الأفعال مشروعة ومبررة في سبيل إنقاذ حضارتهم.

كانت الحرية هي محور هذا الأمر، أي حرية الفرد، واعتقد أعضاء مونت بيليرين أن تحقيق حرية الفرد ممكنة من خلال دعم مفهوم الملكية الخاصة وعمل الدولة على حماية السوق. لكنهم واجهوا صعوبات في إيصال أفكارهم توضيح كيفية تنفيذ مشروعهم، فكيف للدولة أن تضطلع بمهمة حماية السوق، وهي في الوقت ذاته غير مخول لها التدخل فيه، فهذا الأمر لن يوصلنا لشيء سوى خلق ديكتاتورية شمولية. ومن ثم، كان رسم حدود تدخلات الحكومة في السوق من أهم القضايا التي تناولوها في اجتماعهم.

كان هؤلاء الليبراليون الحداثيون معتدلين في أفكارهم إذا ما قارناهم مع الليبراليين في يومنا الحالي. صرح فريديريك هايك أن الخدمات، مثل الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي، لا ينبغي أن يكون السوق هو المسؤول عن توفيرها، وذلك لأننا لا يمكننا أن نطالب الشعب بدفع الأموال لتوفير مثل هذه الخدمات الأساسية، لذلك كان يعتقد هايك أن بعض الخدمات يجب أن تكون الدولة هي المسؤولة عن توفيرها. وفي عام 1947، لم يكن هايك ليتخيل مقدار المسؤوليات الحكومية التي ستقع على عاتق السوق في المستقبل، كخدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية.

أثناء المناقشات المنعقدة على التلال السويسرية، كان هناك اتفاق على أن الاشتراكية والفاشية كانتا نتيجة لسوق مقمع وغير

حر، وأن الديمقراطيات الليبرالية كانت تسير في الاتجاه ذاته بسبب سياسة «الجماعية» (سياسة الجمعية أو الإشاعية) التي تبناها الديمقراطيون الاشتراكيون، فقد تدخلوا في الاقتصاد من خلال برامج مثل مشروع «الصفقة الجديدة» ونموذج كينز. كان هايك يرى كيف كان الاشتراكيون يتبنون «الفكر الطوباوي»، ومن ثم، استطاعوا أن يؤثروا بفكرهم هذا في الكثيرين.[23] لم يكن هايك يريد أن يكون أقل شجاعة من هؤلاء الاشتراكيين، فصرح أن المحافظين يجب أن يفكروا بشجاعة حينما كتب:

«يجب علينا بناء مجتمع حر من جديد، فهذه هي معركتنا التي يجب علينا أن نخوضها بشجاعة. فما نفتقر إليه هو اليوتوبيا الليبرالية، وهو برنامج لا يهدف فقط للدفاع عن السياسات كما هي اليوم، كما أنه ليس نوعًا ولا شكلاً من أشكال الاشتراكية، بل إنه راديكالية ليبرالية حقيقية».[24]

كانت «سياسة الجماعية» وكان الاشتراكيون هم أعداء هايك الرئيسون. فهايك كان يرى أن سياستي الجماعية والاشتراكية هما المعوق الذي يعرقل مسار الحرية. ففي كتابه المعنون «الطريق إلى العبودية»، كتب قائلًا: «لن ينجح المجتمع الحديث المتضافر إلا حينما يتمكن الجميع من المنافسة في السوق. ومن ثم، يجب علينا أن نتخلى عن مشاعر الخيرية والإيثار».[25] كان هايك مقتنعًا أن الاشتراكية مبنية على «خطأ فكري» لأن إيمان الاشتراكية بالتضامن كان فكرًا مستقى من المجتمعات القبلية السابقة التي كانت تتمتع

بقلة عدد سكانها إذا ما قارناها بالنظام الاجتماعي الحديث.

بعد تشكيلها في عام 1947، أصبحت جمعية مونت بيليرين جزءًا من شبكة دولية، وجزء كبير من هذه الشبكة عمل في شكل مؤسسات بحوث ومراكز فكر. وفي عام 1949، نصح فريدريك فون هايك المليونير الإنجليزي أنتوني فيشر بإنشاء مركز فكر بدلاً من الانخراط في السياسة، وعمل فيشر بتلك النصيحة. كان هايك يرى أن أهم ما في الأمر هو التأثير على الأكاديميين والصحفيين والمثقفين، الذين يمكنهم فيما بعد التأثير في صناع القرار في المجتمع.

أسس فيشر معهد الشؤون الاقتصادية في عام 1955، وتمكنوا لاحقًا من إيصال مارجريت تاتشر إلى السلطة في بريطانيا. وفي عام 1981، أنشأ فيشر كذلك شبكة أطلس، التي كانت بمثابة مركز فكر رئيس يرأس أكثر من 450 مؤسسة فكرية في أكثر من 100 دولة، من بينها مركز الأبحاث النرويجي «سيفيتا Civita» الذي تترأسه كريستين كليميت، وكذلك مركز الأبحاث السويدي «تيمبرو Timbro»، ومركز الأبحاث الدنماركي «سيبوسCEPOS ».

وهناك مراكز فكر أخرى مثل «معهد فراسير-Fraser Institute » في كندا، ومركز الدراسات المستقلة في أستراليا. ولكن، كانت أقوى تلك المراكز هي «مؤسسة هيريتيدج-Heritage Institute » و«مؤسسة ساتوCato Institute» و«مؤسسة آدم سميث Adam Smith Institute ». واليوم، أصبح تواجد هذه الشبكة قويًا في دول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية. الكثير من

مراكز الفكر تلك لها تأثير قوي في مجالس مناقشات السياسات وتشكيلها. وكثير ما يظهر أعضاء تلك المراكز في الإعلام في صورة متخصصين محايدين، ولكننا ننسى أنهم في واقع الأمر متبنين لفكر محدد وأيديولوجية بعينها، فهم يعملون في الأساس على دفع المبادرات الشخصية وفكر السوق إلى الساحة السياسية، كما أنهم يعملون على تمكين تلك المبادرات الشخصية من الحصول على مساحة أكبر في المجتمع.

وبسيره على هذا النهج، أي العمل من خلال مراكز الفكر بدلاً من الالتزام بسياسة الأحزاب، تمكن مشروع الليبرالية الجديدة من توجيه الاهتمام لعدد كبير من الشعب من دون الاضطرار إلى دعم سياسة بعينها، أو تحمل مسؤولية السير على نهج سياسة حزبية محددة. ومن خلال خلق تلك الشبكات والضغط والتأثير الذي تمارسه، فإننا لن نتمكن من معرفة مدى تأثير هذه الشبكات على أرض الواقع وفيمن تؤثر بالفعل. وهكذا، كانت الليبرالية الجديدة، منذ البداية، مشروعًا سياسيًّا جديدًا ومختلفًا تمامًا، فهي ليست بكيان مبني على أسس مصرح بها، وبالتالي، يختلف نموذج الليبرالية الجديدة عن سياسة تنظيم الأحزاب السياسية.[26] وتهدف مراكز الفكر تلك إلى التأثير في رجال الأعمال الأقوياء، وجعلهم يرون أن القيود التجارية والضرائب المفروضة ستعرقل مشاريعهم وما يريدون تحقيقه ألا وهو توسيع السوق، وزيادة المكاسب.

فاز ثمانية أعضاء من جمعية مونت بيليرين بجائزة نوبل

في الاقتصاد.[27] وهذه ليست مفاجأة، فهذه ليست جوائز نوبل «الحقيقية» بل إنها في حقيقة الأمر جوائز تذكارية أنشأها بعض الاقتصاديين في البنك المركزي السويدي في عام 1968 والذين هم على صلة بجمعية مونت بيليرين.[28] تُظهر جوائز نوبل في مجال الاقتصاد كم التأثير الكبير الذي تمتع به اقتصاد الليبرالية الجديدة من بعد عام 1968. كما صرح النقاد كذلك أن هذه الجائزة كانت تساهم في تشجيع وزيادة عدد أعضاء شبكة الليبرالية الجديدة.[29] وفي عام 1974 حصل فريدريك فون هايك على هذه الجائزة، في حين أن بعض الناس لم يكونوا ينظرون لهايك على أنه خبير اقتصادي أو رجل اقتصاد كبير، وبالتالي، شكل حصول هايك على الجائزة صدمة لهم.[30]

إن نجاح أعضاء مونت بيليرين وأفكارهم كان يسير برتم بطيء، بالرغم من وجود أسماء مشهورة فيما بينهم، وعلى الرغم من أن كتبهم كانت الأكثر مبيعًا، وعلى الرغم من الاتفاقيات التي توصلوا إليها كذلك في اجتماعهم على التلال السويسرية في 1947. فحتى نهاية السبعينيات، كانت الليبرالية الجديدة مجرد أيديولوجية تحاول الولوج إلى معترك مجال الاقتصاد والسياسة السائدة. فكان النظام القائم على «الاقتصاد المختلط» والعلاقة القائمة بين الدولة والرأسمالية في العالم الغربي يسيران بشكل جيد إلى حد كبير في فترة ما بعد الحرب. إن الاهتمام الكبير الذي كان يوليه مجتمع مونت بيليرين ومراكز الفكر بالسوق على حساب الدولة كان يُنظر إليه بكونه أمرًا غير منطقي. ففي فترة ما بعد الحرب، شعر الكثير من الناس في بلدنا أن الحياة

تحسنت ماديًا، فلم يكن المواطنون ولا السياسيون يبحثون عن شيء جديد. وتمتع الديمقراطيون الاشتراكيون، والأحزاب العمالية المختلفة، بقوة كبيرة في العديد من البلاد، وذلك لأنه كان ملقى على عاتق الدولة آنذاك مهام كبيرة، مثل التوظيف وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية وضمان الازدهار للجميع. ونتيجة لكل ذلك، أصبح فريدريك هايك محبطًا للغاية ولم تحظ أفكاره بدعم كبير في الأوساط الأكاديمية.

ولكن الأمور بدأت تتغير بعض الشيء، وبدأ ذلك التغيير مع الانقلاب العسكري الذي حدث في تشيلي في عام 1973. رأت الكاتبة الكندية ناعومي كلاين أن ما حدث في تشيلي بمثابة المثال الأول لكيفية تطبيق سياسة الليبرالية الجديدة كعلاج بالصدمة للمجتمعات. وأوضحت ما حدث قائلة:

في عام 1970، انتُخب الماركسي سلفادور أليندي رئيسًا لتشيلي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى وعوده الانتخابية باسترداد القطاعات الخدمية الكبرى من أيدي الشركات الأجنبية وتأميمها وإخضاعها لسيطرة الحكومة. ولكن الولايات المتحدة كانت متشككة في مزاعمه تلك، وأمر الرئيس ريتشارد نيكسون مدير وكالة المخابرات المركزية، ريتشارد هيلمز، بالعمل ضد الاقتصاد التشيلي.[31] ومن ثم، دُمر سلفادور أليندي وبرنامجه الاقتصادي. وتحالفت الولايات المتحدة الأمريكية مع الجنرال أوجوستو بينوشيه، الذي قام في عام 1973 بانقلاب عسكري وقتل سلفادور أليندي.[32]

أعقب الانقلاب عمليات إرهاب وإعدامات واعتقالات جماعية لـ 80.000 شخص و3200 حالة اختفاء. وفي خضم الفوضى التي أعقبت ذلك، عاد رجال الاقتصاد التشيليين، الذين ينتمون إلى حركة الليبرالية الجديدة، من دراساتهم في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة لتأسيس نظام اقتصادي جديد. وفي أثناء السنة والنصف الأولى بعد الانقلاب، اتبع بينوشيه نصائحهم والتي مفادها خصخصة الشركات المملوكة للدولة، والسماح بتمويل المضاربات المالية، ورفع الحواجز الجمركية التي كانت تحمي المصنعين التشيليين، وخفض الإنفاق العام، باستثناء الإنفاق على الجيش، الذي زاد حينها الإنفاق عليه.

وبعد مرور عامين فقط، وقعت أزمة كبيرة، حيث ارتفعت أسعار السلع الأساسية بجنون، وتفشى الجوع وارتفعت معدلات البطالة، وكانت الشركات الأجنبية والمضاربون الماليون هم الطرف الوحيد الذي خرج رابحًا من ذلك الوضع. وفي عام 1975، انتقل الاقتصادي، الذي ينتمي لحركة الليبرالية الجديدة، ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو إلى البنك المركزي في سانتياغو. كان الأمل في أن يُخرج البلاد من الأزمة ويعيد بناء الاقتصاد، وقد غطت وسائل الإعلام لقاءه الخاص مع بينوشيه.

كانت رسالة فريدمان واضحة: ينبغي على المجلس العسكري، بقيادة بينوشيه، أن يدعم السوق الحرة بقوة، لأن السوق لم يكن السبب وراء الكارثة التي وقعت، ولكن سبب المشكلة هي

أن السوق لم يكن متوسعًا بشكل كاف. ومن هنا، جاء أسلوب المعالجة المجتمعية التي تسميها ناعومي كلاين بسياسة العلاج بالصدمة - وهو ما كان يراه فريدمان الدواء الوحيد لتلك الأزمة. فقد شرعوا في خصخصة القطاع العام، وإتاحة الموارد الطبيعية للاستخدام الخاص وتيسير الاستثمارات الأجنبية. اقتنع بينوشيه بتلك الخطة، ووعد فريدمان بينوشيه بأن الفضل في تحقيق تلك «المعجزة الاقتصادية» سيرجع إليه.[33] وإذا ما كان الازدهار هو معيار قياس نجاح تلك الخطة من عدمها، فيمكننا القول بأنها قد نجحت، لا سيما بسبب المكاسب المالية التي تحققت بسبب الاستثمارات الأجنبية في تشيلي.

بيد أن هذه الاستثمارات كان لها تأثير سلبي على عامة الشعب، بالإضافة إلى أن الشعب أصبح يعيش تحت وطأة سلطة بينوشيه الديكتاتورية. فالخطة التي وضعها فريدمان أدت إلى إغلاق المصانع وتخفيض الإنفاق العام، خاصة في مجال الصحة والتعليم. وتمت خصخصة الكثير من خدمات الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك مدفوعات الضمان الاجتماعي. حتى إن المجلة الليبرالية الجديدة «ذا إيكونوميست The Economist» وصفت هذا الوضع بأنه «حالة من الإيذاء الجماعي».[34]

في عام 1975، كتب أنتوني لويس، وهو كاتب صحفي يعمل في صحيفة «نيويورك تايمزNew York Times »، متسائلًا عما إذا كان فريدمان واقتصاديو جامعة شيكاغو، الذين كانوا وراء

التجارب الاقتصادية في تشيلي، لا يشعرون بأي مسؤولية عن النظريات الاقتصادية التي دافعوا عنها والتي أثبت أنها لا يمكن تنفيذها إلا من خلال فرض قمع الجماعي.[35] فحقيقة أن أستاذ مثل فريدمان قد تعاون مع المجلس العسكري في تشيلي أزعجت الطلاب في جامعة شيكاغو، حيث أدت عملية التعاون تلك إلى فرض حالة من القمع وحدوث عواقب وخيمة. وبالرغم من ذلك، ففي عام 1976، حصل ميلتون فريدمان على جائزة نوبل في الاقتصاد، وتسبب ذلك في نشوب احتجاجات من الجماهير الحاضرين.[36]

وعلى الرغم من حالة القمع المفروضة في تشيلي، اكتسبت الأفكار الليبرالية الجديدة المزيد من القوة والنفوذ. وحدث ذلك بسبب أزمة التضخم المصحوب بالركود التي وقعت في العديد من الدول الغربية في بداية السبعينيات، وتتمثل تلك الحالة في ارتفاع معدلات التضخم وخفض معدلات النمو في الوقت ذاته. وبدأت حالة تفاؤل ما بعد الحرب والإيمان بالديمقراطية الاشتراكية في الاضمحلال وخسارة تأييد الكثيرين. وعانت العديد من البلدان من أزمات مالية، فعلى سبيل المثال، اضطرت بريطانيا، في ظل حكومة العمال برئاسة جيمس كالاهان، أن تحصل على قرض، كان الأضخم على الإطلاق، من صندوق النقد الدولي في عام 1976. وكانت شروط القرض تحتم خفض الميزانيات وإعادة التوازن للاقتصاد. وخفض الميزانيات يعني، كما هو معروف، الحد من الرفاهية العامة.[37]

العبرة التي استطاعوا بلورتها من خلال تلك الأزمات هي

أن الحل لا يكمن في زيادة سيطرة الدولة، ولكن في توسيع رقعة السوق. وبعد ظهور تلك الأفكار ودعمها في مراكز الفكر وجامعة شيكاغو، وبعد حصول كل من فون هايك وميلتون فريدمان على جائزة نوبل في الاقتصاد، بدأت تلك الأفكار في جذب الكثير من الناس وشرعت في كسب أرضية كبيرة.

العقد الذي غير كل شيء: السبعينيات وانطلاقة الليبرالية الجديدة

بدأ كل شيء مع مارجريت تاتشر، رئيسة الوزراء بريطانيا. حيث يعتقد الكاتب البريطاني جورج مونبيوت أن فوز دونالد ترامب في الانتخابات عام 2016 يرجع لما حدث في إنجلترا عام 1975. ففي اجتماع بين أعضاء حزب المحافظين ومارجريت تاتشر، التي كانت قد عينت حديثًا رئيسة للوزراء، ناقشوا لُب مشروع المحافظين وسياستهم. أخرجت تاتشر كتابًا من حقيبتها، ووضعته على الطاولة وقالت: «هذا ما نؤمن به». كان ذلك كتاب «دستور الحريةThe Constitution of Liberty » من تأليف فريدريك فون هايك، الذي نُشر في عام 1960. وصف هايك، في كتابه، «المنافسة» بأنها العنصر الذي يحدد العلاقات الإنسانية بدقة ويُشكل هرميتها. فمن الطبيعي أن يختار السوق، الذي ستيسره الدولة، الرابحين والخاسرين ويخلق تسلسلاً هرميًا يعمل في حد ذاته بكفاءة أكبر من خطط الدولة طويلة الأجل. وأي شيء من شأنه أن يعرقل هذا المسار، مثل الضرائب أو النقابات العمالية، يجب أن يزول.

أدت الكثير من الأحداث التي وقعت في تلك الحقبة إلى السير على هذا النهج. فكما ذكرت سابقًا، تسببت أزمة التضخم المصحوب بالركود في تباطؤ الاقتصاد، وفي الوقت ذاته أضرمت الثورات الطلابية ونادى الثائرون برفضهم للإمبريالية وحرب فيتنام والقوى النووية والمفوضية الأوروبية. وناضل النشطاء الحقوقيون من أجل حقوق النساء والسود والمثليين والشعوب التي عانت في ظل الإمبريالية الغربية. وانتقدت حركة متنامية أخرى من الشباب المثقفين الدولة البرجوازية، وطالبوا بمزيد من الحرية الفردية.

بدأ الكثير من الناس، ومن بينهم اليساريون، يتساءلون: أليس تدخل الدولة الواقع حاليًا يعد تدخلاً زائدًا عن الحد؟ هل نتمتع بحرية حقيقية تجعل كلاً منا قادرًا على أن يكون مختلفًا ويفكر بشكل مختلف في ظل هذه الديمقراطية الاشتراكية؟ كانت هذه التساؤلات والاضطرابات بمثابة النار التي أشعلت فتيل الهجوم المزدوج الذي شُن على الدولة من الشباب المتمرّد ومن رجال الليبرالية الجديدة المتمردين. كلاهما طالب «بالحرية»، المجموعة الأولى كانت تطالب بحرية الأفراد، والمجموعة الثانية كانت تطالب بحرية السوق. ولكن لسوء الحظ، اندمجت المجموعتان والمطلبان وأصبحا وجهين لعملة واحدة. وادعى كثيرون في ذلك الوقت أن الليبرالية الجديدة سرقت مفاهيم الحرية التي دعا إليها جيل انتفاضة الشباب في عام 1968.

لم يعد العالم مقسمًا لأبيض وأسود، ولا حتى في حقبة

السبعينيات والثمانينيات، حيث توفرت للبشر أشكال مختلفة من الحريات وصاروا قادرين على قبول أشكال حيوات مختلفة وحقوق مختلفة. فعلى سبيل المثال، أصبح مسموحًا وقانونيًا أن تكون مثليًّا جنسيًّا، وسُمح للنساء بإجراء عمليات الإجهاض، وكان العمل جاريًا لتلبية المطالب بتوفير مؤسسات رياض أطفال وإعطاء حق إجازات للوالدين. تحقق كل ذلك نتيجة للنضال والمطالبة بالحقوق، ولم يكن على الإطلاق «هبة» ممنوحة من السلطات والنخبة الحاكمة. كما أن عمليات استخراج النفط التي شهدتها النرويج في سبعينيات القرن الماضي، والثروة التي تبعت ذلك، خففت من حدة الانتقادات وأبطأت من وتيرة الهجمات التي كانت تُشن على دولة الرفاهية إذا ما قارنا الوضع في النرويج بما كانت عليه البلدان الأخرى في الفترة الزمنية ذاتها. وبدأ حزب العمال يفقد قوته المهيمنة بالتدريج.[38]

وفي الثمانينيات، تمكنت قوى السوق من السيطرة على السياسة والاقتصاد. وخُولت مسؤولية مهام الدولة شيئًا فشيئًا لآليات السوق، التي من شأنها تحقيق النمو. وعلى الصعيد الدولي، تحررت تحركات رأس المال عبر الحدود الوطنية، وكان ذلك نتيجة للسياسات المتبعة في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وبدأت أولى مواجهاتنا مع العولمة الاقتصادية.[39] وتعد العولمة هي التطبيق الفعلي لمشروع الليبرالية الجديدة، حيث تصبح الرأسمالية منهجًا عالميًّا عابرًا للحدود. وهذا يعني، بالنسبة لي ولك، أن منهج اقتصاد الليبرالية الجديدة سيكون منفصلاً عن التبعات الاجتماعية التي

سوف يخلفها في مجتمع ما وفي بلد ما، لأن الاقتصاد عالمي، ولكن تبعاته محلية، أي خاصة بكل مجتمع على حدة. فعلى سبيل المثال، عندما تباع شركة لمستثمرين أجانب، ولكنهم يقررون بعد ذلك غلقها، هنا سيشعر الموظفون بحيرة في مثل هذا الوضع، وحينها لن يعرفوا أي جهة عليهم أن يوجهوا غضبهم نحوها، ومن هو المسؤول الحقيقي عما يحدث. هل هم السياسيون المحليون أو الحكومة؟ أم أنها قرارات اتفاقية المنطقة الأوروبية الاقتصادية؟ أم الملاك السابقون؟ أم الملاك الجدد؟ أم اتحاد العمال الذي فشل؟

وفي ثمانينيات القرن الماضي، دخل رجال الأعمال الدوليون الحياة العملية في النرويج بقوة واستحوذوا على مواقع العمل وانتقدوا الطرق التي كانت تسير بها مفاوضات تحديد الرواتب. كان اتحاد العمال النرويجي أمام تحديات النقابات الجديدة. وبدأ التفاوض على الرواتب وتحديدها يسير بشكل فردي غير مُعمم وغير مُعلن.

كان عالم الاجتماع الفرنسي الشهير بيير بورديو مهتمًا بالليبرالية الجديدة في حياته وحتى وفاته في عام 2002. حاول أن يوضح كيف أدت الليبرالية الجديدة إلى تفكك الحياة العملية المنظمة ومجتمع العمال. كان جوهر نقد بورديو هو قدرة الليبرالية الجديدة على إزالة العقبات والهياكل التنظيمية بين الدول، وأشار إلى حقيقة أن الليبرالية الجديدة استطاعت خداع الحركات العمالية، وأغرت العديد من العمال لكي يعملوا بشكل فردي بعقود عمل وأجر شخصي، دون الرجوع إلى النقابات العمالية، وجعلتهم مفتونين

بإعادة هيكلة النظام والمرونة التي أحدثتها الليبرالية الجديدة في بيئة العمل، والاتفاقيات الخاصة التي أبرمت بشأن التعليم الإضافي الذي قد يُوفر للعمال.[40] وتساءل بورديو، ألم يكن مشروع الليبرالية الجديدة يسعى لتدمير الهياكل الجماعية (مثل الحركات النقابية)، أي الهياكل التي كانت من شأنها أن تقف في طريق السوق؟[41]

وبدخول السوق إلى حياتنا تغيرت لغتنا. وأصبح كل فرد هو المسؤول عن حياته المهنية ومعدل استهلاكه لا الدولة. وتغيرت كذلك السياسة، وأصبحت المسؤولية واقعة على عاتق الفرد أكثر من الدولة والحكومة. وغيرت الكثير من الأشياء حياتنا، مثل البطاقات الائتمانية والإعلانات المنتشرة في الشوارع، وفي التلفزيونات وفي محطات الإذاعة المحلية. لم نعد بحاجة للادخار، فقد أصبح بإمكاننا تلبية رغباتنا واحتياجاتنا على الفور، وفي الوقت ذاته، كانت هناك رغبة في الحصول على ما هو أكثر من مجرد قناة تلفزيونية وقناتين إذاعيتين ومتجر محلي. أردنا كل شيء يقدمه العالم، فلم نعد نريد أن نحيا حياة تقشف، بل أردنا أن نحيا حياة جيدة. لقد نأينا عن شكل الحياة البسيطة حينما رأينا كل هذا التنوع الذي يمكن للحياة أن تقدمه إلينا، ولم نعد نستطيع أن نتخلى عن هذه الحياة الجديدة.

قدم ميلتون فريدمان أفكاره في مسلسل تلفزيوني تحت عنوان «حرية الاختيارFreedom to Choose » في عام 1981.

كان فريدمان حاضرًا في الإعلام في تلك الحقبة، وكان حريصًا على التحدث عن فوائد اقتصاديات السوق. ففي هذا المسلسل الوثائقي، جاب فريدمان العالم وتحدث عن مميزات السوق الحر، وأخذ يوضح للجميع أن حرية الاختيار هي بالضبط ما تجعل المجتمع يعمل بشكل جيد. وبعد كل حلقة، كانت تحدث الكثير من المناقشات على التلفزيون النرويجي. شارك في تلك المناقشات والمناظرات سياسيون مشهورون ومتناظرون اجتماعيون مثل توربيورن ياغلاند وكاسي كولمان فيفا وفرانسيس سيريستاد وفريدغوف فرانك غوندرسن، وناقشوا آليات السوق التي يقودها ويحركها رغبة البحث عن الربح الفردي. كانت إحدى النقاط الرئيسة التي روج إليها فريدمان هي أن الحرية الشخصية مرتبطة تمام الارتباط بالحرية الاقتصادية.[42] لا يمكننا أن نختلف على هذه النقطة، ولكن الحرية التي كان يقصدها فريدمان هي حرية السوق، وليست حرية الأشخاص.

أصبح فريدمان مستشارًا للرئيس رونالد ريجان، في العام ذاته الذي أذيع فيه هذا المسلسل الوثائقي في التلفزيون النرويجي. وبدأ عملهما في البيت الأبيض بداية من عام 1981 وحتى عام 1989. وفي الوقت ذاته، أصبح صديقه العزيز، فريدريك هايك، الاقتصادي الأقرب لمارجريت تاتشر التي أصبحت في عام 1979 رئيسة للوزراء وشغلت هذا المنصب حتى عام 1990.

لم يستخدم أي من مارجريت تاتشر وريجان ورجال الاقتصاد،

في ذلك الوقت، مصطلح الليبرالية الجديدة، ولكن كانوا يستخدمون لفظة «الثورة المحافظة».[43] ورغم ذلك، فقد انتُخب كلاهما وكان يعمل كلاهما وفقًا لقواعد الليبرالية الجديدة. برنامج ريجان الاقتصادي، الذي غالبًا ما يطلق عليه اسم «ريجانوميكس»، غير الولايات المتحدة جذريًا. فقد تمكن ريجان من تحقيق ذلك من خلال ربط نفسه بشكل وثيق باليمين المسيحي المحافظ. وبناء على ذلك، كان برنامجه السياسي مناهضًا للنسوية والمثلية الجنسية وما يمكن تسميته «بالعنصرية» وهذا ما اجتذب الطبقة العاملة البيضاء إليه.[44]

كانت سياسة ريجان تهدف إلى تسهيل عالم التجارة والاستثمار من خلال الإعفاء الضريبي، على أمل أن هذا الأمر سوف يساعد في حل معظم مشكلات المجتمع. ولكننا اليوم نعلم تمام العلم أن هذه الإعفاءات الضريبية لم تؤدِّ إلى تحسين العمل أو توزيع عادل للخيرات، وعوضًا عن ذلك، ازداد الأغنياء ثراء.

أما ماجريت ثاتشر، فقد رفضت النظرية الكينزية في الاقتصاد ورفضت كذلك سياسة الديمقراطية الاشتراكية. فقد بدأت في وقف بعض الخدمات التي توفرها دولة الرفاهية وكانت تعارض اتحادات العمال، لا سيما أولئك المدافعين عن عمال المناجم. كل هذا لتتمكن من إزالة العقبات التي تعترض السوق، وحتى تتمكن من فتح المجال للمستثمرين الأجانب في المملكة المتحدة. أوضح عالم الجغرافيا الاجتماعية، ديفيد هارفي، أن ما طبقه بينوشيه من

سياسات بالإكراه، فعلته تاتشر بموافقة ديمقراطية بعد بضع سنوات فقط.[45] ويرى هارفي أن واحدًا من الأسباب التي مكنت تاتشر من ذلك هو أنها استطاعت أن تجعل هذه السياسات هي السياسات المهيمنة في بريطانيا آنذاك. مما يعني أن كلًا من تاتشر ووسائل الإعلام، التي غالبًا ما تكون مملوكة للرأسماليين، وبدؤوا في تركيز الخطاب حول مفاهيم مثل الفردية والحرية وحرية الاختيار، وفي الوقت ذاته بلوروا تلك المفاهيم من خلال وضعها في مقارنة وفي مواجهة ضد حالات عدم الكفاءة البيروقراطية وركود النقابات العمالية وتباطؤ إنجازاتها.[46]

تفاقمت حالة عدم المساواة بسرعة بالغة في ظل رئاسة مارجت تاتشر لبريطانيا، فبعد إزالة القيود السياسية الخاصة بالاقتصاد، تمكن الأثرياء ومجتمع الأعمال من نقل الأموال والاستثمارات عبر الحدود الوطنية كما يحلو لهم. ومنذ عام 1986، أصبحت القوانين الخاصة بالعالم المالي في مدينة لندن غير مُقيدة، حيث أصبح السوق قادرًا على إجراء التداولات التجارية بحرية أكبر، وتمت خصخصة الملكيات العامة، كخدمات الغاز، والمياه، والسكك الحديدية، والكهرباء. فوفقًا للساسة المؤمنين بالليبرالية الجديدة، فإن تحسين الحياة والخدمات يكمن في تمكين القطاع الخاص من إدارة كل تلك الخدمات الاجتماعية والتحكم بها. ولكن على أرض الواقع، هذه التغيرات السياسية أدت إلى زيادة ثراء الأغنياء، ومن ثم، تفاقمت حالة عدم المساواة. وتدهورت الصناعة البريطانية وشهدت بريطانيا تراجعًا في مجال التصنيع جراء تلك السياسات،

حيث فقد الملايين وظائفهم، واضطرت الدولة إلى إنفاق الأموال على أولئك العاطلين عن العمل الذين فقدوا وظائفهم بسبب سياسة الدولة. وأصبحت النقابات العمالية هي العدو الأول، وقمعت تاتشر مساعي تلك النقابات بوحشية تخطت وحشية أي رئيس دولة آخر في أوروبا الغربية خلال الفترة ذاتها. فتقويض تضامن النقابات هي سياسة متعارف عليها في الليبرالية الجديدة.

وفي خطاب ألقته عام 1980، قالت تاتشر:

«إن مبدأ هذه الحكومة هو تشجيع مفهوم المسؤولية الفردية. فنحن بحاجة إلى دولة قوية لحماية الحرية والنظام. فالدولة ليست الحَمل الحنون الذي يحنو على كل طفل مسيحي عند تعميده، ولا الرفيق الذي ستجده في عونك وفي كل ضيق بلا كلل ولا ملل».[47]

والرسالة التي أرادت تاتشر إيصالها هنا هي أن الدولة لن تكون كالراعي والمسؤول عن المواطن من المهد إلى اللحد، بل إن وظيفة الدولة هي ضمان السلام والنظام. أما المواطن، فهو المسؤول عن حياته.

حصل كل من تاتشر وريجان على دعم الجهات القوية، وكان من بين حلفائهم أكبر المؤسسات المالية في العالم مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوروبي.[48] وعندما تولى بول فولكر قيادة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 1979، قام بتغيير السياسة النقدية حتى يتمكن من

محاربة حالات التضخم، بغض النظر عن العواقب التي قد تخلفها البطالة أو الظروف الاجتماعية الأخرى التي قد تطرأ نتيجة لتلك السياسات.[49] فكان منهج فولكر مثال حي لسياسة الليبرالية الجديدة.

وبسبب تأثير سياسات تاتشر وريجان، بدأ كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تطبيق برامجِ «التكيف الهيكلي» في البلاد الإفريقية.[50] ونظرًا إلى أن عددًا قليلاً من البلدان الإفريقية كانت تتمتع بالجدارة الائتمانية في أسواق القروض الخاصة، فكان السبيل الوحيد لهذه المعضلة هو طلب المساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبما أن السياسات الليبرالية الجديدة أصبحت هي المهيمنة الآن، فقامت كلا المؤسستين بتقديم قائمة طويلة من المطالب تنص على فتح السوق للمستثمرين الأجانب وخفض الإنفاق على خدمات الرعاية الاجتماعية، وهذه الشروط كانت خارج نطاق المفاوضات والنقاشات.[51]

بعد سقوط جدار برلين في عام 1989 وسلسلة ثورات أوروبا الشرقية التي تلت ذلك في أوائل التسعينيات، اتضح أن السياسيين الاقتصاديين الجدد الذين تولوا زمام الأمور في الشرق كانوا متحمسين لنظريات فون هايك وفريدمان. وكان يتوجب عليهم أن يدعموا تلك النظريات، وذلك لأن هذا هو النموذج الاقتصادي الوحيد الذي كان يدعمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكان هذا هو الدعم الوحيد الذي اعتمدوا عليه كليًّا بعد سقوط

الاتحاد السوفيتي. أصبحت دول الشرق التي تحررت من الهيمنة الشيوعية مختبرًا للأفكار الليبرالية الجديدة في التسعينيات. وطالب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي فيما بعد، بتطبيق إصلاحات اقتصادية كشرط للحصول على القروض أو العضوية.(52) وتتضمن هذه الإصلاحات الاقتصادية خفض الرعاية الاجتماعية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. وأدى ذلك إلى إحداث تغيرات جذرية في النظم الاقتصادية في تلك البلاد في وقت قياسي.

رأى الأكاديمي والكاتب البريطاني بيري أندرسون أن هذه السياسة ستؤدي إلى تفاقم حالة عدم المساواة والفساد، وتدهور الظروف المعيشية في الكثير من الدول في الشرق.(53) فقد أدى التحول من الشيوعية للرأسمالية إلى حدوث ركود اقتصادي في واحد وعشرين دولة كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي.(54) وخلُص أندرسون إلى أنه خلال التسعينيات، كانت أفكار جمعية مونت بيليرين هي السائدة في أوروبا، من الغرب إلى الشرق، وكتب قائلًا:

«منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم يتمكن أي نظام فكري من الهيمنة بقوة مثل الليبرالية الجديدة».

وبالتالي، يمكننا القول إن الليبرالية الجديدة أصبحت نظامًا وسياسة عالمية خلال التسعينيات، وكذلك يمكننا أن نقول إن هذا النظام هو نظام مالي، فهو يعتمد في الأساس على تداول الأسهم

وتحريك الأموال، أو الديون، بدلاً من الاستثمار في المصانع والإنتاج الفعليين. وأدى كل هذا فيما بعد إلى حدوث الأزمة المالية في عام 2008.[55]

والسؤال هنا، لماذا تمكنت الليبرالية الجديدة من الحفاظ على هيمنتها لسنوات عديدة، على الرغم من إدراكنا للعواقب التي تسببها؟ ربما يكون مفهوم «الحرية» أحد هذه الأسباب، فقد تمكنت الليبرالية الجديدة في الثمانينيات من السيطرة على مفهوم الحرية وربطه بحرية السوق من خلال خطابها المهيمن الذي مفاده: «السوق الحر هو من يجعل الناس أحرارًا». وهكذا تأثرنا بهذا الخطاب وأصبحنا نؤمن بأن السوق هو أساس حريتنا.

يؤمن الفيلسوف السياسي الإيطالي أنطونيو جرامشي أن كل عصر له سياسته المهيمنة التي تتغلغل وتؤثر في جميع جوانب حياتنا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية وما إلى ذلك. وبالتالي، تتشكل تصوراتنا بناء على ما نعده «منطقًا سليمًا» أو «الحس العام المنطقي» وبناء على «الأيديولوجيا» التي تحدد الفكر السياسي المشروع والحلول السياسية المقبولة.[56] توصل جرامشي إلى هذه الأفكار في أثناء فترة اعتقاله، وكان يتساءل كيف مكن الشعب هذا النظام الفاشي من الحكم. فالأفكار المهيمنة التي وضعتها النخبة الحاكمة هي ما جعلت الناس تقبل بهذه الأفكار، بل وتدعمها.

ويدعو جرامشي إلى ضرورة كشف الستار عن تلك الأمور غير

المسموح بالحديث عنها في مجتمعنا وما هو مسلم به ولا نشكك فيه. وأكد كارل ماركس على كثير من هذه الأفكار عندما صرح قائلاً:

«إن الفكر الحاكم المهيمن ما هو إلا فكر الحكام».

ومع مطلع الألفية الجديدة، كتب الرئيس الأمريكي جورج بوش في الذكرى السنوية للهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001: «نسعى إلى تحقيق السلام حتى يعم الأمل والديمقراطية، وحتى تتحقق التنمية ونتمكن من خلق الأسواق الحرة والتجارة الحرة بدلاً من القمع والعداء والفقر».(57) وهكذا أصبحت الديمقراطية والتنمية معادلتين لحرية السوق.

على الرغم من تداول استخدام مصطلح الليبرالية الجديدة في ندوة ليبمان التي عقدت في باريس عام 1938 وترويج هؤلاء الذين وصلوا للحكم في السبعينيات لهذا المصطلح، فالليبرالية الجديدة لم تصبح أيديولوجية. فكلما قويت شوكة هذه المجموعة من الرجال، وكلما اكتسبوا المزيد من القوة، قل استخدامهم لمصطلح الليبرالية الجديدة في سياستهم. فرغبتهم في الانتماء إلى نموذج فكري معروف ومتغلغل الجذور جعلهم يصرحون بانتمائهم إلى الليبرالية الكلاسيكية، بدلاً من أن ينعتوا أنفسهم بالليبراليين الجُدد.(58)

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بدأ ترسيخ مصطلح

الليبرالية الجديدة، ولكن على يد منتقدي النظام. تسبب ذلك في إثارة ضجة كبيرة عندما أعلن معهد آدم سميث، أحد مراكز الفكر التابعة لمؤسسة أطلس، في عام 2016 أنه سيستخدم مصطلح الليبرالية الجديدة لوصف سياسته ومنهجه، وسبب تلك البلبلة هو أن «حركة أطلس» استمرت لعقود عدة تدعي بأنه لا وجود لما يسمى بالليبرالية الجديدة. ولكن ما كانت تروج إليه مراكز الفكر تلك هي صورة أفضل لليبرالية الجديدة على عكس ما هي عليه في الواقع.(59)

وعلى مدار العقود الماضية لم ينادِ فقط مفكرو الليبرالية الجديدة والسياسيون بضرورة عمل الدولة على تنظيم السوق، ولكن نادوا كذلك بضرورة إعادة تشكيل هيكل الدولة ونظام البيروقراطية وفقًا لفكر نموذج السوق والأرباح. ولكن بالرغم من كل تلك السلطة التي اكتسبتها الليبرالية الجديدة والشعارات التي روجوا إليها وهيمنتهم ونظريتهم فيما يخص السوق، فعواقب تلك السياسة بدأت الآن تظهر على أرض الواقع.

ففي عام 2013، وجد مكتب الإحصاء الوطني البريطاني أن حالات الركود التي حدثت في بريطانيا تزامنت مع هيمنة فكر الليبرالية الجديدة على السياسة. فبين عامي 1948 و1973، زاد الناتج المحلي الإجمالي كل عام. ولكن بداية من منتصف السبعينيات، حدثت على الأقل حالة ركود في كل عقد، وكانت أشدها تأثيرًا هي تلك التي حدثت في عام 2008.(60)

وفي عام 2016، أي في العام الذي صرحت فيه مؤسسة آدم سميث بكونها تنتهج سياسة الليبرالية الجديدة، أصدر صندوق النقض الدولي تقريرًا أوضح فيه أن الليبرالية الجديدة أدت إلى تفاقم حالة عدم المواساة وأعاقت النمو الاقتصادي.(61) فبالرغم من انتشار الأسواق الحرة في مجموعة من الدول وانتشالهم للناس من براثن الفقر، فهذه السياسة في الوقت ذاته أدت إلى العديد من النتائج العكسية. أوضح التقرير حدوث زيادة واضحة في عدم المساواة الاقتصادية، وأن تقليص خدمات الرعاية الاجتماعية في الجزء الذي نعيش فيه من العالم كان له آثار سلبية. وأشار التقرير إلى أنه لا يوجد سبب واضح يدفع دولاً مثل بريطانيا العظمى إلى فرض مثل هذه الإجراءات التقشفية على نفسها وعلى مواطنيها، وذلك لأن تلك السياسات أدت إلى زيادة معدلات البطالة. وإضافة إلى ذلك، أوضح التقرير إلى أن مروجي الليبرالية الجديدة قد بالغوا في الصورة التي روجوا لها وفي المكاسب التي تستطيع الليبرالية الجديدة تحقيقها.(62)

سمعنا الكثير وما زلنا نسمع من مروجي الليبرالية الجديدة أن هذه السياسة تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ولكن، كما هو موضح في التقرير السالف ذكره، فبالرغم من أن بعض القطاعات قد تحقق نموًا، فهذا لا يعني شيئًا إذا لم توزع خيرات هذا النمو الاقتصادي بالتساوي على الشعب. فإذا كانت هذه السياسة تجعل الأغنياء أكثر ثراءً وتجعل الفقراء أكثر فقرًا، فلن يكون هذا النمو مستدامًا بأي حال من الأحوال. ولهذا، أشار صندوق النقد الدولي

أنه إذا كان هدف الليبرالية الجديدة هو تحقيق «النمو» فقط، دون التركيز على كيفية توزيع خيرات ومكاسب هذا النمو، فيجب على داعمي تلك السياسة أن يغيروا من ذلك الهدف وأن يعطوا اهتمامًا أكبر لتحقيق التوزيع العادل.



ما معنى كون الليبرالية الجديدة أيديولوجية؟

في عام 1948، كتبت عالمة النفس الشهيرة أوسا جرودا سكارد كتابها المعنون «أطفالنا» وناقشت فيه موضوعات تربية الأطفال وفكر الطفل. وحذرت في كتابها قائلة:

«إن المجتمع الرأسمالي الذي تكون فيه «المبادرات الخاصة» هي القوة الدافعة الرئيسة سوف يزيد من التنافسية ويولي أهمية كبيرة للمال ويجعله مقياسًا لقيمة الفرد. أما الاشتراكية فتعزز الشعور بالتضامن والمساواة في جميع مجالات الأعمال. كل وجهات النظر المختلفة تلك تنعكس على فكر الطفل والمثل العليا التي نضعها نصب أعيننا في تربية أطفالنا».[63]

هكذا تشير سكارد إلى أن الرأسمالية تشجع على التنافسية، بينما تعزز الاشتراكية من التضامن، واختيار أحد هذين النموذجين سيحدد كيفية تربيتنا لأطفالنا والفكر الذي سوف نُنشئهم عليه، وذلك لأنه في قرارة كل أب وأم الرغبة في أن ينشؤوا مواطنين صالحين. وإذا ما أردنا أن نعين أطفالنا على العيش في مجتمعنا وعدم التخبط فيه والخروج عنه، فعلينا أن نُعلمهم في سن مبكرة كيف يتكيفون مع معايير المجتمع وقيمه. ولكننا لا ندرك أننا نفعل ذلك بالفعل، وذلك لأن معايير كل مجتمع وقيمه،

سواء أكانت تدعو للتنافسية أو تعزيز التضامن، هي واقع الأمر الذي نعيش فيه، ولذلك ننساق مع تلك الأفكار ونؤمن بها وكذلك يؤمن أطفالنا بها تباعًا.

ففي زمن سكارد، في بداية عصر الحرب الباردة، لم يكن أمرًا غريبًا أن ندعي أن الرأسمالية هي أيديولوجية هذا الزمان، أي إنها مجموعة القيم التي تشكل فكر الأطفال والكبار. ولكن، كانت هناك أيديولوجيات أخرى، في زمن سكارد، يمكن مقارنتها بالرأسمالية، كالشيوعية وأنواع مختلفة من الاشتراكية. ولكن، لم تصرح سكارد بأفضلية نظام على نظام آخر، ولكنها كانت توضح بأن لكل نظام مميزاته ومثالبه.

ولكن ما معنى أن نصف أمرًا ما بأنه أيديولوجية؟ وما هي علاقة الأيديولوجية بالعلم والسياسة؟

إن كون مفهوم الأيديولوجية مفهومًا محايدًا لا يعني أن سياسة كل أيديولوجية هي كذلك محايدة. ذلك لأنه على عكس الفلسفة السياسية، فإن الأيديولوجية تحمل في طياتها الولاء لأجندتها. فالأيديولوجية هي الرابط بين الفكر والفعل، وبين الوضع الحالي والشكل الذي يجب أن يكون الوضع عليه.[64]

فإذا عجزنا عن إدراك مدى ارتباط التغيرات السياسية، كبيرة كانت أو صغيرة، بمشروع أيديولوجي كبير، فسيكون من الصعب علينا فهم الإطار الكبير والعلاقة بين الأيديولوجية والسياسات.

فعلى سبيل المثال، قد ينزعج المرء بسبب فرض رسوم على الدخول إلى منطقة تقطنها باقي أسرته، لكن في الوقت نفسه قد يغفل عن حقيقة أن هذا الحزب ذاته الذي فرض ذلك هو من قلل الضرائب المفروضة على أسرته التي تتلقى دخلاً منخفضًا، وفرض ضرائب أكبر على الأثرياء. يحدث ذلك لأننا نادرًا ما نرى الصورة الكاملة للحزب السياسي الحاكم، أي إننا لا نفكر في شكل المجتمع الذي يسعى حزب سياسي ما إلى بنائه وكيف يحقق هذا الهدف خطوة بخطوة. فعليك أن تعي وتفهم سياسة الحزب ككل، لا أن تركز فقط على نقاط فردية وفرعية، ذلك لأن بتلك الطريقة لن تفهم الهدف الرئيس الذي يسعى إليه هذا الحزب.

ولكن، يصبح الأمر أكثر تعقيدًا عندما يجد أفراد المجتمع أن الأحزاب السياسية تنادي وتروج للقضايا ذاتها كالحرية الفردية، وحرية الاختيار، والعدالة، والمساواة. فمن منا لا يريد أن يتحقق كل ذلك؟ وكيف لنا أن نفرق بين أيديولوجية كل حزب حينما نرى أن جميع الأحزاب تستخدم العبارات ذاتها وتروج للأفكار نفسها. ولكي نتمكن من فعل ذلك، علينا أن نرى حقيقة العالم من حولنا، لنحدد من هو الرابح ومن الخاسر، ومن صاحب السلطة والنفوذ ومن هم المنصاعين وراء تلك السلطة، ومن الظالم ومن المظلوم في عصرنا هذا. ومن خلال إدراك أن أغلب ما يدور حولنا هو عبارة عن سياسات متعمدة ونتائج اختيارات سياسية ملموسة، يصبح بوسعنا أن نصل إلى الأسباب والعوامل الكامنة وراء أي تطور يحدث في حياتنا سواء أكان هذا التطور إيجابيًا أو سلبيًا.

ليس بالضرورة أن تكون الأيديولوجيات سيئة، أو جيدة، أو قمعية، أو مُحرِرة. فالأيديولوجيات تعمل جنبًا إلى جنب كإطار يحدد السياسة العملية للحكومة الموجودة في كل عصر.

تعكس الأيديولوجيات آمالاً وأحلامًا ومشاعر قوية، كما يمكنها أن تطغى وتتحكم في المشهد كله مثلما كانت الحال في ألمانيا النازية، وفي الدول الشيوعية القديمة، وفي كوريا الشمالية من خلال المسيرات والشعارات والزي الرسمي والرموز المنهجة التي كانت تتسيَّد المشهد آنذاك. ولكن، يمكن للأيديولوجية أن تعمل كذلك بشكل مستتر وتتخفى في شكل «المنطق العام» أو «الحس العام المنطقي» الذي يتبناه الكل، أي إنها تمثل الوضع الطبيعي أو أمرًا لا يستدعي تساؤل أفراد المجتمع عنه وانتقاده إذا ما كانوا يريدون أن يُنظر إليهم كأفراد ناجحين ومندمجين في مجتمعهم. ولكن، سواء أكانت تلك الأيديولوجية ظاهرة أو متخفية، فإن القاسم المشترك بين العديد من الأيديولوجيات الحاكمة والمهيمنة هو أنها تبث رسالة محددة للمواطنين مفادها أنه لا يوجد بديل لتلك الأيديولوجية.

فليس من السهل علينا أن نناقش قضية ما يدعي أصحاب النفوذ والأيديولوجية الحاكمة بأنها غير موجودة. ففي عام 2016، أثير نقاش حول ماهية الليبرالية الجديدة، وما إذا كانت موجودة بالفعل أم لا، في جريدة مورجينبلاديت[65]. فقد صرح كل من توماس هيلاند إريكسن وآرني يوهان فيتلسن قائلين إن الليبرالية الجديدة موجودة بالفعل وهي على الأرجح السبب وراء

العديد من التحديات والمشكلات التي نواجهها في عصرنا. وكان اهتمامهما منصبًّا على الشباب الأوروبي الذين يتحولون وينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا جهاديين في أجزاء أخرى من العالم. وردًّا على ذلك، صرح الوزير إيساكسين متسائلاً:

«ما هي الليبرالية الجديدة؟».[66]

لقد رفض الفرضية التي تدعي بأن الليبرالية الجديدة هي «روح العصر» كما رفض كذلك أن يُنظر إليها على أنها حصيلة كل الاتجاهات والأفكار السيئة المنتشرة آنذاك. ورد كل من فيتلسن وإريكسن قائلين:

«إن جهل إيساكسين التام بالليبرالية الجديدة لا يمكن تصديقه!».

وأضافا قائلين إن الوزير إيساكسين بهذا الأمر يشكك في ماهية الليبرالية الجديدة، وإن مثل هذا التصرف يعكس واحدة من أكبر سمات الليبرالية الجديدة، وهي رفض النقد وعدم الرغبة في مناقشة حقيقة الأمر وجوهره.

دخول الليبرالية الجديدة إلى النرويج

عندما هيمنت الديمقراطية الاشتراكية على السلطة في الدول الاسكندنافية في الثلاثينيات، كان الهدف هو التخلص من البطالة والفقر والفروق الطبقية غير المقبولة. كانت الحركة العمالية دولية، وكانت الأفكار حول الاشتراكية والتضامن والوحدة أفكارًا انتشرت وعبرت حدود الدولة القومية. وكانوا يمثلون رؤية وفهمًا مختلفًا للواقع، وبديلاً للرأسمالية غير المنظمة.

كان يُنظر إلى حزب العمال في السابق على أنه الطرف الفاعل الذي يمكن للمواطن الفقير أن يثق به ويعتمد عليه للحصول على الوظائف والضمان الاجتماعي. فبعد الحرب العالمية الثانية، استفاد السكان من دولة الرفاهية التي كانت في حالة نمو وتطور مستمر، بما في ذلك تأسيس نظام عام للمعاشات التقاعدية من خلال التأمين الوطني في عام 1967. وفي السبعينيات، واجه حزب العمال تحديات من الحركات الراديكالية والجهات السياسية الفاعلة الجديدة اليسارية مثل الحزب الاشتراكي اليساري والحزب الشيوعي. ولفترة من الوقت، حاول حزب العمال كسب الأصوات واستعادة مكانته من خلال اتخاذ منعطف تكتيكي نحو اليسار، من خلال إصدار قانون العمل في عام 1977. ولكن الأمر لم يكن

له مردود كبير. ففي عهد رئيسة الوزراء جرو هارليم برونتلاند منذ عام 1986، كان من الضروري خلق توازن للقوى يكون متماشيًا مع الأعمال التجارية في الحياة العملية.[67]

ولكن هذا لا يعني أن حزب العمال لم يحرز أي تقدم في بعض المجالات، فلقد تمكن من تحقيق تقدم ملحوظ لا سيما فيما يخص قضية المساواة وقضايا الأسرة. ولكن، لا بد من الاعتراف بحدوث تحول كبير نحو فكر السوق.

في النرويج، كان يعتقد الكثيرون أن حكومتي فيلوك (1981-1986) وحكومة بوندفيك (2001-2005) تمثلان الليبرالية الجديدة بسبب تشديدهما على ضرورة عدم تدخل الحكومة في السوق وتشجيعهما للمنافسة والخصخصة.[68] وفي الثمانينيات والتسعينيات، استعان الديمقراطيون الاشتراكيون أيضًا بالحلول الليبرالية الجديدة.

طُبق هذا في حكومة جرو بروتلاند في فترة (1986-1989) وفي حكومتها في فترة (1990-1996) وكذلك في فترة رئاسة ياغلاند للحكومة في فترة (1996-1997) وكذلك في فترة حكومتي ستولتانبيرج. اتخذ كل هؤلاء خطوات نحو الليبرالية الجديدة في خلال فترة حكومتهم مثلما كانت الحال مع الكثير من الديمقراطيين الاشتراكيين البارزين في مناطق أخرى من العالم. وعندما استولى حزب العمال الجديد في بريطانيا العظمى والديمقراطيون في الولايات المتحدة على السلطة من أيدي اليمينيين في التسعينيات،

لم يعد هؤلاء الديمقراطيون الاشتراكيون معارضين لليبرالية الجديدة، بل كانوا متبنين لها.

ففي إنجلترا، انتهى عصر حزب العمال وبدأ عصر حزب العمال الجديد. حيث صرح المتحدث باسم الحزب، بيتر ماندلسون، قائلًا:

«ليس لدينا أي مشكلة في أن يصبح بعض الأفراد فاحشي الثراء».

ولكنه أضاف:

«طالما أنهم يدفعون الضرائب ويديرون أعمالهم بشكل مسؤول».

أراد حزب العمال الجديد أن يُظهر الوجه الإنساني لليبرالية الجديدة. فلم يكن هدفهم الرجوع بالزمن إلى الوراء، ولكن كان الهدف هو إدارة المجتمع والتعامل مع الوضع بشكل مختلف. وهكذا، كان رئيس الوزراء توني بلير يؤيد فرض حد أدنى للأجور من ناحية، ولكنه في الوقت نفسه يؤيد عدم التدخل في الأسواق المالية أو التدخل في كيفية إنفاق الناس لأموالهم، من ناحية أخرى. ولهذا السبب لم يرفع حزب العمال الجديد الضرائب على الأغنياء. وكان هذا، على حد تعبير بلير، هو «الطريق الثالث». لم يكن منهج هذا الطريق يمينيًّا، ولا يساريًّا، ولكنه كان شيئًا جديدًا، شيئًا عمليًّا، ووسطيًّا. وبهذا النهج، حاول بلير أن يكون هذا «الطريق الثالث» بمثابة التوازن بين المنطق والواقع. وفي عام 2014، صرح بلير في

خطاب له أن هذا «الطريق الثالث» يهدف إلى تشكيل السياسة وفقًا للواقع، وليس وفقًا للأيديولوجيات، وهذا النظام يهدف أيضًا إلى فصل السياسة عن الأيديولوجية. يمكننا أن نتقبل مثل تلك الأفكار، ولكن هذه الأفكار هي في حقيقتها تهدف إلى دفع الأفراد إلى اتباع سياسة بعينها، وهي سياسة السوق، دون غيرها، وتهدف إلى تيسير ولوج فكر السوق إلى جميع مجالات الحياة تقريبًا. هذه السياسة هي أيديولوجية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، حتى ولو حاولوا أن ينفوا ذلك في خطاباتهم.

يقال إن مارجريت تاتشر صرحت، في حفل عشاء مع أعضاء الحزب، أن توني بلير وحزب العمال الجديد كانا أعظم إنجاز لها.[69] ما كانت تقصده هو أن حتى خصومها السياسيين عملوا بأنفسهم على توسيع مشروعها، وبذلك فإن أفكارها قد تغلغلت في المجتمع وتفشت بين أفراده. لربما كانت هذه التصريحات بمثابة إهانة كبيرة لتوني بلير، ولكنه صرح بنفسه في عام 2013 أن عمله يتطلب «البناء على بعض ما أسسته تاتشر بدلًا من العمل ضده».[70] وفي النرويج، قال السياسي اليميني ورئيس الوزراء يان بي سيسا (1989-1990) الشيء نفسه الذي قالته تاتشر حيث قال ساخرًا:

«لقد سرق حزب العمال الجديد أفكار الحزب اليميني أثناء ما كانوا في خضم عملهم».[71]

واتفق حزب العمال في النرويج، الذي كان يمثله توربيورن

ياجلاند، على هذا الوصف أيضًا قائلين:

«تأثر حزب العمال بزعامة جرو بروندتلاند إلى حد كبير بالموجة اليمينية، حيث نفذ الحزب، مع بعض التعديلات، كل ما شرعت حكومة فيلوك في القيام به. وهذا ما أنقذ النظام الديمقراطي الاشتراكي في نهاية المطاف».[72]

وهكذا، فمنذ تسعينيات القرن العشرين، نفذت قوى السوق إلى مجالات كنا نعتقد في السابق أنه لا مجال لولوج فكر السوق إليها، ألا وهي خطط الرعاية الاجتماعية. أُدخل نظام الخصخصة، وأنشئ مسار عمل للعمال، وتغلغل مفهوم «العطاء المبالغ فيه» متمثلاً في دولة طبقت هذا المفهوم وخلقت تباعًا جماعة من المنتفعين الطفيليين.[73] وربما كانت واحدة من الأسباب التي سمحت لهذا بالحدوث دون معارضة شعبية كبيرة هو أن حزب الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا أنفسهم هم من بادروا بهذا المشروع المعروف باسم مشروع تحديث دولة الرفاهية. فأين المعارضة السياسية القوية التي كان يمكننا أن نعتمد عليها، حينما كانوا هم أنفسهم من بدؤوا هذا المشروع المعروف باسم تحديث دولة الرفاهية؟

والآن، أصبح كل شيء يدور حول المنافسة والخصخصة والمناقصات والتحول من الاهتمام بالتضامن الاجتماعي للاهتمام بنظام العمل. إن التحول من الاهتمام بالتضامن الاجتماعي للاهتمام بالعمل يعني أن الأهمية الآن تنصب على ضرورة حصول الفرد على وظيفة بدوام كامل وجعلها الضامن الذي يمكن الفرد من

الحصول على الحق في تلقي خدمات الرعاية الاجتماعية.[74] وهذا النظام الجديد أدى إلى تعقيد عملية حصول بعض الأفراد على الدعم في حالة البطالة والمرض. كما أدى إلى تقليص حجم البرامج الداعمة، ووضع معايير صارمة لأولئك الذين يرغبون في الحصول على الدعم الاجتماعي.[75] وهكذا اقتحم السوق مجالات لم يكن من المفترض الولوج إليها، ولكن، السياسيون هم من سمحوا بذلك.[76] وقد صرح المؤرخ كنوت شيلستادلي قائلًا: «إن المضي في اتجاه السياسة الاقتصادية والاستجابة للأسواق المالية أصبحا العلامة التجارية لحزب العمال».[77] ومن ثم، خفت السعي لمراقبة رأس المال. وفي عام 2001، صوت المؤتمر الوطني لحزب العمال على تخصيص جزئي لشركات «تيلينور» و«ستات اويل» التي كانت مملوكة للدولة.

يدور جزء كبير من سياسة الليبرالية الجديدة حول التفكير في كل شيء من وجهة نظر اقتصادية وتغيير رؤيتنا لما كنا ننظر إليه سابقًا بكونه خدمات عامة وخدمات الرعاية الاجتماعية. ينطبق ذلك، على سبيل المثال، على نظام تشغيل المستشفيات، حيث تحول مسار نظم الرعاية الصحية إلى نظام السوق وذلك بسبب خصخصة الخدمات الصحية. حدث ذلك دون مقاومة كبيرة، ربما لأن حزب العمال هو من كان مسؤولاً عن تنفيذ هذا التحول.[78] واليوم، أصبحنا معتادين على خصخصة كل شيء، بدءًا من دور الرعاية ووصولاً إلى خدمات رعاية الأطفال وإنشاء مراكز استقبال اللاجئين وحتى المشاريع العامة لزراعة الزهور في الحدائق العامة.

إن الهدف من الخصخصة هو مساعدة الدولة في توفير المال، بينما يستطيع القطاع الخاص كسب المال من تقديم تلك الخدمات (بدعم من الدولة). ولكننا اليوم أصبحنا مدركين بأن هذا النظام لا يمكن الدولة من توفير المال، فالعكس صحيح. فأموال الضرائب أصبحت تنتقل إلى جيوب رجال الأعمال الذين يتاجرون بنظام الرعاية الاجتماعية. وبالتالي، يتنقل المال العام إلى القطاع الخاص. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حالة من الفقر العام، بينما يزيد ثراء القطاع الخاص. قد يمكن هذا النظام الدولة من توفير المال، على المدى القصير، بينما يزيد القطاع الخاص من ثرائه عن طريق فرض أجور منخفضة وتقليل العمالة. ولكن من منظور اقتصادي ومجتمعي شامل، فإن الوظائف المرهقة ومنخفضة الأجر لا تخلق عمالاً أكفاء أو مرضى راضين. فكل هذا سيكلف المجتمع تباعًا، ولكن بأشكال أخرى.

هناك أمثلة ملموسة على تداعيات الليبرالية الجديدة في مجالات كثيرة في النرويج. ومثال على ذلك، هو كتاب إيلي بيرج عن تركيز الاقتصاد في المستشفيات النرويجية.[79] فهي تنتقد بشكل خاص تطبيق نموذج إدارة الخدمات العامة الجديدة، وتصف كيف ساهمت المؤسسات الصحية في إدخال مفردات جديدة وغريبة في المستشفيات. وذلك بالإضافة إلى تدخلها في كل شيء، بداية من التصميم الهندسي المعماري للمنشأة ووصولاً إلى عمليات التكنولوجيا الرقمية والتنظيم. وتتساءل بيرج، هل من الطبيعي أن يصبح العلاج والرعاية والرحمة بالمرضى تحت سيطرة معايير

جافة معنية بالربح فقط؟ وتجيب هي نفسها بالنفي على هذا التساؤل، وذلك بعد متابعتها لنماذج مختلفة من العاملين في مجال الرعاية الصحية.

ويوضح المحاضر سيمون مالكينس في كتابه «ما وراء مدارس أوسلو» أن نظام التعليم أصبح خاضعًا لآليات السوق. إن المدارس الخاضعة لآليات السوق هي في حقيقتها فعالة، أنها تحصل على نتائج مرتفعة بالفعل في تصنيف برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA). ولكن تلك المدارس تتعامل مع الطلاب كونهم رأس مال بشري، وتعمل على مراقبة المعلم وأسلوب التدريس الفعال وإدارة الأهداف. والهدف من وراء كل ذلك، هي ضرورة جعل المدارس النرويجية والطلاب قادرين على المنافسة العالمية، تلك الضرورة التي ينظر إليها بوصفها العامل الرئيس الذي يمكننا من خلق اليوتوبيا الليبرالية و«مجتمع المعرفة».[80]

تشير المؤرخة ورئيسة التحالف من أجل التضامن الاجتماعي، لين هارنينج، إلى ذلك الأمر وهو استيلاء الكيانات التجارية على خدمات الرعاية الاجتماعية في كتابها «المُتربحين من الخدمات الاجتماعية».[81] في هذا الكتاب الصادر عام 2015، تتقصى هارنينج نشاطات العمل في رياض الأطفال الخاصة لتكشف كيف استولت الكيانات التجارية على خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية، واستطاعت تحقيق أرباح كبيرة منها.[82]

وكتب المؤلف مورتن ستروكسنيس في مراجعته في صحيفة

بارجنس لكتاب لين هارنينج:

«ظهرت فئة جديدة من الناس في جميع أنحاء النرويج، وهم أصحاب دور رياض الأطفال وحيتان مؤسسات دور رعاية المسنين والمستشفيات ومراكز اللاجئين والمدارس الخاصة ومؤسسات رعاية الأطفال ومستثمرو خدمات علاج الإدمان ومستغلو خدمات الرعاية الاجتماعية بأشكالها المختلفة. فقد استطاعوا، في فترة زمنية قصيرة، تحقيق ثروة ضخمة. ومن ثم، فإن خصخصة خدمات التضامن الاجتماعي في دولة الرفاهية تمثل التغيير الأيديولوجي الأكبر الذي حدث في النرويج على مدى العقود الأخيرة».[83]

فهل كان التحول نحو الليبرالية الجديدة هو نتيجة للأيديولوجية الديمقراطية الاشتراكية نفسها؟ فقد بلغت الديمقراطية الاشتراكية ذروتها في فترة خاصة، وهي السنوات التي تلت الحرب، والتي اتسمت بالنمو الاقتصادي. وهذا ما سمح بإشباع الرأسماليين وزيادة الأجور وبناء دولة الرفاهية، كل ذلك تحقق في آن واحد. وعندما تراجع النمو وقلت نسبة الأرباح التي توزع، عدلت الاشتراكية الاجتماعية، بالتعاون مع أصحاب رؤوس الأموال، من سياستها للعودة مرة أخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي السعي إلى مواصلة عصرها الذهبي الاشتراكي الديمقراطي. ولكن، أدى ذلك إلى إجراء إصلاحات كثيرة في شروط تطبيق الرأسمالية، كما حدث خلال الثمانينيات.

وفي عام 1991، نشر رون جيرهاردسين التابع لحزب العمال

كتابًا بعنوان «العطاء المبالغ فيه» باللغة النرويجية، حيث أشار إلى أن المدافعين عن دولة الرفاهية هم في حقيقتهم أناس ساذجون. وفي خلال التسعينيات، أكد تقرير إعادة التأهيل لعامي 1991-1992 وتقرير الرعاية الاجتماعية لعامي 1994-1995 على أن دور دولة الرفاهية لا يقتصر فقط على توفير أنظمة جيدة، بل يجب أن يشجع على العمل.[84] وبدأت تظهر، بشكل مباشر وغير مباشر، صورة للأشخاص ذوي الإعاقة أو العاطلين عن العمل تُظهرهم على أنهم أناس كسالى أو بلا إرادة أو ساخرون من الأوضاع. وكان هذا عرضًا آخر لمفهوم المسؤولية الفردية الذي ساد في ذلك الزمان. ونظرًا لأنه من السهل علينا أن نحكم على شخص أو فرد واحد بدلاً من فهم الصورة الكاملة والموقف العام للنظام الحاكم الذي يعيش في ظله، فكان نتيجة ذلك أننا عدلنا عن انتقاد النظام الحاكم وأصبح النظام بعيدا عن طائلة الانتقاد الشعبي. ومن هذا المنطلق، ضعفت الأسس الأخلاقية التي على أساسها ندافع عن دولة الرفاهية. فعندما يكون الاقتصاد في حالة جيدة، حينئذ يسهل علينا الدفاع عن دولة الرفاهية، حيث لن يكون من الصعب علينا توفير الخدمات للأفراد. ولكن عندما تتباطأ حركة النمو، هنا ترتفع المطالبات بتقليص النفقات وتقل الأصوات المدافعة عن دولة الرفاهية والتضامن الاجتماعي.[85] ومن ثم، أصبح من المفترض أن يكون نظام التضامن الاجتماعي مبنيًا على مبدأ الربح مثله مثل أي شيء آخر. ومن هنا، أصبحت السياسية الاجتماعية هي سياسة اقتصادية وسياسة تتمحور حول سوق العمل.

يوضح مايكل جي سانديل، الأستاذ بجامعة هارفارد، أننا قد تحولنا من اقتصاد اجتماعي إلى فكر مجتمع السوق، حيث لم يعد السوق مجرد أداة مجتمعية، بل أصبح هو الكيفية التي نحيا بها ونعيش حياتنا على أساسها.[86] وقد أوضح الاقتصادي والفيلسوف كارل بولاني، قبيل الحرب العالمية الثانية، أن مجتمع السوق، بما في ذلك الإنتاج والعمل والعلاقات البشرية، يشكل في حد ذاته تهديدًا للديمقراطية. وفي كتابه المعنون «التحول االكبير» الذي نُشر عام 1944، انتقد بولاني فكرة السوق المستقل وشدد على ضرورة تدخل الدولة في السوق لحماية السوق من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي. وشدد على أن البشر والطبيعة والأموال ليست مجرد سلع للبيع والشراء، وحذر من هذا النوع من الليبرالية التي تسعى إلى تأسيس اقتصاد مبني على مثل هذه الأفكار. نُشر كتاب بولاني في الوقت ذاته الذي نُشر فيه كتاب هايك عن الليبرالية الجديدة المعنون «الطريق إلى العبودية»، حيث يعد كتاب بولاني ردًا ودحضًا لأفكار هايك. فبينما يجادل هايك بقوة ضد مبدأ «الاقتصاد المنظم» الذي يعتقد بأنه ييسر الطريق للفاشية، كان بولاني يحذر من التداعيات الكارثية لمبدأ اليوتوبيا الليبرالية التي تتعامل مع العمل والمال والموارد كسلع تباع وتشترى.

في النرويج، نحن نعيش في وضع أفضل في ظل اقتصاد السوق إذا ما قورنا ببلاد أخرى تتبنى النظام الاقتصادي ذاته، ولا نزال نعيش تحت ظل نوع من الاقتصاد المختلط. فنحن نمتلك البترول وقد اعتدنا على العيش في كنف دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية

التي لا يمكن للكثيرين منا التخلي عنها بسهولة. وبالرغم من انخفاض عدد الأعضاء في النقابات العمالية في النرويج، لا يزال لدينا حركة عمالية قوية. فنحن لا نزال نمثل آخر المعاقل الصامدة ضد هجمات الليبرالية الجديدة على دولة الرفاهية والخدمات الاجتماعية العامة. ولكننا جزء من ذاك الاقتصاد والمنافسة العالمية والأيديولوجية الناشئة. وها هي الليبرالية الجديدة تتوغل شيئًا فشيئًا في مجتمعنا وإلى داخلنا.

الليبرالية الجديدة بداخل كل واحد منا

صرحت رئيسة الوزراء البريطانية، مارجريت تاتشر، في مقابلة مع صحيفة صن داي تايمز في يوم 3 مايو 1981:

ما أثار انزعاجي فيما يخص السياسة المنتهجة على مدى الثلاثين عامًا الماضية هو أنها تتجه نحو مبدأ المجتمعات الجماعية، وقد نسي الجميع مفهوم المجتمع الشخصي المتفرد، حيث أصبح أفراد المجتمع يتساءلون:

هل وجودي مهم؟ هل وجودي له معنى؟ والإجابة على هذا السؤال هي: نعم. وبالتالي، فإحداث التغيير لا يتوقف على اتخاذ إجراءات اقتصادية، ولكن الأمر الضروري هو تغيير المنهج الذي نسير عليه، وتغيير الاقتصاد هو الوسيلة لإحداث هذا التغيير. فإذا تمكننا من تغيير هذا النهج، حينئذ يمكننا تغيير قلب الوطن وروحه. فتغيير النظام الاقتصادي هو الوسيلة، والهدف هو تغيير قلب الوطن وروحه.[87]

وبعد أربعين عامًا من انتخاب مارجريت تاتشر رئيسة للوزراء، نشأ جيل كامل وترعرع تحت ظل أشكال مختلفة للاقتصاد الليبرالي الجديد وأسلوبه الفكري. وبخطوات بطيئة، ولكن ثابتة،

تبنت غالبية الدول هذا الفكر وأصبح هذا الفكر متغلغلاً في الاقتصاد والسياسة والمجتمع وحياة الأفراد وفي داخل أنفسنا. فبدا من نظريات فون ميزس، ومرورًا بأفكار مؤسسة مونت بيليرين وهايك ومراكز الفكر ورجال الاقتصاد التابعين لجامعة شيكاغو، ووصولاً إلى تطبيق الليبرالية الجديدة في تشيلي، ثم تبني تاتشر وريجان لهذا النهج وإنشاء المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - خلال التسعينيات، وصلنا في التسعينيات إلى إنشاء سوق أصبح هو الضامن للحرية وأصبح هو المنطق السليم الذي يعتقد بصحته الجميع. ولكن ماذا قدمت لنا كل تلك السنوات وكل تلك التغييرات في السياسية والرؤية المجتمعية ورؤية الأفراد؟ هل تغيرت أرواحنا حقًّا؟ وإذا كانت قد تغيرت بالفعل، فكيف حدث ذلك؟ وما هو الشكل الذي صار عليه الفرد المنتمي لليبرالية الجديدة؟

تُعلي الليبرالية الجديدة من أهمية بعض السمات الشخصية بينما تهمش من بعض السمات الأخرى. فمن بين السمات الشخصية المحببة في زمننا هذا هي القدرة على «التواصل» ومعرفة العديد من الأشخاص، وأن يكون الشخص اجتماعيًّا، قادرًا على إثبات وجوده، وقادرًا على التسويق لذاته وبلورة مميزاته وإنجازاته الشخصية، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون المرء مرنًا، ومفعمًا بالحياة، وألا يهاب التحديات. والهدف من كل ذلك هو أن يصبح المرء قادرًا على اقتناص الفرص المتاحة أكثر من أقرانه في المجال ذاته. ومن ثم، سينظر الفرد إلى أقرانه على أنهم منافسون له بدلاً

من كونهم إخوة له في الإنسانية. فإذا لم يتمكن من مواكبة كل ذلك والمشاركة وفقًا لقواعد اللعبة، فلن يتمكن من مواكبة هذا العصر الجديد وستصبح الحياة صعبة جدًّا على هذا الفرد.

كتب الفيلسوف الفرنسي داني روبرت دوفور في كتابه المعنون «فن تقليص العقول» عن الأيديولوجية الليبرالية الجديدة قائلاً: «ليست مؤسساتنا فقط في خطر، بل نحن أيضًا أصبحنا في بؤرة الخطر». ويوضح أن تناول موضوعات مثل المادية أو الأنانية والفردية أصبح أمرًا معتادًا، ذلك لأن الليبرالية الجديدة تخاطب كل ذلك وأكثر، فالليبرالية الجديدة تسعى إلى تغيير ذات الإنسان نفسه، وتغيير روح الإنسان وعقليته. ولعل كل تلك الأفكار تتماشى مع أفكار وكلمات مارجريت تاتشر.

كتب الصحفي سيمن تفايتارايد في كتابه المعنون «حياة حرة» الذي صدر عام 2018 قائلاً:

«بسبب سيطرة سياسة الرأسمالية، انتصر وغلب أسلوب عيش معين على الأساليب الأخرى كافة، ذلك الأسلوب الذي يهدف إلى تحقيق الثراء وزيادة النمو. ومن ثم، أصبح أولئك الساعون إلى تقليل ساعات عملهم وزيادة الوقت الذي يقضونه مع أسرهم هم بذلك يخالفون قواعد هذا المجتمع الليبرالي الجديد».[88]

ويتابع سيمن تفايتارايد موضحًا أن السبب في ذلك هو أنه على الرغم من تضاعف حالة الرخاء في النرويج ثلاث مرات منذ

السبعينيات، فإننا لا نزال بحاجة إلى زيادة الأجور، ولا نزال نعمل بنفس القدر من الجهد، إن لم يكن بجهد أكبر، كل عام. وإضافة إلى ذلك، يردد الساسة ورجال الأعمال أننا يجب أن نعمل بجد أكبر للحفاظ على دولة الرفاهية، وأننا يجب أن نستهلك المزيد من أجل تأمين الاقتصاد والحفاظ على نموه. ولكن، لماذا يجب علينا أن نعمل بجهد أكثر؟

ربما أصبحنا منساقين وراء تعليمات الليبرالية الجديدة التي قد توغلت في داخلنا وأصبحت تحركنا بشكل يومي. أصبحنا في حالة حراك وسعي مستمر، أصبحنا نريد أن نحقق المزيد وأن نثبت جدارتنا ووجودنا، حتى إننا أصبحنا نمارس الرياضة بشكل أكثر، سعيًا منا لتحسين شكل أجسادنا، وأصبحنا نريد أن نمتلك سيارة أفضل من تلك التي نمتلكها، وأن نسكن بيوتًا عصرية، وأن نقتني ملابس جديدة وعصرية، وأن نقضي عطلات أفضل وأن نسافر إلى أماكن أبعد مما قد سافرنا إليها من قبل. لقد صرنا ننساق وراء تلك الحياة المحمومة المضطربة كأنه فرض علينا فعل كل ذلك. ولكن، من الذي فرض علينا هذا؟ هل نحن من فرضنا على أنفسنا كل ذلك؟ وكيف تغلغلت تلك الأفكار إلى داخل عقولنا وأنفسنا؟

كل هذا القلق الداخلي هو ما يدفع الفرد إلى السعي والعمل لصالح المجتمع، وإلى تحسين صورته، ذلك لأن ما يملكه المرء هو ما يعطيه المكانة بين البشر، فهذه الحياة وتلك الصورة الخارجية هي المرآة التي تعكس للآخرين قيمة المرء وتخبرهم بجوهره. والاهتمام

بكل ذلك لا يعد أمرًا تافهًا ولا يجعل منك شخصًا سطحيًّا، فأنت مضطر لأن تخرج إلى هذا العالم ولتقاتل وتنافس لتثبت ذاتك. وإذا كنت تريد الفوز في هذه المعركة، فيتعين عليك اتباع قواعد اللعبة. وواحدة من تلك القواعد هي قدرتك على أن تُظهر نفسك في صورة الشخص الناجح، حتى ولو لم تكن قد حققت نجاحًا بعد.

في عام 2017، انتحر الكاتب والناقد الثقافي مارك فيشر بسبب الاكتئاب الذي عانى منه طوال حياته. كتب فيشر عن اكتئابه وكان قلقًا من أن حالة الاكتئاب التي كان يعاني منها لم تكن مجرد حالة خاصة، بل ربما يكون المجتمع الذي يعيش فيه هو سبب من أسبابها. وكتب قائلاً:

«هناك صوت داخل رأسي».

بيد أن فيشر كان يعتقد أن هذا الصوت قد تشكل بشكل كبير نتيجة للقوى الخارجية في المجتمع، تلك القوى الخارجية التي كانت تحاول منعه من فهم العلاقة التي تربط بينها وحالة الاكتئاب التي كان يعاني منها. فمن ضمن الموضوعات التي لطالما تناولها فيشر في كتاباته هي فكرة عدم الربط بين الحالة الصحية العقلية والظروف السياسية التي يعيش المرء في ظلها.[89] وهذه قضية في غاية الأهمية، لأنك إذا قمت بفصل الحالة النفسية عن الواقع المجتمعي السياسي الذي تعيش فيه، فإنك بذلك تغفل عن حقيقة إمكانية أن تتأثر الصحة العقلية بالمجتمع الذي تعيش فيه. فعلى سبيل المثال، العيش في ظل الرأسمالية والليبرالية

الجديدة وفي مجتمع يفتقر إلى الضمان الاجتماعي والتضامن جعل الناس «محطمين نفسيًا». لم ينكر فيشر أبدًا أن الاكتئاب يمكن أن يرجع إلى أسباب عصبية وفسيولوجية، لكنه أراد منا أن نتساءل ونفهم ما إذا كانت السياسة والمجتمع الذي نعيش فيه قد ساهما في اضطراب هذه المسارات العصبية. وأشار إلى أن تسليط الضوء على الجوانب البيولوجية والكيميائية كتفسيرات للاضطراب العقلي قد حدث بالتوازي مع الحركة المعنية بفصل الأسباب وراء الاضطرابات العقلية عن الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه المرء. [90]

ويوضح فيشر أن تلك الاضطرابات لا تقتصر فقط على اضطراب الاكتئاب، بل إن حالات التوتر التي يشعر بيها الكثيرون تؤثر أيضًا في حياتهم اليومية، وحالة التوتر تلك تنبع من عدم الاستقرار المتفشي في سوق العمل وعدم وجود عقود ثابتة للموظفين وحالة المراقبة المستمرة المفروضة عليهم في العمل. فهل من الغريب أن تجعل كل تلك الضغوطات البشر في حالة من القلق المرضي والشعور باليأس؟ وهل نستطيع أن نحرر أذهاننا من قيود الهموم الاقتصادية حينما يوفر المجتمع الأمان المالي ويتيح للأفراد الفرصة للتخطيط للمستقبل ويمنحهم فرصة حقيقية لالتقاط أنفاسهم وليستريحوا بحق؟ يشدد فيشر على أنه نظرًا لوجود مجتمع يربطنا، فنحن لسنا مجرد مجموعة من الأفراد الذين يحيون دون سياق اجتماعي، ولهذا لا يمكننا حل جميع المشكلات التي نواجها بمفردنا. [91]

وهناك كتب أخرى تناولت موضوع الاكتئاب، من بينها كتاب «الوصل المفقود» الذي كتبه الكاتب والصحفي البريطاني يوهان هاري في عام 2018. فمثله مثل فيشر، عانى هاري من الاكتئاب منذ شبابه، وطوال هذه المدة كان يُعالج بمضادات الاكتئاب، بعد أن تقبل فكرة أن عدم التوازن الكيميائي الموجود داخل مخ الإنسان هو السبب في ذلك المرض، ومن ثم، فإنه خارج حدود سيطرة الفرد. ولكنه أوضح في كتابه أنه اكتشف فيما بعد أن كل ما كان يعرفه عن اضطراب الاكتئاب كان خطأ. بدأ الأمر حينما شرع هاري يتساءل لماذا يعاني الكثير من الناس من الاكتئاب والقلق في عصرنا. وهل يتعلق الأمر حقًا بخلل كيميائي في الدماغ بسبب نقص السيروتونين، كما أخبره طبيبه النفسي؟ فواحد من بين كل خمسة أمريكيين يتناول دواءً مضادًّا للاكتئاب. ومن هنا تساءل هاري، لماذا يعاني الكثير منا من اختلالات في أدمغتهم؟

يتبع هاري مسارين في كتابه لفهم وتحليل السبب وراء تلك الحالة. فقد بحث هاري في حقيقة تشخيص السيروتونين وحقيقة أنه السبب وراء حالات الاكتئاب، ولكنه وجد القليل من الأدلة الطبية التي تثبت ذلك، والتي تثبت أن الدواء يساعد بالفعل في مثل هذا الحالات. ونتيجة لذلك، صرح هاري برفضه لتلك الصناعة التي تصدر مثل تلك الأدوية وتروج لها وتحقق أموالاً طائلة من خلال إقناعنا بأننا نعاني من خلل كيميائي ونقص في السيروتونين في أدمغتنا.

أما المسار الثاني الذي تناوله في كتابه فهو تحليل أسلوب حياتنا. ويوضح هاري أننا أكثر جيل على الإطلاق عانى من الوحدة. فمنذ نشأة الإنسان، عاش البشر في مجموعات، وتعاونوا بشكل وثيق، وبالتالي تمكنوا من البقاء على قيد الحياة. لكن الأمر لم يعد كذلك. فيعتقد هاري أن التطور سار في الاتجاه المعاكس، وأصبح البشر يشعرون بالغربة بسبب عملهم في وظائف روتينية لا معنى لها، وقضائهم ساعات طويلة بعيدين عن بيوتهم وأهلهم. كما لاحظ هاري أيضًا أن الكثير من البشر ليس لديهم أصدقاء مقربون، وبذلك أصبحوا في حالة تامة من العزلة والغربة.

تشير الدراسات التي يستشهد بها هاري إلى أننا لا نشعر بالسعادة حينما نحقق أهدافًا مادية وخارجية، أي عندما نفعل ما يتوقعه منا المجتمع والآخرون، وهي الأمور التي غالبًا ما ترتبط بالمال أو الوظيفة. فقد أصبحت مساعينا في الحياة بعيدة عن القيم والأشياء التي تعني لنا شيئًا حقًا، والتي ترتبط بالاستمتاع بالحياة وتلبية رغباتنا الداخلية.

ويوضح أيضًا أن أولئك الذين مروا بتجربة مؤلمة في طفولتهم يصبحون أكثر عرضة للإصابة بالاكتئاب فيما بعد. فنحن لسنا على دراية تامة بالأسباب الخفية للاكتئاب. فإننا، وفقًا لهاري، غير قادرين على فهم أن الاكتئاب الذي نعانيه اليوم متعلق بالتجارب التي مررنا بها في الماضي.

كما أن أوجه عدم المساواة بين الناس قد تفاقمت للغاية لدرجة

أنها أصبحت تسبب ضغطًا وتوترًا ينعكس في شكل شعور المرء بأنه ليس له قيمة. فإذا كان رئيسك في العمل يكسب عشرة أضعاف راتبك، فهل يعني ذلك أنه ذا قيمة أكثر منك؟ إن هذه التسلسلات الهرمية هي في حد ذاتها تتسبب في شعورنا بالإهانة والدونية، فبسببها أصبحنا لا نشعر باحترام الآخرين لنا واحترامنا نحن لأنفسنا.

كما أننا أصبحنا مُبعدين عن الطبيعة. فالكثير منا أصبح يعيش بمعزل عن الطبيعة والكائنات الحية التي من حولنا. كما أن تدمير الطبيعة وتدهور ظروف العمل في العالم الغربي جعلنا نفقد إيماننا بالمستقبل وأملنا في غد أفضل.

هناك تغيرات تطرأ على مخ الإنسان بسبب الاكتئاب والقلق. ولكن، ربما يتوجب علينا أن نتساءل عن السياق المجتمعي والبيئي الذي نعيش فيه، لا أن ينصب جل تفكيرنا وتركيزنا على تلك التغيرات التي تطرأ بداخل أدمغتنا. فلربما لا تكون علة فيك أنت، بل في الثقافة والمجتمع الذي تعيش فيه. ويوضح هاري قائلاً إنه حينما يمتلك المرء كل شيء يريده في الحياة ومع ذلك يجد نفسه يشعر بالاكتئاب، فربما يعني ذلك أن المجتمع نفسه لا يمنح المرء ما يريد حقًا. فإذا وجدت نفسك في حيرة من أمرك وتتساءل:

«لماذا أشعر بالاكتئاب؟ فأنا أملك كل شيء أريده».

فهذا يعني أنك غير مدرك أن هناك أسبابًا حقيقية وواقعية

وراء ذلك الاكتئاب، وإدراك تلك الأسباب الحقيقية قد يكون نقطة الانطلاقة لفهم هذا الألم والتشافي منه. ويوضح هاري، أنه يتوجب علينا أن نعيد الاتصال بأنفسنا وذاتنا.

ويؤكد هاري أن هذا بالطبع لا يفسر كل حالات الاكتئاب، ولكن علينا أن نوجه بعض التساؤلات ونتحدى أنفسنا ومجتمعنا، فلربما كان المجتمع هو السبب في بعض حالات الاكتئاب تلك. ويوضح أننا نحتاج إلى العمل في وظائف ذات معنى، وأن نعيش في مجتمع نشعر بالانتماء إليه، وأن نحيط أنفسنا بأصدقاء نشعر بالدفء حولهم، ونحتاج أن نحتكم لقيم أخرى غير المال والأشياء المادية الجامدة، ونحتاج أيضًا أن نعيد الاتصال بالطبيعة، وأن نشعر بأن من حولنا يحترموننا ويقدروننا. ويتوجب علينا أيضًا أن نتخلص من الشعور بالذنب والخزي والضعف الذي نعيشه بسبب المظالم التي ارتكبت في حقنا.

إذا أردنا أن نضع أفكار هاري تلك في عين الاعتبار وأن نبدأ حقًا في التواصل مع كل شيء بدءًا من الوظائف الهادفة والقيم غير المادية والأصدقاء المقربين، فإن ذلك يتطلب من الدولة أن تتخذ منعطفات سياسية تتخلص من خلالها من حالة اللاأخلاقية والسعي إلى الربح الذي يتصف به مجتمع الليبرالية الجديدة. فعلى سبيل المثال، إذا أردنا حقًا بناء مجتمعات جيدة، فيجب علينا ألا نترك أراضي الدولة للمستثمرين الذين لا يسعون سوى وراء هدف واحد فقط وهو تحقيق أكبر قدر من المكاسب والمال

من خلال استغلال كل متر مربع من هذه الأراضي، بدلاً من بناء أماكن وحدائق تمسح بتجمعات البشر وتعزز من تواصلهم. وإذا كنا نريد حقًّا أن نحفظ كرامة الموظفين وألا نجعلهم يشعرون بأنهم يتقاضون رواتب أقل بكثير من رؤسائهم في العمل، فيجب علينا التفكير في نماذج جديدة لتنظيم الحياة العملية مثل إنشاء «التعاونيات» على سبيل المثال. وإذا أردنا أن يتحرر الأفراد من الوظائف التي لا قيمة ولا معنى لها، فيتعين علينا أولاً أن نناقش بشكل جدي نوع الوظائف التي يحتاجها المجتمع بالفعل. ثم يجب علينا ألا نجعل هذه المهام مرهقة للغاية بحيث لا يصعب القيام بها. وعلينا أيضًا أن نوفر أجورًا عادلة للعمال.

نحن دائمًا ما نتحدث عن «النجاح» في ثقافتنا، ودائمًا ما نقصد بهذا «النجاح» الحصول على وظيفة مرموقة في نظر أفراد الطبقة الوسطى. ولكننا أيضًا نحتاج إلى من يشغلون وظائف أخرى مثل الوظائف الخاصة بالنظافة والصيانة والوظائف الحرفية وغير الحرفية. فنحن نحتاج إلى من يعملون بتلك الوظائف مثلما نحتاج إلى الأطباء والمحامين والمهندسين. يجب علينا أن نغير نظرتنا لتلك الوظائف بحيث ننظر إليها باعتبارها مهنًا مهمة ومقدرة وأن نوفر الأمان والاستقرار للعاملين بها. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين علينا أن ندعم ونستمع إلى الممثلين المنتخبين والنقابات العمالية الذين يخبروننا عما يحتاج إليه العاملون في مثل هذه المهن، بدلاً من اتباع نهج الليبرالية الجديدة الذي يقتصر فيه «النجاح» على تلقي التعليم العالي والحصول على الوظائف التي تتناسب فقط مع هذا

النوع من التعليم والبعد عن الوظائف الأخرى التي ينظر إليها هؤلاء الأفراد على أنها وظائف دونية، فمن سيشغل هذه الوظائف إذا صرنا كلنا نفكر بهذه الطريقة؟

وإذا أردنا أن يكون لدينا الوقت للتواصل مع من حولنا من البشر، وتكوين صداقات قوية، فيجب أن نعمل على توفير الوقت اللازم. ولتوفير هذا الوقت، يجب أن نقلل من عدد ساعات العمل اليومية حتى تصل إلى ست ساعات أو أن نقلل من عدد أيام العمل في الأسبوع لتصل إلى أربعة أيام. فكل شيء مرتبط ببعضه. والأمور الخاصة التي نمر بها في حياتنا هي في حقيقتها قضايا مجتمعية وسياسية تشغل الجميع.

ولكن العيش في عالم يحركه السوق مثل الذي نعيش فيه، جعل التوتر والقلق مصدرين للربح وجني الأموال. فهناك مجال صناعة كامل يقدم العديد من الخدمات مثل تدريبات التأمل وإدارة الضغط والتدريبات العقلية للذين يعانون من الإرهاق النفسي والاضطرابات النفسية. ومن ضمن الأمثلة الغريبة على هذا هو ما حدث في لندن في عام 2008، حينما اشترى المستثمرون الأجانب عقارًا وقرروا طرد كل السكان لإخلاء العقار. بالطبع كان سكان العقار في حالة من الضغط والتوتر الشديد جراء ما حدث. حينها قرر مجلس ساوثورك الاستعانة بمدربي التنمية البشرية من شركة «هابينيس بروجيكت Happiness Project»، التي يديرها عالم النفس روبرت هولدن، ليقدموا المساعدة النفسية لهؤلاء المشردين.

وكان شعار هذه الشركة: «النجاح هو قرار واستعداد ذهني».[92]

انتقد الراهب البوذي رونالد بيرسر في كتابه المعنون «كيف أصبحت اليقظة الذهنية الروحانية الجديدة للرأسمالية» أساليب العلاج بما يعرف باليقظة الذهنية والمال الكثير الذي يدر من تلك الممارسات العلاجية، ويوضح أن ما يروج إليه بعلاجات اليقظة الذهنية هي بعيدة كل البعد عن المفهوم الأصيل لهذا المصطلح.[93] ويوضح بيرسر في كتابه كيف حققت هذه الصناعة العلاجية نجاحًا كبيرًا في عام 1979، وهو العام ذاته الذي وصلت فيه مارجريت تاتشر إلى السلطة. ويعتقد بيرسر أن هذا لم يكن من قبيل الصدفة، وذلك لأن تبني أسلوب علاج اليقظة الذهنية كوسيلة للتعامل مع التوتر أصبح هو ذاته طريقة للتعامل مع رأسمالية الليبرالية الجديدة، فهي تجعل اضطراب التوتر الذي يعاني منه الأفراد مشكلة خاصة بالشخص نفسه وتدفعه للبحث عن حلول. وهذه الطريقة لا تشجع أبدًا النضال الجماعي للتعامل مع المشكلات الخارجية الحقيقية الموجودة بالفعل. حتى إن الأمم المتحدة اعترفت الآن أن عدم المساواة، وانعدام الأمن الوظيفي، وتخفيض الرعاية الاجتماعية هي الأسباب الحقيقية وراء حالات الاضطرابات النفسية التي يعاني منها الكثير من الناس. وقال الأمين العام للأمم المتحدة، داينيوس بوراس، في صيف عام 2019 إن أفضل علاج للاضطرابات النفسية هو إنفاق الأموال وتسخير الموارد والعمل على معالجة قضية عدم المساواة، بدلًا من إنفاق الأموال لتقديم دورات للتدريب على التأمل.[94]

إن الاكتئاب ببساطة هو النتيجة الطبيعية لشباب اليوم الذين ينشؤون في بيئة تطالبهم بإثبات أنفسهم والإيمان بأن كل فرص النجاح متاحة بين أيديهم، وأنهم إذا ما فشلوا فهم الملومون في هذه الحالة. وهذا هو أيضًا ما يشير إليه عالم الاجتماع الطبي الفرنسي آلان إهرنبيرج، الذي يصف الاكتئاب باعتباره الاضطراب الأكثر شيوعًا في ثقافتنا.[95] ويعتقد إهرنبيرج أن هذه الحالة للاكتئاب الحديث ليست شيئًا اخترعته شركات الأدوية لبيع الأدوية، بل هو نتيجة لمبدأ الفردية الذي نحتفي به في مجتمعنا، حيث أصبح الفرد منا وحيدًا تمامًا سواء أكان منتصرًا أو خاسرًا. نحن بحاجة إلى أن نفهم الطريقة التي نتغير بها نحن البشر، وما هو الثمن الذي ندفعه مقابل ذلك. ويوضح إهرنبيرج قائلاً إن أجسادنا وأنفسنا وعقولنا أصبحت ساحة معركة لصراعات المجتمع وتناقضاته.

ولهذا، فقد ينتقل الفرد سريعًا من الشعور بالذنب، وحالة الخزي التي قد يشعر بها نتيجة فشله. ويدخل مباشرة في حالة من الاكتئاب المرضي. وفي خضم كل ذلك، ليس مسموحًا له بأن يشعر بأنه الضحية، حتى وإن كان غارقًا في الظلام وغير قادر على بذل أي شيء. وسيرى المقارنات تُعقد بين حاله وحال غيره، وسيوجه إليه خطاب مفاده: هناك شخص واجه ظروفًا أصعب منك بكثير، ولكنه ناجح جدًّا. فما خطبك؟

يكتب ديفيد هارفي في كتابه «لغز رأس المال» كيف أن المسؤولية الشخصية التي يتحملها كل واحد منا أصبحت قاعدة ثقافية

مألوفة لدى جميع الأشخاص من مختلف الطبقات الاجتماعية. ويوضح هارفي أن الناس يميلون إلى لوم أنفسهم إذا حدث خطأ ما في حياتهم، بدلاً من أن ينتقدوا الأنظمة الحاكمة المحيطة بهم، ويوضح أن هذه الحالة يمكن إثبات صحتها من خلال العديد من الدراسات. [96]

وكتب عالم الاجتماع ديفيد بيير في كلية لندن للاقتصاد في مايو 2016:

«إن الليبرالية الجديدة هي مصطلح شائع ورائج».[97] ويعتقد بيير أن الليبرالية الجديدة مصطلح يجسد روح العصر، حيث يظهر ذلك في ولوج قوى السوق إلى جميع مجالات الحياة تقريبًا، حيث تُشجع قوى السوق الأفراد دائمًا على المنافسة مع الآخرين. لقد اعتدنا على هذا الأمر، لدرجة أننا لم نعد نتعجب من أن تعرضنا لمقاييس السوق وضغوطاته أصبح جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية. فيُقاس الجهد المبذول في مكان العمل، ويقاس مقدار المعرفة في المدرسة، وتقاس جودة المدراس من خلال النتائج التي تحققها، والمستشفيات تقاس وفقًا للمعايير المالية، وشركات التأمين تقيم صحتنا، وشركات الائتمان أيضًا تقيم قدرتنا على الدفع، ونقيس نحن المسافات والوقت المستهلك من خلال تطبيقات الهاتف حينما نمارس رياضة الجري، ونحسب عدد الإعجابات على منصات الإنستجرام والفيسبوك ... إلخ. والقائمة طويلة. لقد أصبح القياس والتقييم والمقارنة جزءًا طبيعيًا من الحياة

الحديثة. فنرى أنفسنا ننخرط يوميًا في تلك المنافسات، وندخل في سباق قد لا نتذكر أننا شاركنا فيه، ولكن ها نحن، نقف على خط البداية، يومًا بعد يوم، وحتى لو حاولنا جاهدين، فلن نصل أبدًا إلى خط النهاية. وفي نهاية اليوم، إنما سنكون فائزين أو خاسرين، وسنُصنف ونُوضع في قوالب بناء على نجاحاتنا وإخفاقاتنا. ومن ثم، نادرًا ما سنرى أنفسنا جيدين بما فيه الكفاية.

يعتقد ديفيد بيير أنه حان الوقت ليدخل علم الاجتماع في خضم هذه المعركة، كي نتمكن من فهم كيف تؤثر كل عمليات التقييم والقياس والمفاضلة تلك في شعورنا تجاه أنفسنا. إن تعرُّضنا إلى المنافسة الدائمة وخضوعنا إلى عمليات التقييم المستمرة تلك تعني أن الكثيرين منا يحاولون بذل قصارى جهدهم والتكيف على قواعد اللعبة. ورغم ذلك، فالكثيرون منا يشعرون بأنهم غير جيدين بما فيه الكفاية. وهذا هو مربط الفرس، كما يوضح ديفيد بيير، ونقطة الانطلاقة التي من خلالها يمكن أن نفهم مساوئ الليبرالية الجديدة التي تجعلنا نشعر بمشاعر الخزي والقلق المرضي وانعدام الأمان والثقة بالنفس.[98] فعندما لا نتمكن من تحقيق الأهداف وعندما يُنظر إلينا على أننا غير جيدين بما فيه الكفاية وعندما نتلقى الكثير من الانتقادات، فسيكون لكل ذلك أثر سلبي على أجسادنا. وعندما لا نتمكن من الرد على كل رسائل البريد الإلكتروني، وحينما لا نستطيع البقاء لمدة كافية مع شخص مريض يحتاج الرعاية، وعندما نهرول مسرعين ومضطربين للوصول إلى روضة الأطفال قبيل ميعاد إغلاقها، سيكون لكل ذلك

نتيجة علينا لا محالة، وسنجد أنفسنا نعاني من الشعور بالذنب والضغط والتوتر والقلق والشعور بالإنهاك والإرهاق النفسي.

من السهل أن تصبح جزءًا من المجتمع الذي تعيش فيه، وأن تتبنى منطقه الاقتصادي وتجعله منطقًا خاصًّا بك. فعلى سبيل المثال، حينما نقول إننا نسوق لأنفسنا لنجد وظيفة، فهذا في حد ذاته يعكس مدى تأثرنا ومدى تغلغل مفاهيم «رأس المال البشرى» في داخلنا وسعينا لتحسين أنفسنا لنصبح في أفضل صورة، جسديًا وفكريًا. فصرنا نتقبل فكرة المنافسة وننظر إليها كجزء طبيعي من التفاعل الاجتماعي، ويبدأ كل ذلك منذ الصغر بداية من المراحل المبكرة في المدرسة وبداية من التعرض للاختبارات للوصول إلى الأهداف المرجوة من الحياة التعليمية. ولقد رأيت بعيني في اجتماعات أولياء الأمور كيف يعتقد بعض الأهالي بضرورة زيادة الواجبات المنزلية ويتساءلون: «ألن ينطلق هؤلاء الأطفال إلى العالم ويتنافسون مع الصينيين؟» وهؤلاء الأطفال الذين يتحدثون عنهم هم في سن الثامنة! فكيف يمكنهم أن يكونوا صداقات إذا كانوا دائمًا ينظرون إلى أقرانهم على أنهم منافسون لهم؟

وحينما تقرر الإدارة في مكان ما تقييم موظفيها، في هذه الحالة لن يكون مسموحًا لك أن يمر عليك يوم دون عمل حتى ولو كنت مريضًا أو تشعر بحالة مزاجية سيئة. وفي مقابلات العمل، حينما تكون وحدك تناقش أمورًا مثل الأمور المادية والراتب الذي ستتقاضاه، عليك أن تجيد لغة التفاوض لتستطيع التعامل في مثل

هذه المواقف، رغم أنك ليست لديك أدنى فكرة عن الراتب الذي يتقاضاه زملاؤك الآخرون في العمل. فكيف لك أن تشعر بالأمان والتضامن مع زملائك هؤلاء؟ ونتيجة لذلك، سيكون الوضع صعبًا وسينعدم الإحساس بالترابط بين زملاء العمل.

ومن حين لآخر قد يشعر المرء بالقلق والضغط في حياته اليومية بسبب عدم قدرته على مواكبة ما حوله. نشعر بهذه المشاعر نيابة عن أبنائنا وعن أنفسنا، ولهذا قبلنا أن تصبح فكرة ممارسة الأطفال للرياضة بشكل احترافي شيئًا ضروريًا ولا غنى عنه. وقبلنا ما يقدمه القطاع الخاص من دروس خصوصية لتحسين مستوى أبنائنا ولكي يتقدموا على أقرانهم، وقبلنا كذلك أن يتلقى أطفالنا العلم والمعرفة في رياض الأطفال منذ يومهم الأول. ونحن أنفسنا نضغط على أنفسنا وندرس ونتعلم في المساء، حتى وإن كنا متعبين، وذلك لرغبتنا في مواكبة التغييرات المستقبلية، ومطلوب منا تنفيذ كل ذلك دون ضجر أو شكوى.

لقد قبلنا بتلك الحياة التنافسية، ولكن هذه الحياة تجعلنا منهكين نفسيًا ومستهلكين جسديًا، وهذا ليس بالأمر الغريب. أتذكر ذلك الوقت، منذ عدة سنوات، حينما كان من الطبيعي أن يأخذ المرء قيلولة ليستريح قليلاً، خاصة أولئك الرجال العاملين. أتذكر أيضًا ساعة الليل تلك حينما كان يجلس المرء وينظر من شباك منزله وهو يحتسي فنجان القهوة، يجلس هكذا في هدوء ويتنفس بهدوء تام. ويتساءل الكثيرون، لماذا لم نعد نكثر من

زيارات بعضنا لبعض كما كان يفعل الناس في الماضي، حينما كانت كل الأوقات مناسبة والبيوت كانت عامرة بالزوار. ولكن الحال أصبحت مختلفة تمامًا الآن، فها نحن نجد أنفسنا نشعر بالفزع حينما نجد أن شخصًا ما قرر زيارتنا دون سابق تخطيط، نشعر بالتوتر بأن شخصًا ما قد يأتي هكذا بلا ترتيب ويرى كل تلك الفوضى التي نعيش بينها.

أدخل الطبيب هانز سيليه مفهوم «الإجهاد» كمصطلح طبي في عام 1936 وعرفه على أنه استجابة الجسم للمطالب الخارجية التي تدفعه للتغيير. ولاحظ أن الجرذان التي تتعرض للأضواء والأصوات المزعجة تعاني من أمراض مثل السكتة القلبية والسكتة الدماغية.[99] وفي معهد كارولينسكا في السويد، فحصوا أدمغة النساء اللاتي عانين من الانهيار العصبي نتيجة تعرضهن للإجهاد، واكتشفوا أنه قد طرأ تغيير فيسيولوجي على أدمغتهم.[100] إن التوتر ليس شيئًا معنويًا متخيلاً، بل إنه موجود ومتجسد داخل أجسادنا، وهناك سبب وراء هذا الأمر.

كتبت سيو أدوفيل في مجلة هارفست كيف أنها ترى وظيفتها كمدربة لليوغا كشخص يقوم «بالتقاط الثمار المتساقطة من نظام لا يحمي أفراده بشكل جيد».[101]وكتبت أيضًا عن الحديث الذي دار بينها وبين جارها الذي يعمل كطبيب نفسي، حيث قال لها إن ما يعانيه المرء في عالمنا هذا هو بسبب الهياكل المجتمعية التي نعيش فيها. فتلك الهياكل تضع البشر تحت ضغط كبير، وصولا

إلى النقطة التي لا يستطيعون فيها تحمل المزيد. أوضحت أوفيل للطبيب قائلة: «ربما ما يعاني منه الجميع هو الرأسمالية»، وأيد الطبيب ذلك وأوضح هو الآخر أن معظم المرضى الذين يأتون إلى عيادته يعانون من آثار العيش في مجتمع يوجهه السوق ويتحكم فيه. وقال إنه ليس كافيًا للإنسان أن يعيش فقط لينتج ويستهلك، وأوضح أنه هو نفسه أصبح غير قادر على تقديم المساعدة الكافية لمرضاه الذين يعانون من القلق حيال فقدان وظائفهم أو بسبب التغيرات المناخية التي يرونها تؤثر على البيئة من حولهم.

يعمل الكثير منا تحت إمرة رؤساء يأمرونهم بمتابعة البريد الإلكتروني حتى بعد ساعات العمل أو يطالبونهم بتقديم تقرير في اليوم الذي يلي اليوم الذي تغيبوا فيه عن العمل بسبب مكوثهم في المنزل لرعاية أبنائهم أثناء مرضهم. ولكننا ننفذ مثل تلك الأوامر، وهكذا نظل في هذه الدائرة المفرغة، عالقين في حالة من الركض المستمر بلا هوادة ولا راحة. وحتى عندما نكون في إجازة، نجد أن أذهاننا مشتتة بالتفكير في العمل، كالتفكير في رسائل البريد التي لم نرد عليها، والعرض التقديمي الذي لم يسر بشكل جيد، والمهام التي يجب أن نقوم بها في الغد. تدور كل تلك الأفكار في أذهاننا، حتى عندما نستمع إلى أبنائنا وهم يخبرننا بما دار معهم في المدرسة أو حينما نشاهدهم وهم يلعبون في مباراة كرة قدم. ونجد أنفسنا نحمل الهاتف معنا في كل لحظة، يراقبنا، ونراقبه. يمنحنا الشعور بالحرية، ولكن في الوقت ذاته يضع علينا الكثير من القيود، يجعلنا حاضرين غائبين، وهو أمر لم يحدث

من قبل مع الأجيال التي سبقتنا. يمكننا أن نقضي بعض الوقت مع أسرتنا، لكن تواجدنا بينهم أصبح باهتًا وغير حقيقي، فقد نجتمع كلنا في الغرفة ذاتها، ولكن كل واحد منا يعيش في عالم مختلف تمامًا ومنفصلاً عن الآخر، كل منا منخرط في شاشة هاتفه أو في محادثة مع أشخاص آخرين. حينها قد نشعر بالوحدة أو الغيرة أو الإحباط. وهذا الحضور الغائب لمن حولنا؛ يخلق بداخلنا الشعور بالضغط والرفض، وشعور الرفض ذاك هو شعور ثقيل على النفس ومن الصعب وصفه.

يجب أن نُرجع كل ما نشعر به من إجهاد وقلق داخلي في عصرنا الحالي إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية. علينا أن نعي ما تفعله كل هذه الأشياء في أنفسنا ومشاعرنا، فهي المُحفز لمشاعر شتى كالشعور بالغيرة وتدني الثقة بالنفس. نحن نعلم أنه من الأفضل لأنفسنا ولصحتنا النفسية والبدنية أن نستغل وقت فراغنا من العمل في الراحة وفي التفكر في حالنا، ورغم ذلك نستمر في استهلاك كل هذه الأوقات والفرص وننكب على هواتفنا ومنصات التواصل الاجتماعي. يستطيع كل واحد منا أن يخلق تلك الأوقات وأن يوفر أوقاتًا للراحة والاسترخاء، ولكن الأمر يحتاج إلى قرار جدي وإرادة حقة.

هل يمكن لهذا الإحساس بعدم الأمان والثقة الذي يشعر به البشر أن يكون عنصرًا فاعلاً وضروريًّا لبقاء تلك الأيديولوجية التي نحيا في ظلها؟[102] أليس شعورنا المستمر بأننا لسنا جيدين بما فيه

الكفاية يجعلنا نقسو على أنفسنا ونزيد الحمل عليها لنبذل المزيد ونستهلك أكثر وأكثر؟ لنُسكَن ذلك الشعور؟ إن عيشنا تحت وطأة تلك التقييمات والتمحيصات الممنهجة لا يهدف فقط إلى التأكد من أننا نحقق الأهداف المرجوة منا، ولكن ربما يكون الهدف من وراء ذلك هو أن يجعلوننا نشكك في أنفسنا وفي قدراتنا، أليس كذلك؟ فهذا ما يحدث بالفعل على أرض الواقع.

ما هي الحالة النفسية التي تخلقها الليبرالية الجديدة؟

يوضح عالم النفس البلجيكي بول فيرهايجا في كتابه المعنون «ماذا عني؟ الصراع حول الهوية في مجتمع قائم على فكر السوق» أننا بدأنا نعتقد أنه لا بد أن يكون هناك خطب ما في كل شخص غير قادر على تحقيق النجاح في هذه الحياة. ويوضح أن هذا النمط من التفكير يشكل ضغطًا نفسيًّا داخليًّا لدى الكثيرين، ومن ثم، يسبب تبعات صحية خطيرة على الصحة العامة للأفراد.

بدأ الأمر حينما لاحظ بول فيرهايجا تغييرات فيما يعانيه مرضاه، حيث بدأ يرى الترابط بين ما يعانيه المرضى والعالم الخارجي الذي يعيشون فيه. فقد لاحظ أن مرضاه يعانون من مشكلات نفسية كاليأس أو الارتباك أو الوحدة، وبدأ يتساءل من أين نشأ هذا التغيير النفسي. هل يمكن أن يكون واحدًا من الأسباب وراء ذلك هو أن هذا الجيل قضى حياته في مؤسسات وروضات أطفال ومدارس وجامعات وربما مستشفيات تحكمها قواعد السوق ومتطلبات تحقيق الأهداف والأرباح؟ ويتساءل بول فيرهايجا عن تأثير ذلك في نظرتنا لأنفسنا. فالمشكلات التي نواجهها ليست مشكلات جديدة من نوعها، بل إن الأفراد أنفسهم قد تغيروا. إن كيفية تعاملنا مع أنفسنا وأجسادنا، وزملائنا،

وأطفالنا، وشركائنا، كل هذا تأثر بفكر الليبرالية الجديدة الذي نعيش في ظله. ويشير بول فيرهايجا موضحًا إلى أن «الليبرالية الجديدة تخرج أسوأ ما فينا».[103]

لماذا يحدث ذلك؟ إن السبب وراء ذلك، وفقًا لبول فيرهايجا، هو أن أيديولوجية الليبرالية الجديدة تتعارض بشكل مباشر مع مفهوم الإنسان الاجتماعي، وذلك لأنها تزرع بداخلنا عدم التعاطف تجاه بعضنا بعضًا والنزعة الأنانية والاهتمام فقط بالمصلحة الذاتية. فإذا كان اقتصاد الليبرالية الجديدة مستندًا إلى مبدأ أن البشر أنانيون بالفطرة وينشؤون اقتصاداتهم بناء على هذه النزعة الأنانية، فلربما مع الوقت نتأثر نحن بهذه الأفكار ونصبح كذلك على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، يوضح فيرهايجا أن هويتنا وحقيقتنا تتشكل بفعل السياق الذي نعيش فيه وبفعل الزمن الذي نحيا فيه.[104] فكل البشر يحملون في داخلهم نزعة الأنانية ونزعة الإيثار في الوقت ذاته، ولكن البيئة التي نعيش فيها هي التي تحدد أيًا من هاتين النزعتين هي التي ستكون لها الغلبة على شخصية الفرد. والسؤال هنا، أي هاتين النزعتين هي النزعة التي نشجعها اليوم؟

يوضح فيرهايجا هذه الحال قائلًا:

«بعد عدة عقود من العمل كباحث ومعالج، أصبحت على قناعة تامة بأن التغيرات الاقتصادية لها تأثير جوهري ورئيس، ليس فقط في قيمنا، بل أيضًا في تشكيل شخصيتنا. فقد أثرت الثلاثون

عامًا من الليبرالية الجديدة وقوى السوق الحر ومبدأ الخصخصة في صميمنا وأصبح السعي الحثيث لإثبات أنفسنا وتفوقنا على غيرنا هو طبيعة هذا الزمان».[105]

وتشير توريل هيورتهول، الباحثة السابقة في المركز الوطني لتقصي حالات العنف والصدمات النفسية، أن حالات الإجهاد والضغط النفسي التي يشعر بها الجيل الحالي هي نتيجة لتغلغل «الحالة النفسية» التي تخلقها الليبرالية الجديدة في داخلنا.[106] وتوضح هيورتهول كيف يستفيد السوق من الأفراد حين يقنعهم بأنهم يستطيعون خلق حياة أفضل وهوية أفضل لأنفسهم بالمال. ونتيجة لهذه الأفكار وطبيعة العيش تلك قد يبحث الأفراد عن حل علاجي لمشكلات هي في حقيقتها مشكلات سياسية وليست مشكلات نفسية، وهذا أيضًا قد يُخفي حقيقة الظلم والقمع المنهج الذي يتعرض إليه البشر. فعندما يكون الشعار الأيديولوجي للمجتمع الذي نعيش فيه هو أن كل فرد منا هو من يحقق نجاحه بنفسه، يصبح من المستحيل بعد ذلك توجيه اللوم والانتقاد تجاه أي شيء آخر غير أنفسنا. وتوضح هيورتهول أن «الجشع والمنافسة والمادية يولدون انعدام الأمن، والقلق، والتوتر، والاكتئاب».

ونتيجة لذلك، فقد تسلل إلى داخلنا، سلوك يعرف باسم «التدمير الذاتي» المتمثل في مجموعة من الأفكار التي تسيطر علينا مثل: «لا أستطيع إنجاز هذا الأمر، أنا لا أسعى بالقدر الكافي ولا أبذل

الجهد المطلوب، أنا لا أنتهز الفرص التي تُعرض أمامي، أنا إنسان متراخٍ وكسول». فعندما نُحمِّل أنفسنا المسؤولية عن كل شيء دون الاعتراف بتأثير المجتمع الذي نعيش فيه والسياسة التي نحيا تحت ظلها، فنحن بذلك نطبق الليبرالية الجديدة بكل أفكارها على أنفسنا نحن. وعندما نرى اليوم كيف أصبح الأفراد يحملون أنفسهم مسؤولية كل شيء يحدث من حولهم، فهذا يعكس مدى عمق تغلغل الليبرالية الجديدة في حياتنا، وهو ما يعكس كذلك نجاح الليبرالية الجديدة كأيديولوجية.

إن تركيز الليبرالية الجديدة على مفهوم الفردية جعلنا نغفل عن رؤية قوة الجماعة، وأننا -معًا- نستطيع أن نثور ضد الظلم والمتطلبات غير المنطقية الذي يطالبنا بها المجتمع.[107] والسبب وراء استشراء تلك الحالة من الغفلة هو أن سياسة الليبرالية الجديدة ومنهجها يدور حول إلهائنا ومنعنا من رؤية سردية وتاريخ النضالات الجماعية الماضية، أي القصص التاريخية التي تخبرنا بتضامن البشر ووقوفهم متحدين في مواقف تاريخية شتى وكيف استطاعوا أن يغيروا من مجتمعاتهم وأن يحسنوا حال مجتمعاتهم.[108] فإذا غفلنا عن تلك القصص ولم نتمكن من إدراك السياق التاريخي الذي يرتبط بنا ونرتبط به، فسنصبح بذلك في حالة استسلام تام لتقلي أي مفاهيم وأفكار تروج وتُردد على مسامعنا دون تفكير ولا انتقاد. ومن ثم، ستندثر ذاكرتنا الجماعية وتتشظى نتيجة عدم تنشئتنا على معرفة تاريخ طويل من النضال، مثل نضالات الحركة العمالية والحركة النسوية

والحركات الداعية للسلام وحركة مناهضة العنصرية.

وبالتالي، نجد أنفسنا، يومًا بعد يوم، بلا تاريخ نقف صامدين مستندين إليه شاحذين ثقتنا منه ومُستلهمين به، ونجد أنفسنا وقد أصبحنا مستسلمين وعلى استعداد لتقبل أي تغيير وأي حلول وأي شيء يُلقى على مسامعنا ويفرض علينا.

توضح عالمة الاجتماع جنيفر سيلفا كيف غيرت الليبرالية الجديدة تماما الطريقة التي نرى بها أنفسنا. وفي دراسة أجريت على شباب أميركيين من الطبقة العاملة التي تعاني في سوق العمل وتعاني من الديون الدراسية، وجدت سيلفا أنهم يميلون إلى رؤية أنفسهم كأفراد وحيدين بدلاً من أن ينظروا إلى أنفسهم كجزء من نسيج المجتمع وعامل مؤثر في التنمية المجتمعية.[109]

فعندما واجه أولئك الشباب صعوبات في عملهم، لم يتوجهوا إلى اتحادات العمال أو الاتحادات السياسية لإيجاد حلول مجتمعية لتلك المشكلات الجمعية، بل تعاملوا معها كمشكلات فردية وسبب وراء وصولهم إلى الحال التي هم عليها، وسبب في النضج الذي وصلوا إليه حتى ولو لم يكونوا حققوا نجاحًا على الصعيد المهني أو المادي. فهم يرون أنهم قد نضجوا نتيجة المرور بتجارب عصيبة مثل التعرض لحياة طفولة صعبة، أو التعرض للإدمان، أو الصدمات، أو التعرض للهجر من قبل الآباء. وعمل الكثير من أولئك الشباب بجد أثناء دراستهم، وكافحوا للحصول على وظيفة في سوق العمل الذي لم يكن متوفرًا لهم في الأساس مكان فيه. ومن

ثم، فيمكننا القول بأن هؤلاء الشباب قد فعلوا كل ما في وسعهم. ولكنهم لم يروا الأمر هكذا. لقد افتقروا، كما يشير عالم الاجتماع الأمريكي سي رايت ميلز، إلى الخيال الاجتماعي الذي يسمح لهم برؤية العلاقة بين التحديات الفردية والمجتمع الذي يعيشون فيه.[110] فقد كانوا يرجعون مشكلاتهم إلى «قصورهم وضعفهم الشخصي» وكانوا يفسرون عدم نجاحهم ويصفونه «بالبداية الفردية غير الموفقة». وأسلوب الفكر هذا لم يساعدهم في حل تلك المشكلات التي كانوا يواجهونها، بل جعلهم يلقون بكل اللوم والمسؤولية على أنفسهم. فالعيش في ظل مجتمع استهلاكي وتبني هذا الفكر الاستهلاكي وتبني نهج إلقاء اللوم المستمر على أنفسنا والسعي إلى تحقيق مكانة لأنفسنا من خلال ما نقتنيه ونستهلكه قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

عندما كنت أدرس علم الاجتماع في ذلك الوقت، كنت أسخر من عالم الاجتماع الفرنسي جان بودريار الذي كان يرى أن الأشياء تحمل معان بناء على كل سياق تتواجد فيه. كان يعتقد بودريار، في فترة السبعينيات، أننا وصلنا إلى مرحلة من الزمان حيث أصبحت قيمة الإنسان تتساوى بالمنتجات التي يشتريها، وأن الفرد أصبح يرى نفسه من خلال تلك الأشياء التي يقتنيها، والتي من دونها قد يرى المرء نفسه بلا قيمة وسط أقرانه من البشر. وفي الثمانينيات، اتضح لبودريار أن مفهوم تحرر الفرد بعمله وبفكره أصبح شيئًا من الماضي، وأننا صرنا في عصر ما بعد الحداثة منساقين وراء السلع اللامتناهية التي تُعرض وتُروج أمامنا. ويرى بودريار أنه

ما عاد هناك وجود للحقيقة والواقع، وأنه قد حلت مكانهما الصور والإعلانات وعمليات المحاكاة المنتشرة التي تزيل الخط الفاصل بين الوهم والواقع.

كنا نعتقد في التسعينيات أن بودريار كان يضخم من الأمور ويهول منها. ولكن، اليوم، أصبحت على علم من أن بودريار استطاع أن يرى التغييرات التي لم يلاحظها الآخرون في السبعينيات، وأن شعار «لأنني أستحق ذلك» الذي نعرفه كلنا اليوم كان يمثل الرسالة الكامنة في كل الإعلانات الترويجية. فبينما كانت الإعلانات تروج في السابق للقيمة التقنية للمنتج أو كيفية تسهيله العمل على السيدات في بيوتهن، رأى بودريار كيف تغيرت عملية التسويق وأصبحت تركز على استهداف نمط حياة المُستهلِك. وفي الوقت ذاته، بدأت تخفت النظرة الناقدة لدى المُستهلِك وقدرته على رؤية أن أولئك الذين يسعون لبيع تلك المنتجات لديهم دوافع مختلفة تمامًا. فلطالما كان الهدف من بيع المنتجات هو كسب المال وتحقيق الأرباح، من وجهة نظر البائع. ولكن ما أراد بودريار أن يوضحه هو أننا لم نعد نستطيع أن نرى تلك الحقيقة رغم وضوحها وأننا أصبحنا غافلين عن تلك الحقيقة الدامغة وصرنا نرى أن الهدف من وراء بيع تلك المنتجات هو هدف نبيل متمثل في تلبية متطلبات الأفراد.

واستخدم كذلك آرنا يوهان فاتلسين وراسموس فيليج نموذج بودريار التحليلي في كتابهما المعنون «بماذا نجيب على أطفالنا؟»

لشرح كيف صار ولاء كل من البائع والمشتري للسوق الاستهلاكي، بغض النظر عن الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية[111]. ومن هنا، بدأ يختفي مفهوم الطبقات الاجتماعية لدى الأفراد وكذلك ولائهم تجاه الفئات التي يجب أن يتضامنوا معها. وعوضًا عن ذلك، أصبح ولاء كل فرد للمجتمع الاستهلاكي. قد يهدد ذلك مفهوم الديمقراطية التي نعرفها، فعندما يشعر المرء بأنه ينتمي إلى فئة معينة من المستهلكين، بدلاً من شعوره بالانتماء للفئات التي يشترك معها، على سبيل المثال، في العمل وطبيعة السكن، ففي هذه الحالة تتعرض «الديمقراطية التمثيلية» إلى خطر. وقد يصل الأمر إلى أن ينتخب الأفراد سياسيين لا يمثلون مصالحهم الحياتية بأي شكل من الأشكال.

شعر الفيلسوف الألماني تيودور أدورنو هو أيضًا بالقلق حينما رأى كيف تفاقمت حالة الاغتراب وفلسفة التشيؤ التي أحدثها التقدم التكنولوجي في مرحلة ما بعد الحرب. وكان يرى أن صناعة الثقافة، سواء في مجال الرياضة أو الإعلانات، ساهمت في إحكام السيطرة على الأفراد وفرض أفكارها على النظام الحاكم. وتساءل أدورنو قائلاً: لماذا ينتخب الأفراد قادة لا يمثلون مصالحهم الحقيقية؟ وأجاب عن ذلك التساؤل بنفسه حيث قال:

إن الفئات الفقيرة والفئات التي تفتقر للامتيازات الاجتماعية يسعون بشكل نرجسي ليكونوا جزءًا من نخبة المجتمع وليتحدوا معهم، ولكن هذا التحالف ليس تحالفًا إيجابيًا[112]، فهم يتحدون

فقط لأنهم يرون عدوًا خارجيًا مشتركًا، والذي قد يتمثل في اليهود أو المسلمين أو المكسيكيين. إن هوية العدو في حد ذاتها لا تهم، طالما أن هذا العدو يمثل «الآخر» الذي تسعى النخبة الحاكمة والمُنتخِبين إلى إقصائه بعيدًا عن مجتمعهم.

واليوم، يمكننا أن نرى كيف استطاع كل من بودريار وأدورنو أن يتنبئا بشكل مجتمعنا الذي نعيش فيه اليوم. ومثال على ذلك هو وصول الملياردير ونجم التلفزيون دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من سياسته وأسلوبه الذي يشتهر بالكذب والخداع والترويج لأشياء ليس لها أساس في الواقع. فهذا النموذج هو مثال حي على نظرية بودريار الخاصة بولاء الأفراد لمفهوم المجتمع الاستهلاكي الذي يعمي أبصارنا عن رؤية الفروقات والطبقات الاجتماعية، ومثال كذلك على مفهوم أدورنو عن العدو المشترك أو «الآخر» الذي يجعل من عملية التضامن بين أفراد ليس هناك في واقع الأمر الكثير من الأمور المشتركة بينهم أمرًا سهلاً.

استطاع عالم الاجتماع زيجمونت باومان أن يبلور التناقض الكامن في زمننا حينما كتب:

«لم نتمتع بهذا القدر من الحرية من قبل، لكننا أيضًا لم نشعر بهذا القدر من العجز من قبل».[113] نحن نتمتع بأشكال كثيرة من الحرية، ولكن قليل من تلك الاختيارات تؤثر بشكل مادي وفعلي في المجتمع الذي نعيش فيه. فإذا ما قررنا أن نتخذ قرارات من شأنها

أن تؤثر في المجتمع الذي نعيش فيه وتغيره، حينها سنجد كيف تتضاءل الخيارات التي أمامنا، ومن ثم، سنشعر بحقيقة عجزنا عن إحداث تغيير حقيقي. فعلى سبيل المثال، إذا أردت أن تعمل عدد ساعات أقل، فهذا مستحيل تحقيقه. وإذا أردت أن تشتري بيتًا، فستجد أنه من الصعب جدًّا الحصول على قرض. كل هذا مرتبط بنظام سياسي نشعر تحت ظله بعجزنا كأفراد محكومين، حتى وإن كان بإمكاننا أن نشعر بالسيطرة على أمور أخرى في حياتنا اليومية. وبسبب تكرار هذا الشعار على مسامعنا مرارًا وتكرارًا والذي مفاده: «لدى كل مرء منا الكثير من الاختيارات في حياته»، أصبحنا نقبل هذه الفكرة دون تفكير أو تساؤل. ولكن السؤال هنا هو: كيف نشعر حقًّا بحرية الاختيار تلك؟ ومن يتمتع حقًّا بحرية الاختيار؟

إن حالة العجز التي يكتب عنها باومان ليست مجرد شعور شخصي داخلي، بل هي واقع موضوعي يمكننا أن نراه متمثلاً في أهم الأسئلة الحياتية التي تواجهنا كالتساؤلات التالية: هل نشارك في هذه الحرب أم تلك؟ هل نقوم بخصخصة قطاع السكة الحديدية؟ هل علينا أن نتوقف عن صناعة النفط والتنقيب عنه؟ هل ننفق حقًّا 70 مليارًا على الطائرات الحربية؟ هل نستغل كل منطقة في أوسلو في الاستثمارات لدرجة تجعلنا نقضي على المساحات الخضراء التي يمكن للأفراد التنزه والاستمتاع فيها بأشعة الشمس؟ وهكذا، فإن حالة العجز هذه تتمثل في شعور الفرد بأنه غير قادر على التأثير أو إحداث تغيير. ومن ثم، فليس

من الغريب أن تحظى الأحزاب الشعبوية والمواقع الإخبارية البديلة التي تطرح حلولاً بسيطة لكثير من الأسئلة الكبيرة المعقدة التي نواجهها بقبول الأفراد.

يقول الفيلسوف داني روبرت دوفور أننا نعيش في غمرة تجربة تاريخية، ويشن هجومًا ونقدًا على الليبرالية الجديدة حيث يقول إنها ليست مجرد توجه سياسي واقتصادي، بل إنها أيديولوجية شمولية تهدف إلى خلق إنسان جديد يتسق مع تصورها وأفكارها.[114] ويوضح دوفور محذرًا أن الإنسان الذي يفكر بشكل نقدي فيما يحدث أمامه هو معرض للهجوم، ولهذا السبب فقد العديد من الشباب اليوم القدرة على تصور عالم آخر ونظام مختلف. ومن ثم، أصبح أفراد المجتمع قابلين للتكيف مع أي تجربة جديدة أو منتج جديد، أو مكان عمل جديد أو تلقي مهام جديدة. ويوضح دوفور كذلك أن كل الناس بالتأكيد لا يعانون من الاضطرابات النفسية، ولكن الشباب الذين يعانون من القلق والاضطراب في وقتنا الحالي يمكن أن يكونوا مؤشرًا يخبرنا ما إذا كان علينا أن نتوقع أن نرى الكثيرين يعانون من هذا الاضطراب في زمننا الذي نعيش فيه. وإذا فكرنا مليًّا في أفكار دوفور، سنجد أن أفكاره تلك تمثل جزءًا كبيرًا من المناقشات والحوارات العامة التي تدور حولنا في عصرنا، كالمناقشات العامة حول الصحة النفسية للشباب، وحديث المشاهير عن القلق والاكتئاب، وتناول البرامج الحوارية لقضية الاغتراب النفسي في زمننا، ولجوء التلاميذ لممارسة اليوجا للحد من الشعور بالتوتر، والمناقشات حول قضية مأزق

ضيق الوقت وشعورنا بأننا نجري ونلهث وراء الوقت الذي يجري بسرعة البرق. إنه لأمر جيد أننا صرنا نتحدث عن هذه الأمور بشكل أكثر انفتاحًا مقارنة بالماضي، ولكن سيكون من الأفضل إذا تفكرنا وتساءلنا عن حقيقة هذا المجتمع الذي نعيش فيه والذي يخلق أناسًا مثقلين بالتوتر والاكتئاب، بالرغم من التطور والرخاء المادي الذي نعيش فيه. ويرفض دوفور الفرضية التي تقول بأن عدد الناس الذين يعانون من الاضطرابات النفسية قد زاد في زماننا ذلك لأنه أصبح من السهل الحديث عن تلك الاضطرابات وكشف الستار عنها. حيث يرى أن هذه مبررات وتفسيرات مغلوطة لحال واقعنا ومحاولة لإظهار التطور الاجتماعي في صورة إيجابية، ولكن حقيقة الأمر هو أن كل ذلك ما هو إلا علامة على تدهور سلبي وأزمة شديدة تؤثر في سكان الدول الغربية.

إن نظرتنا للإنسان كمشروع فردي مستقل عن الهياكل المحيطة به يمكن بالطبع تفسيرها بشكل إيجابي، كرؤية مختلفة عن المجتمعات القديمة الأخرى حيث كان يُفرض على الفرد مكانة وماهية معينة من قبل مجتمعه. ففي عالمنا الغربي، لم يعد محكومًا على الفرد منا اتباع خطى والديه، ونظريًا لم تعد طبقتك الاجتماعية وأصلك العرقي وجنسك أمورًا تحُد من فرصك في الحياة. ولكن هذا ليس واقع الأمر، فنحن نعلم أن تلك الامتيازات ليست أمرًا يرجع فقط للماضي، فالإرث، على سبيل المثال، هو بالتأكيد أسهل وأسرع طريقة لتحقيق الثراء، فالوالدان الأثرياء قادران على منحك حياة أفضل مما كنت ستحصل عليه إذا واجهت

الحياة بمفردك. وإذا كان والداك يتمتعان بمكانة مرموقة وسمعة طيبة في المجتمع، فسيكون من السهل عليك أن تستعين بشبكة معارفهم حينما يأتي الوقت الذي تبحث فيه عن وظيفة في سوق العمل. وإذا كانت أسرتك مستقرة ولم تتعرض لأي من المشكلات كطلاق وإدمان الكحول أو الأمراض النفسية والأمراض العضوية الأخرى، فحينئذ سيكون أمامك فرصة كبيرة لتبدأ بداية موفقة في حياتك. فمن الضروري أن يكون الشباب اليوم على علم ووعي بالاختلافات والفروقات الاجتماعية الممنهجة، وعن الامتيازات، وعن التمييز والعنصرية وعدم المساواة، وأن الجميع لا يبدؤون من النقطة ذاتها حينما يدخلون سوق العمل ويرون السوق يحدد ويختار من يريد أن يضمه إليه. وهذه المعرفة ليس الهدف منها تثبيط عزيمة الشباب أو جعلهم يرون أن كل الحياة محددة سلفًا، ولكن ليتمكنوا من العمل معًا لتغيير الهياكل المجتمعية التي تؤثر في مستقبلهم، ولكيلا يُحملوا أنفسهم فوق طاقتها ويلقوا باللوم على أنفسهم إذا لم يتمكنوا من إصلاح كل ما يواجهونه في مجتمعهم.[115]

قد يحتاج الآباء والأمهات إلى تلقي بعض الدورات التدريبية هم أيضًا، فأسلوب السلطة الأبوية التي كنا نعرفها في الماضي لم تعد فعالة في زماننا هذا. ففي عصرنا هذا، لم يعد للأخلاق قيمة سوقية في مجتمع صار لكل شيء فيه قيمة سوقية. لذا، صار من الصعب أن تقول «لا» لما يرغب فيه الصغار والشباب. وحتى عندما نظن أننا نرفض ونقول «لا» لقوى السوق المحركة لنا أو

«لا» للاستهلاك المفرط أو «لا» للإعلانات الترويجية التي تشكل ضغطًا على عقول الشباب وأجسادهم، حينها سيظن ذلك الطفل أو الشاب أننا نقول له هو نفسه «لا»، وسينظر إلى الأمر وكأنه رفض لهويته الشخصية ورغباته واحتياجاته في هذا الزمان.[116] ولذلك، فقد اختلف الدور الذي يؤديه الآباء في زماننا عن الدور الذي كانوا يلعبونه في السابق. لأنه عندما يشعر الشباب بهذا النوع من الرفض أو عندما يشعرون بأن آباءهم غير قادرين على فهمهم واستيعابهم هنا تحدث أزمة وفشل في التواصل بين جيل الآباء وجيل الأبناء، رغم أن رفض الآباء هنا ليس موجهًا لأبنائهم، ولكنه موجه للمجتمع الاستهلاكي الذي يملي عليهم شروطه.

كتب عالم النفس بيير آرا لوكا في مجلة اتحاد الأطباء النفسيين في النرويج في 2014 قائلًا: «أثناء عملي كمعالج نفسي، نادرًا ماكنت أقابل فتاة لا تراقب مظهرها وجسدها وإنجازها الذي حققته في الحياة بعين ناقدة. وهذا يخلق حالة من الغضب بداخل كل فتاة».

وكتبت عالمة النفس أدريانا ليلاسكارا لوندا في جريدة «داجسافيسان» في نوفمبر 2018: «وليس من الغريب أن نرى الشباب يتفحصون صورتهم الخارجية بهذه الدرجة، فالمدارس هي من ساهمت في جعل الأطفال والشباب يهتمون اهتمامًا بالغًا بصورتهم ومظهرهم الخارجي. فبمجرد التحاقهم بالمدرسة، تبدأ المدرسة في تشجيع الأطفال على الاهتمام بصورتهم، ويُطلب منهم تقييم وتسجيل كل جهد مبذول، وفي الوقت ذاته، يقوم المعلمون

بتسجيل وتقييم تطورهم الأكاديمي وكفاءتهم بشكل مستمر. وبالتالي، تصبح الثقة بالنفس والتفوق أمرين مرتبطين بالالتزام بهذه المعايير وتلبية تلك المتطلبات المفروضة عليهم. ومن هنا، ينشأ الأطفال على أن تلبية رغبات الآخرين هي السبيل للوصول إلى القبول والتقدير».

نشر عالما الاجتماع أكسيل تيجورا وليسبيت إلفيرا ليفانج، في 2016، كتابهما المعنون «اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة والمجتمع المنضبط» حيث حاولا أن يحللا هذا الاضطراب من منظور مجتمعي. وقالت تيجورا في جريدة «مورجينبلاديت» أن لهذا التشخيص تأثيرًا إيجابيًا على المدارس والمجتمع، وذلك لأن هذا التشخيص وهذا الاضطراب سيساعدهم في تجنب الاعتراف بوجود خطب ما في نظم المدارس وسياسة المجتمع، ومن ثم، سيعطيهم ذلك الضوء الأخضر لإعطاء الأطفال أدوية مهدئة.[117]

يلعب علماء النفس دورًا مهمًا في مجتمعنا عندما يعملون على معالجة هذه الاضطرابات، ولكن علماء النفس يتحملون أيضًا مسؤولية كبيرة في وضع الاضطرابات الحديثة في سياقها الاجتماعي ومناقشة المشكلات التي تنتجها الثقافة والمجتمع الذي نحيا فيه الآن. وكما كتب العالم النفسي أولى يعقوب مادسن في أحد كتبه قائلًا:

«أصبح المجتمع، وخاصة علماء النفس، يشخصون كل ما نمر به على أنه حالة اكتئاب. فلم نعد نصنف بأننا تعساء، بل بأننا

نعاني من الاكتئاب. وما نمر به في حياتنا لم يعد يصنف بكونه تجربة صعبة، بل بكونه صدمة». ولكن، لماذا لا نحلل العصر الذي نعيش فيه بدلاً من إخضاع البشر لمثل هذا التشخيصات وإلصاق تلك الاضرابات النفسية بهم جزافًا. فالشباب ليسوا ساذجين ولا أغبياء، فهم مدركون كيف يسير الأمر في زمننا هذا وكيف يتكيفون مع الحال الذي يعيشون فيه، ويستمرون على ذلك المنوال حتى يصلوا إلى مرحلة يشعروا فيها بأنهم لم يعد بمقدورهم أن يفعلوا ولا أن يقدموا المزيد، لأن عملية التكيف تلك ليس لها نهاية. ومن هنا قد يتساءل البعض: لماذا لا يغضب الشباب جراء كل هذه الضغوطات التي يعيشون فيها؟ ولماذا لا يثورون أبدًا على هذا الوضع الذي يعيشون فيه؟

ولكن، ليس من العدل أن نُحمل الشباب مسؤولية كل شيء خاطئ في زماننا وإلقاء اللوم عليهم وعلى عدم مقدرتهم على التمرد والثورة على هذا النظام الذي يعيشون في ظله. فأغلب جيلي لم يتمردوا ولم يثوروا هم أيضًا على هذه الحياة، بل على العكس، فقد أجبرنا أنفسنا على التكيف على هذه الحياة، ومجاراة متطلبات تلك الحياة التي نعيشها من خلال العمل الحثيث لتحسين أنفسنا حتى وصولنا إلى سن التقاعد.

كتبت عالمة النفس النرويجية جان هورغين فريبرج عام 2015 في مجلة اتحاد علماء النفس النرويجية قائلة: «إن الأيديولوجية الليبرالية الجديدة التي سيطرت على المجتمعات الغربية في الخمس

والثلاثين سنة الماضية حفزت خصلة الأنانية في أنفسنا. وتزعم هذه الأيدولوجية أننا نميل إلى التنافسية وأنها خصلة متأصلة في طبيعتنا وأننا نفكر في المقام الأول في تحقيق مكاسبنا الشخصية. فقد اكتسبنا شكلاً جديدًا من الداروينية الاجتماعية، حيث ينجح فقط من يستطيع أن يحسن من شكله ويصدر صورة نموذجية عن شخصه. فكل فرد مسؤول عن نجاحه الشخصي. ومن ثم، أصبحت القيم الأخلاقية لا تنبع من داخل أنفسنا، بل أصبح المجتمع هو الذي يقرر تلك القيم. وأصبحت نظم العقوبة والحوافز في مكان العمل وفي الحياة بشكل عام هي السبب الرئيس وراء انضباطنا».[118]

تعتقد هورغين فريبرج أن علم النفس يجب أن يكون قادرًا على طرح التساؤلات التي تشكل تحديًا ونقدًا لهذا النظام وتلك الأيديولوجية. وذلك لأنه عندما يصبح البشر مطالبين ليس فقط بأن يحققوا ذاتهم، بل بأن يحسنوا ويطوروا من أنفسهم باستمرار، هنا نجد أن علماء النفس يكتسبون قوة وسلطة لم يكونوا يتمتعون بها من قبل. فهم من نلجأ إليهم للمساعدة فيما يتعلق بتعاملنا مع أنفسنا وتحسين حالنا. ولهذا، يتوجب على علماء النفس أن ينتبهوا من ألا يشاركوا في جعل الأفراد يتقوقعون في تلك الحالة التي زج بهم النظام السائد إليها، وألا يساهموا هم أيضًا في جعلهم مرضى.

وتقول هورغين:



لقد رأيت الكثيرين ممن يصفون شباب اليوم بأنهم أصحاب «نفوس هشة» ويتهمونهم بأنهم غير قادرين على تحمل أي شيء وأنهم يتأثرون بكل شيء من حولهم. ولكن إذا تمكنا نحن، الجيل الأكبر، من أن نفكر في حال العالم الذي سوف نورثه لهؤلاء الشباب، سنرى أنهم ليسوا ضعفاء ونفوسهم ليست هشة كما نظن، ولكن حال الشباب هو في حقيقة الأمر رد فعل طبيعي لظروف غير طبيعية. فهم ليسوا مضطرين فقط لأن يتعاملوا مع عالم تدمرت فيه الطبيعة وتغير فيه المناخ تغيرًا جذريًا، بل وأن يعيشوا أيضًا في مجتمع يقل فيه مبدأ التضامن الاجتماعي بشكل كبير. لذا، ليس من الغريب أبدًا أن يشعر الشباب بالقلق والضعف وعدم اليقين. فهذا بالفعل هو حال العالم الذي يعيشون فيه، فهم يعيشون في عالم مضطرب وغير مستقر.

لنفكر مثلاً في مسألة العمل والوظائف. فنحن لم نقبل الوظائف التي نعمل فيها فقط من أجل المال في حد ذاته، بل لأن هذا المال هو الوسيلة الوحيدة التي تمنحنا ما نحتاج إليه كالسكن والطعام والملبس والأمان والسلام النفسي. ورغم ذلك، فإن التغييرات الكبيرة والسريعة التي تحدث في سوق العمل جعلت من حصول المرء على وظيفة ثابتة أمرًا صعبًا، خاصة بالنسبة للشباب. ولذا، فإن شباب هذا الزمان ليسوا ضعفاء ونفوسهم ليست هشة كما نظن، بل إن المخاوف التي يشعرون بها فيما يخص المستقبل هي مخاوف حقيقية ومبررة. ووظيفتنا كأناس بالغين أن نعمل على بناء مجتمع وحياة آمنة لهؤلاء الشباب.

ألسنا أفضل حالاً ممن سبقونا؟

الإجابة البسيطة على هذا السؤال هي: نعم ولا.

أجاب تشارلز ديكينز عن هذا السؤال بالنيابة عنا حينما وصف زمن الثورة الذي عاش فيه الناس قائلاً:

«كان أفضل العصور وكان أسوأها. كان عصر الحكمة وعصر الحماقة. كان عهد الإيمان وعهد الشك. كان أوان النور وأوان الظلام. كان ربيع الأمل، وكان شتاء القنوط»[119]

بالطبع، يعيش الكثيرون الآن في حال أفضل من أي وقت مضى، لا سيما في عالمنا الغربي. فنحن نعيش حياة رغدة سواء من الناحية المادية أو الاقتصادية، وكذلك فيما يخص التمتع بخدمات الرفاهية والرعاية الاجتماعية. فيعيش غالبيتنا حياة مستقرة في دولة آمنة. نتمتع بحرية التعبير دون رقابة وتدخل من الحكومة، ونتمتع بالرعاية الصحية والحق في الإجازة المرضية إذا ما مرضنا. وهذا أمر فريد من نوعه من الناحية التاريخية. فهل من حقنا أن ننتقد هذه الحياة التي نعيشها ونحن نتمتع بكل تلك المميزات؟

نعم.

لأن الحياة الرغدة التي يعيشها الكثيرون اليوم هي أحيانًا ما

تكون على حساب معاناة أناس آخرين في بلاد أخرى وعلى حساب كوكب الأرض الذي لا يمكنه تحمل أسلوب حياتنا.

حتى إننا نجد أن أولئك الذين يعيشون حياة رغدة كثيرًا ما يتحدثون عن القلق والتوتر وأسلوب الحياة المضطرب الذي يعيشون فيه. ويشعر الكثيرون بالذنب لما نُلحقه من ضرر بالبيئة، ويشعرون بكم هائل من المشاعر السيئة تجاه ما يحدث في العالم من حولنا، وفي الوقت ذاته يشعرون بأنهم يتوجب عليهم أن يكونوا ممتنين لمستوى وشكل الحياة التي وصلنا إليها. تصف الفيلسوفة الأمريكية نانسي فريزر هذه الحالة بأنها «أزمة الرعاية». فهي ترى أننا أصبحنا لا نملك الوقت لإعانة الآخرين. فعلى سبيل المثال، إذا استقطعت من حياتك وقتا لتُعين من هم في حاجة إلى المساعدة، هنا ستجد أنك تخاطر بوقتك، ومن ثم ستتخلف عن الركب والمنافسة وعن تحقيق الذات والمال والتقدم المهني.[120]

دائمًا ما يتردد على مسامعنا أننا نتمتع بقدر كبير من الحرية مقارنة بأي وقت مضى. ولكن علينا ألا ننسى أن أفراد الأسرة في النرويج كانوا يعملون لمدة خمس وأربعين ساعة في الأسبوع في فترة ما بعد الحرب. وبعد أن أصبحت المرأة جزءًا من القوى العاملة، أصبحت العائلة النرويجية تعمل ما يقرب من سبعين ساعة في الأسبوع، أي بمعدل 25 ساعة إضافية مقارنة بالجيل السابق[121]. وعلى الرغم من أن يوم العمل أصبح أقصر مما كانت عليه الحال قبل جيل أو ثلاثة أجيال ماضية، فإننا، نعمل لساعات أكثر في

وظائف مدفوعة الأجر تؤدى خارج المنزل. وهذا يخبرنا ببعض الأمور، فليس من الغريب أن يشعر الكثيرون بأزمة ضيق الوقت حينما يقضون ساعات أكثر في العمل في وظائف مدفوعة الأجر. ويخبرنا ذلك أيضًا أن هناك قوى ما في المجتمع تريدنا أن ننظر إلى دولة الرعاية الاجتماعية على أنها رفاهية، وتريدنا أن نستمر في العمل في تلك الوظائف مدفوعة الأجر وأن ننظر لهذا الحال على أنه شكل الحياة المنطقي الوحيد. ونحن أيضًا ننساق وراء تلك الرؤى، لأننا نظن أن العمل بدوام كامل هو ما ينتظره المجتمع منا، ونظن كذلك أن العمل بدوام كامل يوفر لنا الفرصة لشراء الأشياء التي نحلم باقتنائها، وقد نشعر بأننا نجازف بفقدان الحقوق والمزايا التي توفرها دولة الرعاية الاجتماعية إذا ما عملنا بدوام جزئي، وقد نخشى من أن ينظر إلينا المجتمع بنظرة سلبية جراء هذا الأمر. فعلى سبيل المثال، قالت رئيسة منظمة أصحاب العمال، آن كاري براتين، أن من يعملون في وظائف بدوام جزئي هم يخونون بذلك العقد المجتمعي.[122] وقالت رئيسة الغرفة التجارية، كريستين سكوجين لوند، أنه على النساء أن يستعن بالخدم في منازلهن كي يتسنى لهن الوقت للعمل خارج المنزل.[123] وكثيرًا ما دعت رئيسة الوزراء أرنا سولبيرج الناس إلى العمل أكثر وبفاعلية أكبر أثناء أدائهم لوظائفهم. وكما نرى، فإن المشترك بين هؤلاء الثلاثة المشار إليهن هو أنهن يمثلن وجهة نظر أصحاب الأعمال، سواء في القطاع العام أو الخاص، وبذلك يتمكن هؤلاء من الاستفادة من أولئك الموظفين الذين يسعون إلى العمل لساعات أكثر كي يحصلوا

على أجور أعلى. وبذلك فإن السعي للعمل لوقت أكبر صار له طابع سياسي.

فنحن نسعى للمزيد من ساعات العمل المدفوعة، عامًا بعد عام، بالرغم من حقيقة أننا نتقاضى رواتب جيدة. وإضافة إلى ذلك، هناك الكثير منا ممن يعملون في وظائف لا يحتاجها المجتمع بقدر كبير، مثل العمل في مجالات الدعاية والاتصال والمبيعات. ومن الغريب أيضًا، أن العاملين في تلك الوظائف يحققون أرباحًا أعلى بكثير من الوظائف التي لا يمكن للمجتمع الاستغناء عنها مثل التمريض والرعاية الصحية والتعليم والعمل في رياض الأطفال. ولكن هذه هي بالضبط الكيفية التي يعمل بها السوق، فهو لا يعمل لتوفير احتياجات البشر، ولكن لتلبية احتياجاته.

قالت الكاتبة السويدية نينا بيورك في مفتتح ندوة: «تمتلك الأيديولوجية الحاكمة في عصرنا قوة كبيرة، وهذا ينطبق على كل العصور والأيديولوجيات. فمن الصعب انتقاد شيء يراه الجميع على أنه أمر طبيعي ومنطقي».[124] ومن هنا، قد نظن بأن الرأسمالية هي نظام جيد، ونتجاهل في الوقت ذاته أن طفلاً ما يعيش في بقعة فقيرة من العالم هو من قام بحياكة الملابس التي يرتديها الواحد منا، ونتناسى حقيقة وجود متسولين في شوارعنا، ونغض الطرف عن حقيقة قطع أشجار الغابات من أجل الحصول على زيت النخيل، ونتناسى أن العديد من أفقر الناس الذين يعيشون في بلداننا هم من المهاجرين والعمال الذي يعملون وفقًا للاتفاقية

الاقتصادية الأوروبية ويتقاضون أجورًا زهيدة. فهم يعملون على ترميم المنازل والمدارس والشقق السكنية في ظل قوانين عمل مجحفة تزيد من وطأة حالة الفقر التي يعيشون فيها. فهؤلاء العمال بأجسادهم المرهقة المستنزفة يمثلون الوجه القبيح لنظام الرأسمالية، كما يمثل أولئك المترفون المرفهون الذي يعيشون في رغد ويلتقطون صورًا وهم يستمتعون بوقتهم على يخوتهم الخاصة الوجه الآخر لنظام الرأسمالية.

فالرأسمالية ليست قصة نجاح مطلقة، فما زال هناك مليار شخص يعيشون في فقر مدقع وفقًا للأمم المتحدة. ووفقًا لاتحاد العمال الدولي، هناك 40 مليونًا من العبيد في العالم، 70% منهم من النساء والفتيات.[125] هؤلاء هم الذين يعملون في تنظيف المنازل وحياكة الملابس وأولئك الذين يُزج بهم للعمل في الدعارة أو يجبرون على الزواج القسري، وكذلك الأولاد الصغار الذين يرسلون للعمل في المناجم أو على متن قوارب الصيد أو في مواقع البناء. فإذا لم نكن مستعدين لدفع الثمن الملائم للأشياء التي نرغب في الحصول عليها، فلن تتوقف حالة الظلم تلك. قالت نسرين شيخ، التي عملت في صناعة الملابس لمدة عامين قبل أن تصبح ناشطة حقوقية، واصفة العمل الذي كان يفرض عليها قائلة:

«كنت أُجبر على العمل من اثنتي عشرة ساعة إلى خمسة عشر ساعة بشكل يومي. وكنت أشعر أحيانًا أنني لا أستطيع التنفس. كنت أعمل كل هذه الساعات وأتلقى فقط دولارين في اليوم. وفي

بعض الأحيان كنا نعمل من الصباح وحتى منتصف الليل لنتمكن من إتمام كل الطلبات. تخيل أن تكون في سن التاسعة أو العاشرة ويُفرض عليك أن تعمل كل تلك الساعات بشكل يومي. ما أرغب في قوله هو أنني آمل أن يتعاطف معي أولئك الذين يشترون ويرتدون تلك الملابس التي أقوم بحياكتها. آمل أن يشعروا بما أشعر به وأن يروا دموعي ويعينوني على التحرر من هذا الكابوس ... عندما وصلت إلى الأمم المتحدة الأمريكية ودخلت مركزًا تجاريًا ضخمًا شعرت بصدمة كبيرة. فحينها عرفت أين تباع الملابس التي أصنعها بيدي، ورأيت كيف يختلف أولئك الذين يشترون تلك الملابس عننا نحن من نصنع تلك الملابس، وفهمت مدى عدم وعينا بحقيقة أن عملية الاستهلاك قائمة في الأساس على آلام ومعاناة الآخرين ... خاصة أن الأمريكيين والأوروبيين هم من يتحملون مسؤولية هذا الأمر، لأنهم لديهم الفرصة لمعرفة هذا الواقع وتلك المعلومات وحقيقة هذه الحال الذي نعيشه ...فبشرائك لهذه الملابس، فأنت بذلك تستغل هؤلاء الأطفال الذين يعيشون في تلك البلاد وتشارك في الجرم ذاته».[126]

عندما نشيد بالرأسمالية لتوفيرها الملابس والسلع الاستهلاكية الأخرى التي قد نحتاجها بأسعار معقولة، فإننا غالبًا ما ننسى من أين جاءت كل تلك المنتجات ولماذا تباع بتلك الأثمان الزهيدة. فنادرًا ما تجد العمال والمصانع التي تصنع تلك الأشياء في بلادنا في عصرنا هذا، فهم يعيشون في أماكن أخرى بعيدة من هذا العالم. فصناعة النسيج هي مثال واضح على مدى توغل منتجات هؤلاء

العمال في حياتنا ومدى اعتمادنا عليهم، ولكننا بالكاد ما نفكر بهم أو بجهودهم.

غالبًا ما تكون ظروف العمل في صناعة النسيج صعبة للغاية، كما أنها خطيرة. فما زلنا نتذكر الصور المروعة لمبنى مصنع رانا بلازا في بنغلاديش الذي انهار في نهاية أبريل من عام 2013. كان يعمل بالمصنع أكثر من 3000 عامل نسيج عندما انهار المبنى، وتوفي 1125 منهم. هذه الأجساد، التي إما تُدمر بسبب العمل الشاق أو تلقى مصرعها ببساطة بسبب هذا العمل هي مثال حي لتبعات فكر الليبرالية الجديدة وسياستها.

وما يزيد الأمر سوءًا هو أن صناعة الملابس تلك تنبعث منها كمية هائلة من الغازات الدفيئة والتي تعد أكبر من إجمالي الانبعاثات الضارة التي تنتج عن الحركة الجوية وحركة الشحن البحرية في العالم مجتمعة.[127] فهذه الصناعة هي السبب وراء 8% من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم، وفقًا لتقرير للأمم المتحدة. وتوضح منظمة الأمم المتحدة أنه لا فائدة من شراء الملابس المصنوعة من القطن العضوي، طالما أن الطاقة المستخدمة لإنتاجها تأتي من الفحم. فكما أن إنتاج الملابس يؤثر سلبًا على الطبيعة، فإن هناك أيضًا مساوئ أخرى تتمثل في العقلية الاستهلاكية التي تشتري الملابس وتتخلص منها وبعدها تشتري ملابس أخرى جديدة وهلم جرا. فعلى سبيل المثال، تبين أن شركة «آتش آند إم» في الدنمارك تحرق نحو اثني عشر طنًا من الملابس سنويًا. وفي عام 2018،

تبين أن العلامة التجارية للملابس Burberry أحرقت بضائع تقتدر قيمتها 320 مليون كرونة نرويجية في عام واحد.[128] ووفقًا لتقرير جمعية «SIFO»، وهي مؤسسة للأبحاث في الممارسات الاستهلاكية في النرويج، يتخلص كل مواطن نرويجي من نحو 23 كيلوجرامًا من الملابس سنويًا.[129] فهذا النموذج المتمثل في عملية إنتاج الملابس يحطم الصورة النموذجية للرأسمالية في أذهاننا. فنحن نستغل هؤلاء البشر، ونرهقهم بالعمل الشاق، وحتى إننا قد نتسبب في قتل هؤلاء العمال من أجل صنع منتجات قد لا نستخدمها، أو ببساطة نحرقها، وإضافة إلى ذلك، فإن كل مراحل التصنيع، أي مراحل الإنتاج والتصدير والحرق، تدمر الطبيعة من حولنا.

وعلى الرغم من كل تلك الحقائق، فإن الوقوف ضد الرأسمالية يعد تحديًا لأولئك الذين يملكون المال والسلطة، وهو أمر ليس سهلاً على الإطلاق. وذلك لأنهم يمتلكون، على وجه التحديد، ما يهم في هذا الزمان، وهو المال والنفوذ. ولذا، فإن سلطتهم تتجاوز نطاقي ونطاقك. فهم لا يستحوذون فقط على سلطة القرارات التي تتخذ، بل استطاعت أيضًا هذه الطبقة أن تهيمن على السلطة الأخلاقية، وهذا يعني أنهم هم من يضعون المبادئ والقيم التي يجب أن نتبناها ونسعى إلى العمل وفقًا لها.

لنفكر في هذا الأمر: لماذا يصعب علينا الدفاع عن الضعفاء؟ هؤلاء القابعين في أسفل السلم الهرمي الاجتماعي؟ لماذا يبدو الأمر

صعبًا، بل ومحرجًا، أن تذهب وتطمئن على حال الفقراء المتسولين الذين يعيشون في شارع ما؟ أو أن تدعو إلى خفض تكاليف الصيانة للتجمعات السكنية، لأنك تعلم أن هناك من لن يستطيع أن يدفع تلك النفقات؟ وإذا قمت بذلك بالفعل، ستجد من حولك يرمقونك شزرًا بنظرات تعجب وإنكار لفعلك، فالحياة تدفعك للشعور بالخجل إذا لم يكن لديك ما يكفي من المال.

أجرت عالمة الاجتماع مارين توفت بحثًا تستهدف فيه طبقة الأغنياء في النرويج، وخلصت إلى أن أولئك الذين يعيشون متمتعين بثروة مستدامة طوال حياتهم هم من بين أكثر الأشخاص عزلة في هذا البلد.[130] وتوضح كيف يرتبط المال والسلطة وصعوبة الاعتراف بالامتيازات الخاصة التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد ارتباطًا وثيقًا. وصرحت مارين توفت لجريدة «ناتافيسين» قائلة:

«لقد قمت بدراسة الأشخاص الذين يتمتعون بقدر كبير من سلطة اتخاذ القرارات التي تؤثر تباعًا على الآخرين. وتوصلت للنتائج التي توضح أن هؤلاء الأشخاص يعيشون حياتهم بمنأى عن الآخرين».

وأضافت قائلة:

«وكلما زاد انفصالهم عن الآخرين، زاد ميلهم إلى الاعتقاد بأن وضعهم وشكل حياتهم هو الوضع الطبيعي أو زاد الاعتقاد بأن الامتيازات التي يتمتعون بها هي أمر طبيعي تمامًا. ومن هنا،

يصبح من الصعب عليهم أن يلاحظوا أن الآخرين لا يتمتعون بقدر الامتيازات نفسها».

يتوغل فكر الليبرالية الجديدة بداخلنا، متمثلاً في ظن الأثرياء بأن الفضل في ثرائهم هو أنهم يعملون أكثر من غيرهم أو أنهم أكثر ذكاء من غيرهم أو أنهم يتمتعون بمميزات خاصة تجعلهم مستحقين لهذه الثروة أكثر من غيرهم. وكتب الطبيب النفسي النرويجي بادير شوس قائلاً:

«مع تحقيق الثروة تأتي الحاجة إلى أن يبرر المرء لنفسه السبب وراء ثراءه. يربط معظم الناس نجاحهم بإنجازاتهم وصفاتهم ونقاط القوى التي يتمتعون بها والتي تمكنهم من تحقيق تلك النجاحات. ويعتقدون أن السبب وراء ثرائهم هو أنهم أناس شديدو الذكاء ومجتهدون، ويعتقدون أنهم يستحقون أن يحيوا حياة جيدة وأن يعيشوا عيشًا رغدًا».[131]

وهناك أبحاث تؤكد ذلك. إحدى هذه الدراسات المعروفة هي دراسة أجراها عالم النفس بول بيف عام 2014، والتي أظهرت أن الأثرياء يميلون إلى أن يكونوا أكثر نرجسية ويشعرون بأنهم أكثر استحقاقًا من الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الأدنى منهم.[132] ويقول بيف إن امتلاك الكثير من المال يجعل المرء قادرًا على معالجة أي عقبة تواجهه بفضل هذا المال، ومن ثم يصبح هؤلاء الأثرياء أقل اعتمادًا على من حولهم من البشر. وهذا له تأثير على الحياة السياسية، فهذا الوضع يشرح السبب

وراء رغبة الأثرياء في خفض الضرائب وخفض نسبة الأموال التي تُنفق على الرفاهية العامة. ويضيف موضحًا بأن هؤلاء الأثرياء يتمتعون أيضًا بقدر كبير من النفوذ، ما يمكنهم من التأثير في المؤسسات والسياسية والقرارات الاقتصادية. كما أن اتساع فجوة التفاوت الاقتصادي يمنح الأغنياء شعورًا أعظم بالاستحقاق، وهو ما يدفعهم بدوره إلى دعم السياسات التي تؤدي إلى المزيد من التفاوت الاقتصادي بين الطبقات، وبالتالي فإننا ندور في حلقة مفرغة. ويعتقد بيف أن هذا الأمر لن يتوقف إلا إذا تمكنت تلك الطبقات من التلاقي. فإذا ما كان الأثرياء وأولئك الذين ينتمون إلى طبقات أدنى كل منهم يعيش في عالم مختلف وفي جزيرة بمعزل عن الآخر، ماديًا ومعنويًا، ففي هذه الحالة، يجب بناء الجسور بينهم لمنحهم فرصة للتلاقي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال جعل أطفالنا يلتحقون بالمدارس ذاتها، ويستقلون الحافلة نفسها، بالرغم من عيشهم في أحياء سكنية مختلفة ... إلخ. عندها فقط يمكننا أن نشعر بالتعاطف بعضنا تجاه بعض.

وإذا لم يتحقق هذا الأمر، فستنتهي الحال، إلى ما أوضحه كارل بولاني في كتابه «اليوتوبيا الليبرالية»، بأن الشعور بالدونية الاقتصادية سيجبر الطرف الأضعف في أغلب الأحيان على الاستسلام، وهو ما سيتسبب في تفكك بيئتهم الثقافية في نهاية المطاف، وهذا بدوره سيؤدي إلى تبعات وخيمة.[133] وسواء أكنا نتحدث هنا عن الشعوب الأصلية لدولة ما أو الطبقات الاجتماعية في مجتمع ما، فإن النتيجة واحدة وهي تحطيم ثقافة جماعة ما

وفقدانهم لاحترام الذات والأعراف. وبينما تتخبط جماعة ما في هذا الفراغ الثقافي، فإن الآخرين سوف ينظرون إليهم في الوقت نفسه بازدراء وكأنهم عديمو القيمة. فلا ينبغي لأي مجموعة أن تستسلم للنخبة الحاكمة وأن تخضع لها، إذا ما كنا نعيش في ظل مجتمع ديمقراطي. ولكن، قد تزداد العواقب المترتبة على هذا التفاوت الاقتصادي وهذه الدونية الاقتصادية وتتصاعد هذه الحال حتى تصبح هي الصورة المهيمنة على المشهد الاجتماعي والسياسي.

تتفاقم حالة عدم المساواة في الجزء الذي نعيش فيه من العالم، وتتزايد داخل بلادنا، ومديتنا، وحيّنا. فبعد أن باع توماس بيكيتي 2.5 مليون نسخة من كتابه المعنون «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» الذي صدر في عام 2013، بدأ الاهتمام بمشكلة عدم المساواة، حتى إنها أصبحت على رأس الأجندة السياسية. والأمر ليس مفاجئًا، وذلك لأن اتساع فجوة التفاوت الاقتصادي أصبح هائلاً. وخلال مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي الذي أقيم في يناير 2019، حذرت منظمة أوكسفام من أن تفاقم حالة عدم المساواة أصبحت الآن خارج نطاق السيطرة. لقد تضاعف عدد المليارديرات في العالم منذ الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008. وفي الوقت نفسه، تدهور وضع النصف الأفقر من الناس في العالم وزادوا فقرًا بنسبة 11%. وأصبح أغنى 42 رجلاً في العالم يمتلكون قدرًا أكثر من 3.8 مليار فقير. ويعيش النصف الأفقر من سكان العالم بأقل من 40 كرونة نرويجية في اليوم. وكثيرًا ما تكون النساء من بين أفقر الناس، ليس لأنهن يعملن بشكل أقل، ولكن لأن تربية

الأطفال ورعايتهم والأعمال المنزلية هي كلها أعمال غير مدفوعة الأجر. وصرحت مديرة منظمة أوكسفام الدولية، فيني بيانياما، قائلة بأن هذا الوضع ليس وضعًا حتميًّا غير قابل للتغيير، بل يمكن تصحيحه إذا ما توفرت رغبة سياسية حقيقية.[134]

وفي عام 2011، قدم مركز الفكر النرويجي تقريرًا بعنوان «النرويج الجديدة: تركيز السلطة الاقتصادية في فترة ما بعد عام 1990». يوضح التقرير أنه خلال الفترة الانتقالية من الثمانينيات إلى التسعينيات، اتسعت الفجوة بين الناس شديدي الثراء وباقي الأغنياء، وأصبحت تلك النخبة الثرية هي المجموعة التي استفادت أكثر استفادة من التنمية الاجتماعية في ظل الليبرالية الجديدة. وكان عام 1992 عامًا سعيدًا لتلك النخبة الثرية، وذلك عندما قام حزب العمال في حكومة برونتلاند بفرض الضريبة الصفرية على أرباح الأسهم.

جاء في التقرير:

«في الفترة من 1967 إلى 1991، حصلت النخبة الثرية على متوسط دخل يبلغ 26 ضعفًا للدخل المتوسط سنويًّا. وفي الفترة من 1992 إلى 2008، حصلوا على متوسط 141 ضعفًا للدخل المتوسط سنويًّا».

وعلى الرغم من أن النرويج كانت من بين دول العالم التي توزع فيها الموارد بشكل متساوٍ، فإن عدم المساواة تتزايد هنا أيضًا.

فوفقًا للجنة الحساب الفني الوطنية (TBU)، زاد الفارق بين الأغنياء والفقراء في النرويج بنسبة تصل إلى 9.7% بين عامي 2013 و2015.[135] وكانت هذه الزيادة أكبر بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة. ويعكس هذا الوضع الراهن في النرويج النهج ذاته الذي انتشر في باقي دول العالم الغربي، حيث انفصل مجتمع ما يسمى بمجتمع الواحد بالمئة «1%» عن باقي أفراد المجتمع الواحد. وفي عام 2015، أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن نمو الأجور بين العمال البريطانيين هو الآن الأدنى منذ الحرب العالمية الثانية.[136] وصرحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتصريح كان مثيرًا للدهشة أكثر من سالفه: «نرى هذا التغيير، بل والأسوأ منه، متبلورًا في حال العديد من العمال في جميع أنحاء العالم الغربي الرأسمالي».

ففي المملكة المتحدة، أصبح الوضع خطيرًا للغاية، حيث أفاد معهد الدراسات المالية في مايو 2019 أن عدم المساواة في الأجور والصحة وفرص الحياة وصل إلى درجات كبيرة للغاية لدرجة أن الناس بدؤوا يفقدون الثقة في الديمقراطية. وكان هذا التقرير هو الأكبر والأهم عن عدم المساواة في المملكة المتحدة. وتشير الدراسة إلى أن الناس لم يواجهوا وضعًا مماثلاً لهذا الوضع المذري منذ الأربعينيات. فبينما يكافح الفقراء، ضاعف أثرياء مجتمع الـ 1% ثرواتهم في ثلاثة عقود.[137] ويعيش الناس في الأحياء الغنية الأكثر ازدهارًا في المتوسط عشر سنوات أطول من نظرائهم في المناطق

الفقيرة. ويعد إدمان الكحول والمخدرات والانتحار من أسباب الوفاة المبكرة لأولئك الذين يعيشون في تلك المناطق الفقيرة. وأيضًا يعاني العديد منهم من العمل في وظائف غير ثابتة أو من عدم وجود وظائف على الإطلاق، ويعاني أيضًا الكثير منهم من العيش في وحدة تامة.

لكن حالات الانتحار تحدث أيضًا بين الموظفين. ففي أبريل من عام 2019، أفاد مكتب الإحصاءات الوطنية أن 305 ممرضات انتحرن خلال سبع سنوات. فليس سرًّا في مجال التمريض أن الكثيرين يعانون من الضغط والتوتر بسبب انخفاض عدد الموظفين وبسبب الضغط عليهم وتكليفهم فوق طاقتهم.[138] وأفاد التقرير بأن بريطانيا أصبحت أشبه بالولايات المتحدة، فهناك تركيز للثروة في أيدي أولئك الأفراد الأغنياء الذين يأتون في قمة الهرم الاجتماعي، في حين تتعرض أسر الطبقة العاملة الذين يحتلون أدنى طبقة في هذا التسلسل الهرمي لضغوط أكبر من أي وقت مضى، وانخفاض الأجور وانعدام الأمن والاستقرار الوظيفي.

نشر البروفيسور ريتشارد ويلكنسون، الخبير في الطب الاجتماعي، العديد من الكتب حول عدم المساواة الاقتصادية.[139] ويقول هو والمؤلفة المشاركة كيت بيكيت:

إنه لأمر مرهق نفسيًّا للغاية أن تظل فقيرًا في حين أنك تعيش في مجتمع ترى فيه أناس آخرون يزيدون في الغنى والثراء الفاحش. نسمع في بعض الأحيان تعليقات لاذعة وسخرية حول وضع

الفقراء في بلدنا، فمثلاً نرى أولئك الأغنياء يصرحون قائلين بأنه ليس من حقوق الإنسان أن يكون الفرد قادرًا على تحمل تكاليف تدريب كرة القدم أو القيام برحلة خارج البلاد، ويوضحون أنهم لطالما أقاموا في الخيام في العطلات والرحلات حينما كانوا أطفالاً. ولكن الفرق هو أن هذا الوضع كان هو الوضع المعتاد قديمًا، وذلك لأنه لم تكن هناك فروق اجتماعية كبيرة وأوجه عدم المساواة لم تكن كبيرة إلى هذا الحد.

حتى إن الديمقراطية الاشتراكية كانت تضع المعركة ضد عدم المساواة والفوارق الاجتماعية جانبًا. فقد قال رئيس وزراء المملكة المتحدة السابق، توني بلير، إنه لم يزعجه حقيقة وجود أشخاص فاحشي الثراء، بل كان مهتمًا فقط بالقضاء على الفقر.[140] ولكن بلير كان مخطئًا في هذه النقطة، لأنه إذا لم يكن التفاوت بين الناس أمرًا يزعجه (فهو نفسه كان من بين الأكثر ثراءً)، فإن هذا التفاوت وتلك الفوارق في واقع الأمر هي السبب وراء معاناة ومرض الكثير من الناس. ويُظهر بحث ويلكنسون أن تحقيق المساواة تؤدي إلى تحسين صحة الأفراد وزيادة سعادة السكان ككل. كما أن الأمر أيضًا مرتبط بالحياة والموت. فعلى سبيل المثال، يعيش الفقراء في واحدة من أغنى دول العالم، وهي الولايات المتحدة، حياة أقصر من أولئك الناس الذين يعيشون في الدول الفقيرة، مثل بنغلاديش. ويقول ويلكنسون، ليست الأسلحة ولا المخدرات هي التي تقتل الأمريكيين الفقراء، بل التوتر والضغط. فكونهم في أسفل سلم التسلسل الهرمي، يجعلهم عرضة للشعور

بعدم الاحترام، وانعدام الثقة بالنفس، وكل هذا، يزيد من حالة التوتر والضغط النفسي، وهو بدوره ما يؤدي إلى وفاة الناس في سن مبكرة للغاية. فإذا كنت تعمل في وظيفة ذات أجر منخفض، فستحصل على إشارة مفادها أن جهدك وعملك لا يستحقان الكثير. ويُظهر بحث ويلكنسون أنه حتى الأشخاص الذين كانوا في مراتب عالية في التسلسل الهرمي، ولكنهم انحدروا فجأة في هذا التسلسل الهرمي، سيحتاجون إلى بضع سنوات فقط قبل أن يشعروا بالتوتر والضغط مثل أولئك الذين لطالما كانوا في هذه الطبقة الاجتماعية. والعكس صحيح. فأولئك الذين ارتقوا في الطبقات الاجتماعية تخلصوا من درجة كبيرة من حالة التوتر والضغط الذي كانوا يعانون منه سالفًا. ويعتقد ويلكنسون أن المكانة المتدنية وانعدام السيطرة على حياة الفرد هما بمثابة سلاح فتاك وقاتل.

ويوضح كل من ويلكينسون وبيكيت في كتابهما المعنون «المستوى الداخلي: كيف تساهم المجتمعات التي تخلو من الفروقات الطبقية في تقليل التوتر، واستعادة التوازن النفسي، وتحسين الرفاهية للجميع؟» العواقب النفسية المترتبة على العيش في مجتمع يتسم بقدر كبير من التفاوت الطبقي بين الناس، ويطرحان هذا التساؤل: ما هي الاضطرابات النفسية التي يمكن أن نجدها إذا ما نظرنا إلى الصورة الكاملة لهذا المجتمع، أو بعبارة أخرى، إذا ما نظرنا إلى ما هو أكبر من الوضع الاقتصادي؟ ويوضح ويلكينسون وبيكيت أن الضغط النفسي الناتج عن العيش في مجتمع يتسم

بعدم المساواة يؤدي إلى انتشار السلوك المعادي للمجتمع لدى الفقراء والأغنياء على حد سواء.

أصبح الصراع من أجل تحقيق الذات وتطبيق النهج الاستهلاكي الذي يتسم به المجتمع الليبرالي الجديد (أي زيادة معدل الاقتناء والشراء) شديدًا منذ فترة السبعينيات، بينما تزايدت حالات الاكتئاب والأعراض الذُّهانية والفصام واضطراب الشخصية النرجسية بسبب زيادة التوتر والضغط النفسي بشكل عام. فنحن لسنا بحاجة إلى أحد ليقوم بتشخيصنا، لأن العيش في مجتمعات منقسمة إلى طبقة غنية جدًّا وطبقة فقيرة جدًّا يؤثر بدوره على طريقة تفكيرنا وشعورنا وسلوكياتنا. وذلك لأنه عندما تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، نبدأ تلقائيًّا في تعريف أنفسنا وتقييم حالنا وحال الآخرين بناء على المكان الذي نحتله في التسلسل الهرمي في مجتمعنا. وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد شعور البشر بالقلق الاجتماعي والتوتر، ويُفاقم من شعور المرء بالمرارة. ويوضح ويلكينسون وبيكيت أن بعض الناس يلجؤون إلى الكحول، أو المخدرات، أو المقامرة، أو التسوق للتخفيف من وطأة هذه المشاعر، بيد أن هذه الأنشطة تساهم بدورها في تفاقم مستوى التوتر المرتفع بالفعل وتدمر أكثر مما تُصلح.

ما يحاول بيكيت وويلكينسون فعله هو تحدي الفرضية التي تنص على أن جميع البشر أنانيون وتنافسيون بالفطرة. كما أنهم، من خلال كتابهما المشار إليه سالفًا، يتحدون الفكرة التي تنص

على أن الأغنياء أغنياء لأنهم يستحقون ذلك، ولأنهم يتمتعون بنوع من التفوق الطبيعي. وإضافة إلى ذلك، يتحدى كل من بيكيت وويلكينسون نظرية توني بلير التي تنص على أنه لا ضير في وجود أفراد أثرياء، إذا لم يكن هناك من يعاني من الفقر المطبق، ذلك لأن هذا التفاوت المادي والطبقي يؤثر فينا جميعًا، لا سيما في أولئك الذين يحتلون قاع التسلسل الهرمي المجتمعي.

لطالما كانت السياسة أمرًا يمس كل شخص

علمنا، في أحد الأيام في فصل الخريف، أن الدعم الدراسي الذي تمنحه الحكومة للأسر الأكثر فقرًا لشراء الأدوات المدرسية، قد ارتفع بمقدار مئتي يورو. فرحنا فرحًا كبيرًا، وصحنا قائلين: «لنذهب ونقضي هذا اليوم على الشاطئ»، وركبنا السيارة، نحن الستة، في سيارتنا ذات الخمسة مقاعد - وزحفت أنا إلى صندوق السيارة، مثل رهينة كما في أفلام التجسس، فلطالما كنت أحب ذلك. واحتفلنا اليوم بأكمله. لم يسبق لي أن شاهدت عائلات، تنتمي إلى النخبة الحاكمة، تذهب إلى الشاطئ لتحتفل بقرار سياسي، وذلك لظني بأن هذه الطبقة الاجتماعية لا تعينها ولا تؤثر في خط سير حياتها أي قرارات سياسية تتخذ، فهم في غنى عنها بالمعنى الحرفي. ولكنني أدركت عكس ذلك عندما انتقلت إلى باريس، فرأيت كيف يعترض ويثور بعض الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الحاكمة على حكومة اشتراكية أو حكومة يمينية، ولكن هذا لا يعني أن أيًّا من هذه الحكومات بسياساتها يؤثر في حياة هؤلاء الأفراد بأي شكل من الأشكال. وهذا في حد ذاته أمر غريب، ذلك لأنهم هم من يشكلون الطبقة الحاكمة وهم المتحكمين في السياسة رغم أن السياسة الحاكمة والقرارات التي تتخذ لا تؤثر بأي شكل

من الأشكال فيهم. فالسياسة بالنسبة إليهم ما هي إلا مسألة جمالية، أو طريقة للتفكير في الذات، أو الاطلاع على العالم، أو طريقة لتحقيق الذات. أما بالنسبة لنا، فالسياسة وتبعاتها هي مسألة حياة أو موت.[141]

من الضروري أن نفهم العلاقة بين التصور النظري لسياسة ما وحقيقة تلك السياسة على أرض الواقع وكيف تؤثر في حياة الأفراد. كان المؤلف الفرنسي إيدوارد لويس من أبرز من تبنوا هذه النظرية. ففي كتابه الذي يحمل عنوان «من الذي قتل أبي؟» حاول لويس فهم الأسباب التي كانت وراء تدمير والده جسديًا ونفسيًا، حيث أوضح قائلاً إن الرئيس الفرنسي جاك شيراك، هو المتسبب في تأذي والده ووفاته، وذلك عندما أزال الدعم المخصص للدواء والممنوح لمرضى الأمراض المزمنة. ففي مارس 2006، أعلن كل من جاك شيراك ووزير الصحة، كزافييه برتراند، أن الدولة ستوقف الدعم الممنوح للكثير من الأدوية، ومن بينها أدوية مشاكل الجهاز الهضمي.[142]

وكان الرئيس نيكولاس ساركوزي هو من تسبب في تحطيم احترام أفراد الشعب لذاتهم وذلك عندما بدأ في شن حملة شعواء ضد أولئك الذين لا يعملون بسبب ما يعانونه من أمراض وقام بوقف المعاشات المبكرة، مما دفع الكثيرون إلى العمل في وظائف بسيطة كالعمل في تنظيف الشوارع فقط لسد حاجاتهم.

وكتب لويس عن هذا الوضع قائلاً:

حقيقة الأمر هي أن الدولة بدأت في الضغط على هؤلاء المواطنين للعودة إلى العمل مرة أخرى على الرغم من حالتهم الصحية، على الرغم من الوضع الكارثي الذي يعاني منه عمال المصانع في بيئات عملهم الشاقة. ومن كان يرفض تلك الوظائف أو من كان مجبرًا على رفض الرجوع إلى العمل مرة أخرى لأسباب صحية، أصبح معرضًا لفقد دعم الدولة والمساعدة الاجتماعية. فكانت الدولة تقدم لأولئك الأفراد وظائف مرهقة جسديًّا وبدوام جزئي وفي مكان يبعد أربعة أميال عن سكن هؤلاء الأفراد. وبالطبع ستكلف رحلات الذهاب والإياب من وإلى مكان العمل ما يقرب من ثلاثمئة يورو شهريًّا. وبالرغم من كل ذلك، سيجد المرء نفسه في نهاية الأمر مجبرًا على القبول بوظيفة كالعمل في تنظيف الشوارع مقابل سبعمئة يورو شهريًّا. وسيجد نفسه مضطرًّا للعمل لمدة ساعات طوال وهو محني الظهر لالتقاط القمامة التي يلقيها الآخرون، بالرغم من آلام التي يعاني منها بالفعل في الظهر.[143]

ويشير لويس إلى أن الرئيس الفرنسي الحالي، إيمانويل ماكرون، قد خفض المساعدة الاجتماعية بقدر خمسة يورو شهريًّا، وهو مبلغ كبير بالنسبة للطبقة الفقيرة. هذا في حين أن ماكرون قدم التخفيضات الضريبية لأغنياء المجتمع. يبدو وبكأنه يعتقد أن الفقراء ليسوا فقراء إلى الحد المطبق وأن الأغنياء ليسوا أغنياء بما فيه الكفاية! إن ظن حكومة ماكرون بأن خمسة يورو ليست مبلغًا كبيرًا ولن تؤثر كثيرًا في الطبقة الفقيرة، يعكس حقيقة عدم مقدرتهم على فهم حال الفقراء.[144]

وكتب لويس مخاطبًا والده الذي ما زال على قيد الحياة قائلًا: «أنت من فئة الأشخاص الذين قررت السياسة الفرنسية إصدار فرمان بوفاتهم وفاة مبكرة». يستخدم لويس، كما هو واضح، كلمات قوية وتقنيات أدبية مؤثرة في كتابه، ولكن من يستطيع أن يقول بأن ما كتب عنه ليس صحيحًا أو مبالغ فيه، وأن صحة والده ونظرته واحترامه لذاته لم يتأثروا بشدة جراء تلك التغيرات السياسية التي أثرت أشد التأثير على الفئات الفقيرة؟

أظهرت دراسة أجرتها مؤسسة بحوث السياسة العامة البريطانية في عام 2019 أنه كان من الممكن تجنب عدد وفيات ما لا يقل عن 130.000 حالة منذ عام 2012 إذا لم تتوقف التحسينات في القطاع الصحي وإذا لم يتوقف تقديم الدعم الدوائي. فتوقف هذا الدعم أدى إلى تفاقم وتطور أمراض واضطرابات كان من الممكن الحد منها وعلاجها. كما أن الكثير من هذه الأمراض، مثل أمراض القلب والكبد، هي أيضًا نتاج للبيئة التي تعيش فيها الفئات الفقيرة ونتيجة لما يعانوه من فقر مطبق. وإضافة إلى ذلك، فإن إلغاء التدريبات البدنية في المدراس ونقص كوادر التمريض في المدراس أثرا في جودة الرعاية الصحية التي تقدم في المدارس، وبالتالي ساهم في تدهور الرعاية الصحية. وتشدد هذه الدراسة على أنه «لا يمكن لأحد أن يلقي باللوم أو أن يضع المسؤولية كلها على كاهل المواطن، ويتجاهل البيئة الاجتماعية التي تعرقل من إمكانية تحقيق ونشر نمط حياة صحي». [145]

وتعاني المملكة المتحدة هي أيضًا من تبعات سياسة أكثر تطرفًا والتي تعرف باسم «سوق العمل الجديد»، وهذه السياسة تعتمد بشكل كبير على توظيف أفراد لتنفيذ مهام محددة بشكل مؤقت ودون عقود دائمة. ففي كتابه المعنون «موظفون مأجورون»، استطاع جيمس بلودورث أن يفتح للقراء نافذة على عالم الشركات العالمية الكبيرة مثل أمازون وأوبر، أو مراكز الاتصال وقطاع الصحة والرعاية البريطاني الذي تمت خصخصته بالكامل. حيث كتب بلودورث موضحًا أن كل هذه المؤسسات ما هي إلا ساحات معارك وصراعات، ووصف هذه الحال قائلًا: «تدور الكثير من الصراعات بين القطاع الخاص والحكومة خلف الكواليس، وأنت من تكون ضحية تلك الصراعات، التي تظهر تبعاتها على سبيل المثال في مشهد تعرضك للظلم من قبل شركات التوظيف حينما تقرر لك رواتب منخفضة».(146)

يصف الناقد جوناس بالس أن أحد أقوى محاور هذا الكتاب، والذي يعد أمرًا جديدًا مقارنة بالكتب التي تعرض شهادات سابقة لأناس عملوا بشكل غير ثابت وغير رسمي في وظائف منخفضة الأجر، مثل غونتر فالراف وباربرا إيهرينريش، هي تسليطه للضوء على الأسلوب الحديث الذي يحفز من خلاله أصحاب العمل موظفيهم والطريقة التي يعملون بها على تطبيعهم على العمل ونشر أفكارهم وزرعها داخل عقول موظفيهم، حيث يقول جوناس بالس:

اللغة المستخدمة في أمازون، على سبيل المثال، هي لغة مختلفة للغاية، فلا أحد يستخدم مسميات مثل رئيس ومرؤوس. ونرى على حوائط الشركة صورًا معلقة تعكس سعادة موظفي أمازون في بيئة عملهم، ونرى أيضًا عبارات معلقة على تلك الحوائط كتب فيها الموظفون «نحب العمل في هذه المؤسسة ونشتاق لهذا المكان حينما نكون بعيدين عنه في وقت الإجازات!».[147]

وهؤلاء الموظفون لا يحصلون على حصة كبيرة من الأرباح، على الرغم من أن الليبرالية الجديدة ظلت تردد على مدار أربعين سنة أن هذه الشركات مستمرة في النمو وتحقيق الأرباح الكبيرة. وعلى العكس، فنجد هؤلاء الموظفين يتعاركون فيما بينهم على فتات، بعد أن استحوذ رؤساء شركتهم وأخذ كل منهم حصته في الأرباح! فهؤلاء الموظفون لا يعانون فقط من نظام قديم فشلت الليبرالية الجديدة في تغييره، وهو النظام القائم على سياسية الطبقية والتسلسلات الهرمية الصارمة الموجودة في بيئة العمل، بل إنهم يعانون كذلك من نظام آخر خلقته الليبرالية الجديدة وهو النظام الذي يستهدف تقليل عدد النقابات العمالية والوظائف ثابتة، والحد من توفير عقود عمل واضحة، وعدم إقرار حد أدنى للأجور. ووفقًا لشارين بورو، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات العمالية، وهو أكبر منظمة جامعة لنقابات العمال في العالم، فإن 6 من كل 10 موظفين في العالم يعملون بشكل غير رسمي، أي دون عقود ووظيفة ثابتة. وهذا يعني أنهم لا يتمتعون بأي حقوق ولا حد أدنى للأجور ولا حماية قانونية أو أي شكل من أشكال

الضمان الاجتماعي.[148] وتوضح شارين قائلة: «إن هذا النموذج بأكمله وتلك السياسة بأكملها تعتمد في الأساس على عدم المساواة الاقتصادية لكي تستمر في العمل وتحقيق المكسب والأرباح».[149]

لطالما قالوا لنا إننا نتمتع بحرية الاختيار، حرية اختيار الأشياء الصغيرة والكبيرة في حياتنا، مثل اختيار الوظيفة التي نريدها، وماذا سنتناول على العشاء غدًا، والملابس التي نرتديها. ولكن الواقع الذي يعيشه الناس هو أمر مختلف تمامًا عما ينص عليه مفهوم حرية الاختيار. فعلى سبيل المثال، فإن موظفي شركة أمازون لم يجدون فرص عمل كثيرة مميزة اختاروا أمازون من بينها لأنهم رأوا فيها فرصة لتحقيق ذاتهم وتحقيق الربح، بل على العكس، فهؤلاء الموظفون قبلوا بما أتيح لهم وقبلوا بالراتب وساعات العمل التي قررتها الشركة عليهم.

وكتب إدوارد لويس عن والده قائلًا: عندما أفكر في الأمر اليوم، ينتابني شعور بأن حياة والدي كانت تسير ضد إرادته. فقد كانت حياة محدودة الفرص. فلم يتمتع بالمال الكافي، ولم تتح له الفرصة للتعليم، ولم تتح له الفرصة للسفر، ولم تتح له الفرصة لتحقيق أحلامه. فالحياة التي عاشها والدي هي «حياة محدودة الفرص».[150]

يعرف الكثير منا أناسًا مروا بهذا الشعور وعاشوا مثل تلك الحياة. ومع ذلك فإننا لا نزال نؤمن بوهم تمتعنا بحرية الاختيار. ولكن حقيقة الأمر هي نقيض ذلك، فنحن محاطون بالقيود من

كل جانب وبعيدون كل البعد عن الاختيار بحرية، سواء فيما يتعلق بالعمل أو السكن أو التعليم، وكل ذلك يتعارض مع صورتنا الذاتية الجماعية والفردية التي رسمناها لأنفسنا ولمجتمعنا. كما أن تلك القيود تحرمنا من السيطرة على حياتنا والتحكم فيها وتحمل مسؤولية اختياراتنا.

يمكننا أن نشعر بتلك الحرية والمسؤولية في بعض أمورنا الحياتية، ولكن حينها قد نشعر بعبء هذا الأمر. وفي كثير من تلك الأحيان، نتمنى أن يقوم شخص آخر بالاختيار نيابةً عنا، لأننا نشعر بأننا لا نفتقر لمهارة حسن الاختيار، وذلك لأننا نادرًا ما نمارس هذا الحق ونادرًا ما نكون مؤهلين للاختيار.

تظهر الأبحاث أن مفهوم «الاختيار» يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكيفية فهمنا للفردية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.[151] فنجد أن من حولنا يقيموننا بناءً على الاختيارات التي نتخذها، فهذه الاختيارات تخبر الآخرين كثيرًا عن هويتنا وماهيتنا. ويُنظر إلى تلك الاختيارات التي نتخذها أيضًا على أنها قرارات نتخذها بشكل مستقل، بما يتماشى مع صوتنا الداخلي، وهذا الصوت الداخلي الذي يساعدنا على اتخاذ القرارات يخبر الآخرين كذلك عن حقيقة هويتنا. فإذا قمنا باختيارات جيدة، حينها سنرى صورتنا الذاتية في ضوء جيد، وحينها سيُنظر إلينا بأننا أشخاص صالحون. ومن ثم، فهذا بدوره يضع عبئًا كبيرًا على البشر. والليبرالية الجديدة هي التي زرعت بداخلنا هذا الشعور بأننا نحن من نسيطر على

اختياراتنا ونتحكم فيها.

لقد سهلت التغييرات السياسية، المتوافقة مع سياسة الليبرالية الجديدة، وفتحت الطريق لعمليات الاستحواذ الكبيرة، مما يعني أن الشركات الكبيرة صار لديها الفرصة لكي تشتري الشركات الأخرى، وهذا بدوره يخلق حالة من الاحتكار، مما يتسبب في رفع أسعار السلع. لذا، فإن ما يسمى بالمنافسة الحرة التي يتباهى بها أنصار الرأسمالية هي، بعبارة أخرى، مجرد أسطورة، لم يكن لها وجود على مدار تاريخ.

فعلى سبيل المثال، أوضح كل من جوناثان تيبر ودينيس هيرن، في كتابهما المعنون «أسطورة الرأسمالية»، كيف يسيطر عدد قليل جدًّا من الشركات الكبرى على الحياة اليومية للعديد من الأمريكيين.[152] حيث تسيطر، الآن، شركتان على 90% من المشروبات الكحولية (الجعة بالتحديد) المباعة في الولايات المتحدة. وتهيمن كذلك أربع شركات طيران على الحركة الجوية بأكملها في البلاد. وعلى الصعيد الدولي، تستحوذ شركة جوجل Google على ما يقرب من 90% من جميع عمليات البحث على الانترنت، ويستحوذ Facebook على 70% من إجمالي حركة التواصل والتفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي. وبالتالي، لم تعد هناك منافسة حقيقية في الولايات المتحدة. ويوضح كل من جوناثان تيبر ودينيس هيرن أن هذا يعني أنه لم يعد لدينا رأسمالية. ويوضحان كذلك كيف أن 75% من جميع الصناعات أصبحت

متمركزة في يد عدد قليل من الشركات في السنوات العشرين الماضية، وهذا الأمر منتشر في كل المجالات والصناعات، سواء في مجال صناعة النظارات، أو اللحوم والأغذية، أو خدمات التأمين. فأنت تعتقد بأنك تقوم باختيارات مستقلة، ولكن واقع الأمر هو أن كل الخيارات التي تختار من بينها هي في حقيقتها خيارات حددتها عدد قليل من الشركات.

وفي العِقد الماضي، اشترت شركات جوجل وأمازون ومايكروسوفت وآبل وفيسبوك معًا أكثر من 500 شركة. وطالما أن تلك الشركات تدعي أن عمليات الاستحواذ ستجعل سعر الخدمات المقدمة أرخص للعملاء والمستهلكين، فهذا سيجعل عمليات الاستحواذ تلك قانونية في الولايات المتحدة. لكن واقع الأمر هو أنه في 95% من هذه الحالات، ترتفع الأسعار بعد عمليات الاستحواذ تلك، وبالتالي، لم تعد هناك منافسة. وأصبحت هذه الشركات الكبرى هي المتحكمة في تحديد الأسعار.[153] ولهذا السبب، أصبحت منافسة هذه الشركات العملاقة أمرًا شبه مستحيل.

ومن ثم، فقد بدأت تنتشر موجات من الانتقادات، حتى بين أولئك الذين يدافعون عن الرأسمالية، ضد ذلك النظام الحديث الذي خرج عن السيطرة والذي تسبب في كل حالات الاحتكار تلك. ومن هنا، يتوجب علينا أن ندرك هذا التحول الخطير، وألا ننساق وراء الحل الذي قدمه هؤلاء المنتقدون والذي مفاده البحث عن طريق للعودة إلى النسخة الأولى من الرأسمالية. إن التحدي الذي

سوف نواجهه في المستقبل، وخاصة فيما يخص قضية التدهور البيئي والمناخي التي تفاقمت نتيجة لنظام الرأسمالية الذي لا يسعى إلا لزيادة المكاسب، سوف يفرض علينا استبدال النظام القديم بنظام جديد كليًّا، لا أن نرجع إلى نظام قديم أثبت فشله.



هي أشياء لا تشترى

«العمل ما هو مجرد اسم مستحدث للنشاط الإنساني الذي هو جزء لا يتجزأ من الحياة نفسها، وحياة المرء ليست سلعة تباع وتشترى، بل إن الهدف منها هو شيء مختلف تمامًا».
(كتاب «اليوتوبيا الليبرالية» 1944 لكارل بولاني)[154]

اعتدنا على أن نظن أن الأشياء التي لها قيمة، في هذا المجتمع الذي يحركه السوق، هي تلك التي نستطيع تقييمها بالمال. فأصبحنا ننظر إلى العمل مدفوع الأجر بأنه عمل ذو قيمة، بينما ننظر إلى العمل والرعاية غير مدفوعة الأجر على أنه عمل يفتقر للقيمة الفعلية والمادية. ومن هنا، فعندما نتحدث عن العمل، فإننا نتحدث تلقائيًا عن العمل مدفوع الأجر وعن سوق العمل وليس عن الأعمال الأخرى كأعمال تنظيف المنزل، واصطحاب الأطفال إلى التدريب، وتنظيف الملابس وطيها، والزيارات العائلية، ومساعدة الجيران، ومتابعة الواجبات المنزلية، وتحضير الطعام، ورعاية أفراد الأسرة المرضى ... إلخ. فالوقت الذي تقضى فيه هذه الأعمال دائمًا ما يسمى بوقت الفراغ، أو الراحة. وهذا أمر غريب حقًا، لأننا نعلم في

الوقت ذاته أنه دون رعاية، ودون توفير جو من الراحة والدفء في منازلنا، فهذا بدوره سيؤثر بالسلب على أدائنا في وظائفنا الفعلية مدفوعة الأجر. فأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر تلك هي شرط أساسي لاستمرار الحياة في المجتمع بشكل عام. والاعتراف بذلك يمثل أساس دولة الرفاهية، كما أن الاهتمام بقانون العمل وتوفير إجازات مرضية وعطلات وتحديد ساعات عمل منظمة هو أيضًا من شأنه أن يحفظ أساسات دولة الرفاهية. فالمجتمع ببساطة يعمل بشكل أفضل إذا ما تم الاعتناء بالموظفين والعمال والاهتمام بهم. ولكن لسوء الحظ، فإن التوجهات والسياسات التي يقوم على أساسها المجتمع لا تهتم بمثل هذه الأمور وتنظر تجاه الإنسانية بنظرة أكثر جمودًا وإجحافًا وقسوة.

لقد مضى أكثر من 150 عامًا على نشر كتاب «رأس المال» لكارل ماركس. وفي كل السنوات التي تلت نشر هذا الكتاب، حاول الكثيرون تحليل سياسة الرأسمالية وفهمها من خلال تحليل النظام الذي تقوم عليه الوظائف مدفوعة الأجر، وفهم حيثيات الصراع القائم بين الموظف أو العامل وصاحب العمل. لكن هل هذه المحاور تعكس صورة الرأسمالية بأكملها؟

فإذا أردنا أن نعرف أي فئات المجتمع هي التي تستفيد من هذا النظام، وأي فئات المجتمع هي التي يتم تهميشها وتجاهلها، بقصد أو بغير قصد، فيتعين علينا محاولة فهم ودراسة سياسة الرأسمالية. يجب أن نفهم أن الرأسمالية والليبرالية الجديدة ليستا

مجرد سياسات اقتصادية، فهما أنظمة شاملة تؤثر في طريقة عيشنا وتفكيرنا. وهذه الأنظمة تعمل على نفع فئات مجتمعية محددة بينما تهمش فئات مجتمعية أخرى.

تقول الكاتبة وأستاذة العلوم السياسية نانسي فريزر:

«علينا أن نبدأ في تحليل وفهم الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد لفهم حقيقة الرأسمالية». فنحن بحاجة إلى استيعاب الطريقة التي نعيش بها اليوم، وإذا أردنا أن نفهم الرأسمالية فعلينا أن نعي أنها سياسة شاملة غير منحصرة فقط في صورة أصحاب رأس المال وأولئك الذين يعملون في وظائف مدفوعة الأجر، وذلك لأن كل عمل غير مدفوع الأجر يجب أن يعد أيضًا جزءًا من الرأسمالية.[155] واليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أصبحنا مدركين أن سياسة الرأسمالية هي سياسة لا يمكن أن نصفها إلا بكلمة واحدة ألا وهي: الاستغلال.

وتوضح فريزر كيف يستغل نظام الرأسمالية ثلاثة محاور في آن واحد: الموظفين الذين يعملون مقابل أجر، والناس الذين يعملون في أعمال غير مدفوعة الأجر، والطبيعة ومواردها. وأي شخص يعمل في مجال الصناعة والإنتاج يعتمد بشكل أساسي على تلك المحاور الثلاثة، حيث ينظرون إلى العمال وتوافر الرعاية المنزلية ومصادر الطبيعة على أنها أمور مسلم بها ومصادر لا تنضب وموارد لا حصر لها. وتوضح فريزر أن طريقة التفكير هذه هي التي ينتج عنها سلوك الاستغلال وتنتج عنها أيضًا

مشكلات أخرى. فإذا أردنا أن نغير ذلك النظام وأن نتحول إلى نظام جديد، فيجب علينا أولاً أن نفهم الأسباب الرئيسة وراء فشل النظام القديم.

يمكننا أن نرى حقيقة أن العمال الذين يعملون في أعمال التنظيف ورعاية الأطفال والصحة دائمًا ما نجدهم ينتمون إلى فئة المهاجرين أو الأقليات في المجتمع. وهذه الوظائف كانت مرتبطة قديما بالنساء، حيث كانت النساء تقوم بهذه الأعمال بدون تقاضي أي أجر عليها. واليوم، صرنا نرى أن النساء المهاجرات هن أكثر من يعملن في مثل تلك الوظائف منخفضة الأجر، مثل أعمال التنظيف على سبيل المثال. ونرى كيف أصبح الأثرياء يعتمدون على هذه الفئات ليعملوا لديهم في تنظيف منازلهم. إن عدم المساواة بين الجنسين والاضطهاد العرقي ليسا عرضين لسياسة الرأسمالية، بل إنهما جزء لا يتجزأ من تلك السياسة وجوهرها الحقيقي. وتوضح فريزر أن الصراع القائم داخل الرأسمالية بين تحديد الأعمال مدفوعة الأجر والأخرى غير مدفوعة الأجر هو الصراع الذي يتحدد من خلاله دور الحكومة تجاه مواطنيها. وهذا الصراع بدوره هو ما مكن دولتنا والدول المجاورة الأخرى من إقامة دولة التضامن الاجتماعي وتحجيم سيطرة الرأسمالية، ومن ثم تمكنت تلك الدول من خلق حالة من السلام والاستقرار بين تلك الأطراف في سوق العمل.[156] ولكن، توضح فريزر أن أساس مفهوم دولة التضامن الاجتماعي أصبح مهددًا بسياسة الرأسمالية والليبرالية الجديدة، التي تؤثر بالسلب على نظم العمل مدفوع الأجر والأعمال

الأخرى غير مدفوعة الأجر، هذا بالإضافة إلى تأثيرها السلبي في الطبيعة ومواردها.

وهذا الهجوم الشديد على دولة التضامن الاجتماعي يؤثر بالسلب على أفراد المجتمع، لا سيما النساء، الذين يتعين عليهن رعاية الأطفال والمرضى وكبار السن دون تلقي أجر. كما أن خرق قانونَي سوق العمل والأجور يستتبع خلق مجتمع من العمالة الفقيرة والعمال المستنزفين. هذا بالإضافة إلى أن استغلال الطبيعة والتعدي عليها يبرهن هو الآخر على مدى خطورة التفشي اللامحدود لسياسة الليبرالية الجديدة.

الليبرالية الجديدة والدمار البيئي

أصبحنا مدركين الآن لحالة عدم المساواة والتفاوت الاقتصادي الواقع بين الأفراد نتيجة للممارسات والسياسات الليبرالية الجديدة. وصرنا على يقين بأن أحلام الرأسمالية بالنسبة لمعظم الناس ما هي إلا مجرد أحلام لا تتحقق أبدًا.

وموضوع هذا الكتاب الذي بين يديك، عزيزي القارئ، يركز على انتقاد الدمار الاقتصادي الذي خلفته الليبرالية الجديدة وما تفعله هذه الأيديولوجية بنا نحن البشر وتأثيرها في كيفية رؤيتنا للآخرين.

ولكن في الأعوام الأخيرة ظهرت عواقب جديدة وخطيرة لسياسة الليبرالية الجديدة وهي الأزمة البيئية الناجمة عن سعي الرأسمالية الحثيث لزيادة واستمرار النمو الاقتصادي. ومن المستحيل اليوم الحديث عن الليبرالية الجديدة دون الحديث عن أخطر عواقبها ألا وهو تدمير مصدر وأساس حياتنا. ومن المستحيل في الأساس الحديث عن أي قضية اليوم دون مناقشة عواقبها المناخية والبيئية، فقد أصبحت هذه القضية هي قضية الساعة في عصرنا الحالي.

إن العلاقة بين الليبرالية الجديدة والدمار البيئي هو موضوع

متناول في كثير من الكتب في عصرنا هذا. ويناقش هذا الكتاب الذي بين أيديكم ثلاثة محاور وأسئلة: أولاً، لأي مدى تهتم الليبرالية الجديدة بالطبيعة؟ الإجابة على هذا السؤال: لا تهتم على الإطلاق. ثانيًا، هل من الممكن منع تدمير الأرض دون إحداث تغيير في النظام الاقتصادي؟ الإجابة: لا. ثالثًا، وإذا كان الأمر كذلك، فهل نستطيع تغيير النظام الاقتصادي اليوم؟ الإجابة: لا.

إن مسألة العلاقة بين الليبرالية الجديدة والطبيعة تمثل تحديًا لنا. فلمدة طويلة جدًّا، لم يكن يهتم بقضية الطبيعة والمناخ أي من أولئك الذين كانوا يسعون إلى السيطرة على المزيد من الأسواق، ولا أولئك الذين كانوا ينتقدون تلك الرغبة. فقد كانت الليبرالية الجديدة تُناقش بوصفها قضية سياسية واقتصادية، وأحيانًا بوصفها ظاهرة لها تبعات نفسية على البشر، ولكن علينا الآن أن نناقش الليبرالية الجديدة في ضوء جديد متمثل في هذا التساؤل:

إلى أي مدى يهتم مشجعو سياسة السوق ومنتقدو تلك السياسة بالطبيعة والمناخ؟

فلا يمكن أبدًا التوفيق بين السعي الحثيث لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والحفاظ على البيئة والطبيعة بإمكاناتها ومواردها المحدودة. ورغم ذلك، فإننا نتفادى النقاش في تلك القضية، وذلك لأن حل هذا الأمر ليس سهلاً على الإطلاق.

تساءل كارل بولاني في أوائل عام 1944 عن الآلية التي تسببت

في تدمير النسيج الاجتماعي القديم وإحلال نظام جديد يجعل التعايش بين الناس والطبيعة أمرًا صعبًا ومعقدًا، وكيف وصلنا إلى الحال التي أصبحنا فيها نقبل بأي شيء في مقابل تحقيق التقدم الاقتصادي؟ فهذه هي حالنا اليوم، فقد أصبحنا نقبل بسياسة الليبرالية الجديدة التي تلهث وراء النمو المستمر، ونسمح لقوى السوق باجتياح الطبيعة واستنفادها. هناك بالطبع تحسن بيئي يحدث من حين لآخر، وقد اتُخذت بعض القرارات السياسية الإيجابية في هذا الاتجاه. ولكن الصورة الكبيرة مقلقة ومحبطة، فقد أصبح البشر يُغلِّبون كفة السوق على كفة البيئة، ويهتمون بالسوق على حساب الطبيعة ومواردها. بيد أن سياسة النمو الاقتصادي المستمر تلك لا تتناسب مطلقًا مع واقع الكرة الأرضية والطبيعة ومواردها المحدودة. فلماذا إذا نمسح لكل ذلك بالحدوث على الرغم من تلك الحقيقة؟ هل يمكن أن يكون جزء من تفسير هذه الحالة هو أننا أصبحنا منغمسين بشدة في هذا النظام الذي يحركه السوق، لدرجة أننا أصبحنا غير قادرين على رؤية حقيقته أو تفسيره أو وضع حد له، حتى أصبح في نظرنا أمرًا واقعًا أو أمرًا طبيعيًّا تمامًا؟

كان الفحم، الذي أصبح اليوم أحد أسوأ أعدائنا، يعد نعمة خلال عصر الصناعة حيث سهل ظروف الحياة لعدد لا يحصى من البشر. فمن السهل علينا اليوم أن ننظر إلى تاريخنا ونرى أن رغبة الإنسان في أن يتسيد الطبيعة، ويتحكم فيها قد خرجت عن نطاق السيطرة وفاقت الحدود، وأننا أصبحنا متسلطين على كل

ما حولنا. كنا نظن قديمًا بأن الطبيعة مصدر لا ينضب، وأنه في مقدورنا السيطرة الكاملة عليها.

ولكننا الآن وصلنا إلى نهاية المطاف. وأصبح يتعين علينا الآن أن نتعامل ونتكيف مع التبعات التي لحقت بالطبيعة جراء استهلاكنا غير الرشيد لمصادرها. ونتيجة للأزمات البيئية التي نواجهها وأزمة تغير المناخ، قد نجد أنفسنا في موقف ضعف أمام قوى الطبيعة. والطريقة الوحيدة لتجنب مثل هذه الخسارة الفادحة هي تغيير سياساتنا واتخاذ قرارات جذرية الآن.

كتب الفيلسوف آرنا يوهان فيتلسن وعالم الاجتماع راسموس فيليج في كتابهما المعنون «بماذا نجيب على أطفالنا؟» قائلين: «ينخرط المجتمع في اتجاهين يعزز كل منهما الآخر».[157] أحد هذين الاتجاهين هو استهلاك الطبيعة التي يعيش فيها الناس وجميع الكائنات الحية. والثاني هو المطلب المجتمعي الملح لدفع «رأس المال البشري» إلى أقصى الحدود. وهذا يؤدي في نهاية الأمر إلى الدمار البيئي من جهة وإرهاق البشر وجعلهم يعيشون في حالة مستمرة من الضغط النفسي والتوتر من جهة أخرى، حيث يؤثر كلا الاتجاهين بعضهما في بعض. وها نحن عالقون في فخ، نحن من عملنا لفترة طويلة على نصبه بأنفسنا.

تعد العلاقة بين الإنسان والطبيعة أكبر معضلة تواجهنا في عصرنا الحالي. لقد أثبت العلم منذ زمن طويل أن الإنسان هو جزء لا يتجزأ من الطبيعة. ونحن مدركون ذلك، ولم نغفل عن

هذه الحقيقة. ولكن ممارساتنا في حياتنا اليومية تعكس حقيقة حالنا وأننا ما زلنا نعيش في حالة من الوهم والغفلة حيث نستمر في الإفراط في استخدام موارد الطبيعة، واستهلاك أنفسنا، كما لو كانت الحقائق العلمية المذكورة سالفًا غير مهمة على الإطلاق. وصرنا نقمع تلك الأفكار، لأننا لا نتحمل التفكير في الأمر، وذلك لأن مأزق ضيق الوقت الذي نعاني منه جميعًا يدفعنا فقط في اتجاه السعي وراء الحلول السريعة والسهلة للمشكلات التي نواجهها. وعندما أقول «نحن» فأنا أشير في المقام الأول إلينا نحن، أي من يعيشون في الغرب. فنحن من نعيش في أكثر جزء ثري من العالم، ونحن أيضًا أكثر من نؤثر بالسلب في الطبيعة والبيئة من حولنا بسبب أسلوب حياتنا، وما يزيد من الأمر سوءًا، هو أننا نمتلك المعرفة والمال اللازمين لتغيير هذا الوضع، لكننا لا نفعل شيئًا.

ولكن، لماذا؟

يجب ألا نتوقف أبدًا عن طرح هذا التساؤل.

قال الرئيس أيزنهاور في الخمسينيات:

«إن استهلاك السلع هو واجب على كل مواطن أمريكي»، وبعد الهجمات الإرهابية التي شهدتها نيويورك عام 2001، شجع أيضًا الرئيس جورج بوش الأمريكيين على الشراء والاستهلاك أكثر وأكثر. وفي النرويج، شجعت أيضًا على هذا الأمر كريستين هالفورسين التابعة للحزب الاشتراكي اليساري ووزيرة المالية

خلال الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008.[158] والمنطق وراء ذلك هو أننا بحاجة إلى زيادة الشراء والاستهلاك لنتمكن من إنقاذ الاقتصادات التي تمر بأزمات. فلقد أسسنا الاقتصاد العالمي على مبدأ الاستهلاك المتزايد. ولكن، الحقيقة هي أن الاستهلاك المتزايد لا يعد ضمانًا يمكننا من خلاله إنقاذ الاقتصاد. فأي حقيقة من تلك الحقائق هي الأهم بالنسبة للسياسيين ووسائل الإعلام؟ وبالنسبة لنا؟

في يوم الانتخابات عام 2017، كتبت صحيفة أفتينبوستين أننا على مشارف الدخول في عصر أكثر نجاحًا. وهذا يعني أن القوة الشرائية زادت مرة أخرى، بعد عامين من تراجعها، بيد أن هذا الأمر يستوجب زيادة في الأجور، حسبما أفاد مكتب الإحصاء النرويجي.[159] والمستثمرون في مجال صناعة النفط تطلعوا هم أيضًا إلى مستقبل أفضل واحتفلوا عام 2016، في حضور رئيسة الوزراء أرنا سولبيرج، بالذكرى الخمسين لتأسيس هذا المجال. وعبر الحاضرون عن تفاؤلهم إزاء قرار حكومة سولبيرج بالسماح باستخراج النفط من بحر بارنتس.

تصادف هذا الحدث مع دخول «اتفاقية باريس» بشأن مناخ العالم حيز التنفيذ في اليوم التالي. وأكدت سولبيرج أن النرويج ستبذل قصارى جهدها للمساهمة في الأمر. ولكن هل من الممكن أن ننقب عن النفط وفي الوقت ذاته نبذل قصارى جهدنا من أجل الحفاظ على البيئة؟

لماذا لا نستطيع أن نغير من أسلوب حياتنا كي نتكمن من الحفاظ على الطبيعة والبيئة التي نعيش فيها، والتي نمثل نحن جزءًا منها، خاصة أننا على يقين من أننا إذا استمررنا في السير في هذا الطريق فسيستتبع هذا القضاء على معظم الكائنات الحية وتدمير الطبيعة؟ فلماذا إذا نقوم بتدمير أنفسنا؟

يمكننا القول بأن غالبية السياسيين، على مدار الأربعين سنة الماضية، قد قاموا بخداعنا بشكل ما. فقد روجت جرو هارليم برونتلاند لمصطلح «التنمية المستدامة» بينما فتحت في الوقت ذاته الباب أمام التنقيب عن النفط واستخراجه من حقول عديدة. ووقعت إرنا سولبيرغ على اتفاقية باريس، لكنها في الوقت نفسه شجعت على المزيد من الاستهلاك وقامت بتطوير مطار جاردارموين.

هؤلاء الحكام الذين يتخذون قرارات متناقضة هم أنفسهم من يجعلون الحياة اليومية واختيارات المواطنين العاديين أمرًا معقدًا وصعبًا. ويعيش الكثيرون في حالة من الحيرة والشك المزمن، متسائلين: هل يمكن للمرء الاستمتاع باقتناء سيارة جديدة؟ أو الاستمتاع بالسفر بالطائرة إلى بلد آخر على سبيل المثال؟[160]

فهناك ما يسمى «بالحزن البيئي» أو «الحزن المناخي،» وأعتقد أن الكثير من الناس أصبحوا متأثرين بهذا الحزن الذي يسمى بالحزن البيئي. حيث نرى أمام أعيننا، لحظة بلحظة، أن العالم الذي عهدناه يختفي وينهار. ونشعر بأن مشاعر العجز واليأس تحيطنا من كل جانب، كما يحدث عندما يموت شخص عزيز علينا

ونتيقن أنه قد رحل عن عالمنا إلى الأبد. وبغض النظر عما نفعله أو نقوله، فلا يمكننا أن نستعيد ما ضاع من بين أيدينا ولا يمكننا أن نرجع إلى وقت قد مضى وانتهى.

لقد شاهد الكثيرون مقطع الفيديو المروع الذي أنتجته هيئة «إنقاذ الطفولة» والذي يعرض مشاهد الحرب المروعة وكيف يهرب البشر من القنابل التي تلقى على رؤوسهم من السماء، ويظهر كيف تحول حال شعب ما وأصبحوا لاجئين بعد أن كانوا شعبًا كريمًا يعيش منعمًا في بلده. فالإنسان لا يستطيع استيعاب مدى فداحة تلك الكوارث إلا بعد حدوثها ومعايشتها، حينما يكون الوقت قد فات ولا يمكننا العودة بالزمن مرة أخرى إلى الوراء. هذا بالضبط الشعور الذي نشعر به حيال أزمة المناخ، وهو شعور بالعجز لا يمكننا فعل أي شيء إزاءه.

ففي عام 2018، نشرت مجلة «Nature» المرموقة مقالاً يوضح كيف يؤثر تغير المناخ على الصحة العقلية للناس.[161] وخلُص الباحثون إلى أن هذا «الحزن البيئي» هو حزن مشروع في ظل الخسائر البيئية الواقعة، أو الخسائر المستقبلية المتوقعة. وكتبوا قائلين:

«نظرًا لأننا نعيش في زمن خسارة فادحة، وأن هذه الخسائر لن تتوقف في أي وقت قريب، فإننا، بالإضافة إلى عدد متزايد من الباحثين الآخرين، نتوقع أن يصبح ما يعرف «بالحزن البيئي» هو الشعور النفسي السائد الذي سوف يعاني منه الكثير من البشر تجاه الخسائر التي نواجهها في عصرنا الذي يعرف باسم

«الأنثروبوسين» أو «حقبة التأثير البشري». إن مشاهدة الخسائر البيئية، ومشاهدة المعاناة والخسائر التي يمر بها الآخرون، هو بمثابة جرس إنذار يذكرنا بأن تغير المناخ ليس مجرد مصطلح علمي مجرد، بل واقع نعيشه، حيث يشكل تغير المناخ مصدرًا للألم النفسي للكثيرين، وهو ما لم نكن ننتبه له من قبل، لا سيما بين البشر الذين لا يزالون مرتبطين بقوة بالطبيعة».

وأجرى الباحثون مقابلات مع المزارعين الأستراليين والسكان الأصليين لكندا «الإنويت» من بين آخرين. قال المزارعون إن تغير طبيعة الفصول وحالات الجفاف الشديدة التي تفسد أعمالهم وتدمر أرضهم تجعلهم يشعرون بمشاعر الذنب والأسى والخزي. أما بالنسبة للإنويت، فإن التغيرات في الطقس والمناظر الطبيعية هي بمثابة تأكيد على أن معرفتهم البيئية لا قيمة لها على الإطلاق. وفي مقابلة مع صياد كبير في السن، صرح قائلاً: «إنه لأمر مؤلم، مؤلم حقًا. لأنني لا أستطيع أن أشرح لأحفادي كيف اعتدنا أن نعمل ونصطاد مثلما كنا نفعل في الماضي. إنه لأمر مؤلم جدًا. لكنني لا أخبر أحدًا عن ذلك الشعور».

روج عالم الأحياء والمؤلف إدوارد أوسبورن ويلسون، في عام 1984، لمصطلح البيوفيليا والذي يشير إلى رغبة الإنسان في أن يكون جزءًا من جميع أشكال الحياة. وبمعنى آخر، يشير ذلك المصطلح إلى الدافع الداخلي الذي يحرك الإنسان للتواصل مع أشكال الحياة الأخرى، وحب الحياة وكل كائن حي. لفظة «فيليا»

والتي تعني الحب هي نقيض لفظة «فوبيا» والتي تعني الرهاب، وهي تحمل معنى الانجذاب القوي، والشعور الإيجابي. فإذا قبلنا بتلك الفرضية وتفهمنا أن هناك بشرًا من بيننا يشعرون بفرح غامر عندما يجدون أنفسهم في أحضان الطبيعة ومحاطين بالحيوانات والكائنات الحية، حينها سنستوعب قدر الحزن والأسى الذي يشعرون به تجاه أزمة المناخ والدمار البيئي الواقعة حاليا. فهذا الحزن الذي يعرف باسم «الحزن البيئي أو المناخي» ليس شعورًا سطحيًّا ولا شعورًا ساذجًا، بل إنه شعور صادق وحقيقي، فنحن مرتبطون بالطبيعة والطبيعة مرتبطة بنا، ودمارها يعني دمارنا ودمار حياتنا ومجتمعاتنا.

لكن هذه العاطفة تتعارض مع ما نشأنا عليه، فهذه المشاعر ليست مشاعر عملية وليس لها مكان في عالم السياسة والاقتصاد، فمثل هذه المشاعر العاطفية قد تفسد الواقع العملي للسياسة والاقتصاد. حتى إننا صرنا متأثرين بهذا الأمر لدرجة أنه لم يعد سوى عدد قليل جدًّا من النشطاء في مجال البيئة يستخدمون هذا النوع من الخطابات المشحونة عاطفيًّا. وأصبحنا نرى كيف تحولت خطاباتهم واتخذت منحى براجماتيًّا بعض الشيء وذلك حينما أصبحت دعواهم وخطاباتهم تتمحور حول إمكانية استفادة أفراد المجتمع وقطاع الأعمال من تحول المجتمع إلى مجتمع صديق للبيئة.

دائمًا ما يتوجب علينا القيام بالتضحيات في سبيل إحداث تغيير

حقيقي. فعلى سبيل المثال، يتعين علينا أن نقلل من سفرنا بالطائرات. وذلك لأن السياحة العالمية قد تسببت هي أيضًا في المشكلات. ففي مايو 2019، أغلق متحف اللوفر في باريس، عندما رفض الموظفون العمل في ذلك الوقت، بسبب عدد السياح الضخم، حيث اعتقد الموظفون أن ذلك العدد الكبير من السياح قد يعرقل عملية تأمين تلك الأعمال الفنية الشهيرة مثل «الموناليزا» والحفاظ عليها. وفي الوقت نفسه، رأينا صورًا لطوابير الانتظار على جبل إيفرست، وما قد يستتبعه ذلك من خسائر في الأرواح بسبب ذلك الكم الهائل من البشر الذين يريدون جميعهم الوصول إلى قمة الجبل. كما أن السياحة الجماعية تتسبب كذلك في تدمير المدن القديمة في جميع أنحاء العالم والآثار والشواطئ والنصب التذكارية والأماكن المقدسة. لذا، فلا يتوجب علينا فقط أن نقلل من عمليات سفرنا وانتقالاتنا بالطائرات، بل يجب علينا أن نجد السلام والراحة حيث نعيش وفي محيطنا بيئتنا. ويمكننا بالطبع السفر ورؤية العالم، لكن علينا أن نفعل ذلك بنسبة أقل.

فالحزن هو الثمن الذي ندفعه مقابل الحب، والحب الذي نقصده هنا هو حبنا للعالم الذي نعيش فيه والطبيعة التي نحيى في خيرها. إن شعور الحزن هو شعور خطير ومؤلم، فيمكن للحزن أن يصيب الناس بالشلل، بل وقد يصيبهم بالمرض. فالحزن يحرم الناس من متعة الحياة وبهجتها. لكن، يمكن للحزن أيضًا أن يصير نقطة الانطلاقة لبداية جديدة والمحفز للرغبة في فعل الخير. إذًا، كيف يمكننا أن نجعل طاقة الحزن البيئي الجماعي تلك نقطة انطلاقة لبداية جديدة ودافعًا لفعل الخير؟

بالطبع، ليس خطأك ولا خطئي أننا انتهى بنا المطاف إلى هذه الحال. فمن عليه أن يتحمل هذا الإثم هي الرأسمالية والمنافسة الشرسة الواقعة بين الدول والشركات. ألا ينبغي أن يتحمل رجال السياسة ورجال الأعمال وصمة عار هذا الدمار الكبير؟ ألا يجب أن يشعروا بالذنب؟ فلقد ظلوا لعقود عديدة، وحتى يومنا هذا، وبالرغم من كل المعرفة التي لدينا، يواصلون الضغط من أجل استخلاص المزيد من الموارد الطبيعية. أم ندعهم يستمرون في تشجيعنا على المزيد من الاستهلاك، لأن هذه هي الطريقة التي يرون أننا نستطيع من خلالها أن نحافظ على اقتصاد دولتنا؟

وعلى الرغم من محاولتي لتقليل سفري واستخدامي للطائرات قدر المستطاع، فإن هناك زيادة مستمرة في الحركة الجوية، كما أنهم يقومون أيضًا بتطوير مطار جاردرموين، وتحتفل شركات الطيران بزيادة عدد الركاب. وعلى الرغم من أن بعض الشركات تمكنت من عدم استخدام زيت النخيل في تصنيع الشوكولاتة النرويجية، فإن المزيد والمزيد من الغابات المطيرة تختفي بسبب الاستمرار في إنتاج زيت النخيل. وبالرغم من أنني أحاول أن استخدم الدراجة للتنقل في وسط أوسلو، فإن مدن أخرى حول العالم تختنق بشدة بسبب ذلك التلوث البيئي القاتل، الذي يجعل الأطفال يبصقون الدماء، ويجعل البشر لا يخرجون من منازلهم إلا بعد ارتداء الكمامات.

وحتى لو تظاهرنا واحتججنا ضد عمليات التنقيب عن النفط، فستستمر عمليات التنقيب عن النفط في القطب الشمالي. فالفرد الواحد منا لن يتمكن وحده من تغيير هذا الواقع، لذا، علينا أن نفكر بشكل جماعي ونمارس ضغطًا كبيرًا على القيادة السياسة، ولذلك لأنه ليس من المنطقي أن نلقي باللوم على أفراد المجتمع وأن نحمل الفرد مسؤولية هذه المشكلات، حتى وإن كانت الليبرالية الجديدة التي نعيش في ظلها تدفعنا لفعل ذلك. فيجب أن تلقى بهذه المسؤولية على عاتق القيادة السياسية لا أن نلقى بها على عاتق كل فرد منا.

إن ما يصعب عملية انتقاد الحال التي وصلنا إليها هو أن النمو الاقتصادي منح العديد من الناس في العالم حياة أفضل وحقق ازدهارًا ماديًّا أكبر. فهل انتقادنا لهذا الشكل من التطور يعني أننا نريد أن نحرم البشر من فرصة الحصول على تلك المكاسب؟ يجب أن تسير مناقشاتنا وانتقادنا ذلك بشكل مختلف وفي اتجاهين اثنين. أولاً، يجب علينا أن نناقش جدوى هذا النمو وهل يتوافق السعي لتحقيق هذا النمو مع الحفاظ على الطبيعة أم لا. ثانيًا، علينا أن نتساءل عن حقيقة ما إذا كان العمال يحصلون على أجور كافية ومقبولة، وهل هناك أي شيء آخر غير الراتب يجعل من هذا العمل أمرًا ذا أهمية حقيقية لدى الموظف؟ مثل أن يشعر الموظف بأنه جزء من الصرح الذي يعمل فيه ومالكا فيه مثله مثل رؤسائه، أو مثل إمكانية تحويل هذا العمل نحو تحقيق التطوير المستدام.

فهناك كثير من البشر حول العالم يعملون مقابل أجور زهيدة لا يمكن أن توفر لهم عيشًا كريمًا بأي حال من الأحوال، ذلك على الرغم من أنهم يعملون لساعات وأيام أكثر إذا ما قارنا حالهم بحالنا. وهناك البعض الآخر الذين يتقاضون أجور بالكاد يستطيعون الاكتفاء بها والعيش عليها، مما يصعب عليهم إمكانية امتلاك منزل، أو الذهاب في عطلة، أو شراء ملابس جديدة ... إلخ. ونحن نعلم أن هذه الحال تنطبق على عدد كبير من العمال المهاجرين من شرق أوروبا، على سبيل المثال. لذا، فيجب علينا ألا ننسى أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة وإلى تحسين حالتهم المعيشية، أي أولئك الذين يجب أن ينعكس ذلك النمو على حياتهم، لأن غفلتنا عن هذا الأمر ستجعلنا نتناسى الطبقات الفقيرة في خضم سعينا إلى الحد من تسارع وتزايد عملية النمو تلك. ومن ثم، فيجب علينا فرض الضرائب على الأثرياء الذين تتفاقم ثرواتهم، وعلينا توزيع أرباح الشركات والدولة بشكل مغاير تمامًا عما هو عليه اليوم.

يجب علينا خوض هاتين المعركتين بالتوازي، معركة تحقيق العدالة والصراع الطبقي من جهة، ومعركة حماية البيئة والطبيعة من جهة أخرى. ومن خلال خوض هاتين المعركتين في الوقت ذاته، فإننا بذلك نتحدى النموذج الاقتصادي الجائر والمدمر الذي نعيش تحت وطأته اليوم، وبذلك سيستفيد أصحاب كلا المعركتين، أي البشر والطبيعة. فمعركة تحقيق العدالة، تستتبع أيضًا محاربة الدمار الذي يلحق بالبيئة. ومن ثم، ستكون أفضل انطلاقة لخوض هاتين المعركتين هي تمكين اتحادات العمال من توجيه انتقادات

قوية ومباشرة لمناهضة سياسة الليبرالية الجديدة.

وبينما نعمل من أجل خلق نظام اقتصادي مختلف، فإن هناك أيضًا تغييرات أخرى يمكن إحداثها بالتوازي في صميم النظام الحالي. ولكي نتمكن من إحداث هذا التغيير، نحتاج إلى مساندة القيادة السياسة لوضع لوائح واتخاذ قرارات. فعلى سبيل المثال، فإن وجود كاميرات المراقبة وشرطة المرور يجعلنا نلتزم بقواعد المرور وبالسرعة المنصوص عليها. فوجود القوانين واللوائح هو أمر ضروري لضمان تحقيق النظام. فلا أعتقد أن المسؤولية الفردية وحدها قادرة على إنقاذ الكوكب، ومن ثم، فهناك حاجة إلى حلول جماعية. وهذا لا يعني أننا كأفراد لسنا مسؤولين عما يحدث حولنا، ولكن ما أقصد قوله هو أننا بحاجه إلى إيجاد حلول جماعية تُطبق على الفرد والجماعة. وقراراتنا الفردية وأفعالنا في حد ذاتها قد تعطي إشارات واضحة للقيادة السياسية بأننا أنفسنا نرغب في فرض اللوائح والقوانين وتغيير أسلوب حياتنا.

إن إحداث التغيرات في الاقتصاد وفي أسلوب الحياة الذي نعيش به، بهدف الحفاظ على الطبيعة والبيئة، يمكن أن يمنحنا حريات جديدة، كتغيير ساعات العمل ليصبح يوم العمل مدته ست ساعات بدلا من ثمان ساعات أو أن نعمل أربعة أيام في الأسبوع بدلا من خمسة أيام. وهذا التغيير سيوفر لنا المزيد من الوقت، ومن ثم قد يدفعنا إلى الاعتماد على أساليب انتقال صديقة للبيئة، مثل السفر بوسائل النقل العام بدلاً من استخدام السيارة الخاصة. ولكن

الكثير، وخاصة العائلات التي لديها أطفال سيجدون أنفسهم مضطرين إلى استخدام السيارة الخاصة بدلاً من وسائل النقل العام بسبب ضيق الوقت الذي يعانون منه. فالعيش بطريقة صديقة للبيئة يستتبع تقليل سرعة وتيرة الحياة وعجلتها. إن أسلوب الحياة يعطي الحياة اليومية معنى وقيمة جديدة. وفي هذا السياق، أوضح مركز الأبحاث البريطاني «أوتونومي» في مايو 2019 أن ساعات العمل في جميع أنحاء أوروبا ستقل بشكل كبير في المستقبل وذلك بسبب أزمة المناخ.[162] كما اقترح تقليل عدد ساعات العمل في الأسبوع بقدر تسع ساعات، كما شدد مركز الأبحاث على مدى خطورة الوضع، وأنه يجب علينا تغيير أسلوب حياتنا بشكل جذري.

إن وضع قوانين صديقة للبيئة سيصب في مصلحة غالبية البشر. فمثلاً من خلال تحديد مساحات وأحجام المنازل والبيوت التي تُبنى، سيتيح هذا لنا الفرصة لشراء المنازل. كما أن بناء المنازل وتوفير مساحات فاصلة بين المنازل، سيستتبع زيادة المساحات الخضراء وزراعة الأشجار في تلك المساحات الفاصلة. ومن ثم، لن نحتاج إلى أن نسافر ونهرب من أماكن سكننا القاتمة الخانقة، وسيصبح في مقدورنا ببساطة أن نتنزه في المساحات الخضراء الموجودة هنا وهناك بين المنازل والبيوت. وإذا فُرضت قيود على رحلات الطيران على الجميع وحتى على الطائرات الخاصة، هنا سيشعر الجميع بالمساواة وسيتيقنون من أن هذه القوانين هي قوانين عادلة تسعى للحفاظ على البيئة. فعلينا أن نعي أن بعض

التغييرات والقوانين لا تحد من حريتنا، بل تعمل على إثراء حياتنا والتحسين من جودتها. فإذا نظرنا للأمور من هذا المنظور، حينها ستكون معركة الحفاظ على البيئة والطبيعة أكثر فاعلية وتأثيرا. وجزء كبير من هذه المعركة سينصب على تغيير النظام الاقتصادي المهيمن حاليًا. وعلى الرغم من أن تحقيق هذا الأمر قد يبدو بعيد المنال، فإن أزمة المناخ المتفاقمة يمكن أن تؤدي إلى تسريع وتيرة تحقيق تلك التغييرات التي تبدو لنا الآن بعيدة المنال.

فإذا اعترفنا بحقيقة وجود ما يسمى بالحزن البيئي، فإننا سنفهم حينها أن الكوارث البيئية التي تحدث من حولنا تستحق حقًّا الحزن عليها. وحينها سنجد الدافع والإرادة للتغيير والسعي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وحماية البيئة. وعلينا ألا ننسى حقيقة أن شكل الحياة من حولنا كان مختلفًا تمامًا فيما مضى وأن الطبيعة من حولنا كانت حالها مختلفة تمامًا عما هي الحال عليها الآن. فبداخل عقل كل واحد منا صورة مختلفة للعالم ولشكل الطبيعة التي كانت من حوله، وهذه النظرة مبنية في الأساس على شكل الحياة والطبيعة التي نشأنا فيها منذ أن كنا أطفالاً صغارًا، وبالتالي، فإن هذه الصورة المطبوعة في أذهاننا ستكون مختلفة تمامًا عن الصورة التي ستكون في أذهان أولادنا وأحفادنا.[163]

يمكننا كذلك تطبيق هذا الفكر على السياسة. فكل إنسان يميل إلى الدفاع عن النظام السياسي الذي يعيش في ظله. فعلى سبيل المثال، في زمن جدتي، كان الناس مؤمنين بالوعود التي قدمتها

الديمقراطية الاشتراكية فيما يخص تحسين الظروف المعيشية، فكان من الطبيعي أن ترى الناس حينها يدافعون عن هذا النظام السياسي الذي يعد بمثل هذه الوعود. وعلى سبيل المثال أيضًا، ستجد أن أي شخص دون الأربعين عامًا اليوم، يرى أن سياسة الليبرالية الجديدة هي السياسة الأكثر منطقية لتسود في هذا الزمان. والسبب في هذه النظرة المحدودة هو أنهم لم يعاصروا ولم يعايشوا نظمًا سياسية أخرى، ولم يعتادوا قط على المقارنة بين نظامنا الاقتصادي والنظم الاقتصادية الأخرى. وإذا ما فعلت عكس ذلك وطالبت ببدائل أخرى وبتغيير النظام، فدائمًا ما ستجد أن من حولك سيستهجنون قولك وربما سيسخرون منك، بل وسرعان ما ستجد كلمات مثل «النظام السوفيتي» يلقى بها هنا وهناك كالفزاعة. حتى إن البدائل التي تدعو لها لربما ستبدو للآخرين وكأنها بدائل ساذجة وغير عقلانية.

فعلى سبيل المثال، فإن احتياج الأفراد إلى الأجور والرواتب، سيصعب من عملية إغلاق أماكن العمل التي يعملون بها والتي تتسبب في تلوث الطبيعة، ولن نتمكن من فعل ذلك إلا إذا تمكنا من منح هؤلاء العمال تعويضات وساعدناهم على إيجاد عمل آخر. كما أن الناس إذا ما شعروا باحتمالية فقدان منازلهم، أو عدم قدرتهم على توفير الطعام والملابس لأطفالهم، فلن يجدوا الطاقة أو الإرادة للمشاركة في التغيير والكفاح من أجل الحفاظ على البيئة. كما سيكون من الصعب علينا أن نتخلى عن حريتنا، أو بمعنى آخر أن نتخلى عن الإيمان بقدرة الديمقراطية على إنقاذ

الكوكب، وينتهي بنا الأمر إلى تسليم السلطة إلى ديكتاتور مطلق يطبق علينا الأحكام ويفرض علينا القوانين بحجة الحفاظ على الطبيعة. وهذه في حد ذاتها فكرة مخيفة وثمن يجب ألا نضطر إلى دفعه. ولكن، علينا أيضًا أن نعي أننا لم نصل بعد إلى المرحلة التي تمكننا من تطبيق الديمقراطية بحق. فإن الشركات الضخمة المسببة للتلوث تقع خارج نطاق سيطرة الديمقراطية، وهذا الأمر يجب ألا يستمر أبد الدهر، بل علينا تغييره. فحتى الآن لم يُنتخب سوى عدد قليل من الساسة الذين يدعون إلى نظم أخرى، نظم تسعى إلى الحفاظ على الطبيعة، غير تلك التي تدعو فقط إلى النمو والتقدم الاقتصادي. وقليلون تحدثوا عن ضرورة أن نجعل حياتنا أكثر بساطة، وأن نقلل من الكماليات المادية التي نتمتع بها. وأعتقد أن أي شخص منا قد يُفاجأ من النتائج، خاصة مع وجود جيل جديد سيشارك في الانتخابات. فلربما سينتخبون من يدعوا إلى نظام مغاير عن النظام الذي اعتدنا عليه، وربما سيتطلعون إلى تغيير أسلوب حياتهم. ربما سيتساءلون ما إذا كان بإمكانهم أن يشعروا بالحرية إذا ما تخلوا عن بعض الأشياء وقننوا من استهلاكهم، ربما سيشعرون بالارتياح النفسي عندما تقل فرص السفر بالطائرات ومن ثم تقل نسبة التلوث. وربما سيتمكنون من توحيد صفوفهم وطاقاتهم بفضل هذه المعركة الكبيرة والمشتركة التي تدعو إلى الحفاظ على البيئة التي نعيش في أحضانها ونعيش من خيراتها. أليس كذلك؟[164]

يتطرق المؤلف الدنماركي كارشتين يانسين إلى شيء مماثل في

كتابه المعنون «نحو النجوم.» ويوضح في كتابه كيف كانت دولة الرفاهية في أوروبا بمثابة الركيزة الأساسية لنظامنا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبغض النظر عن القرارات التي يتعين اتخاذها، فإن المرء قد يتساءل عن تأثير معركة الحفاظ على البيئة تلك في نظام دولة الرفاهية الذي ترتكز عليه حكومتنا. فإن أهم ما يميز دولة الرفاهية هو التضامن. فنحن نساهم في المجتمع، حتى يتمكن الآخرون من الحصول على المساعدة عندما يحتاجون إليها، فنحن نسعى إلى مساندة الضعيف وليس من يتمتع بالسلطة والنفوذ بالفعل.

يعتقد كارشتين يانسين أنه أصبح الآن ضروريًا أن نُنشئ شكلاً جديدًا للدولة مغايرًا لدولة الرفاهية، وهو ما أطلق عليه اسم «دولة المناخ.» فيجب أن تكون قضية المناخ هي البوصلة التي تسير على أساسها القرارات السياسية، حتى نستطيع إنقاذ الطبيعة وكي تستمر الحياة كما عهدناها. وإذا صحت هذه الأفكار، فهذا يعني نهاية الليبرالية الجديدة، وذلك لأن تلك الدولة التي أطلق عليها كارشتين يانسين مسمى «دولة المناخ» لا يمكنها أن تحيي وتزدهر في ظل نظام سياسي واقتصادي يلهث وراء زيادة النمو. ومن ثم، فإن السؤال الذي يجب علينا أن نطرحه على أنفسنا هو: أي نوع من البشر نحن؟ وهل نحن قادرون حقًا على اتخاذ القرارات الجذرية والخطوات المطلوبة للحفاظ على البيئة؟

ماذا سنفعل الآن؟

تقول سوزان جورج، الناشطة الفرنسية الأمريكية ونائبة رئيس منظمة أطاك ATTAC بفرنسا:

لو اقترح شخص ما في عام 1945 أو 1950 أيًّا من أفكار اليوم أو السياسات التي أصبحت أساس الليبرالية الجديدة، لكان قد تعرض للسخرية أو أُرسل إلى مستشفى للأمراض العقلية. ففكرة السماح للسوق باتخاذ قرارات اجتماعية وسياسية كبرى، وفكرة أن الدولة يجب أن تنسحب وتفسح المجال للسوق والمجال الاقتصادي، وأن الشركات العالمية يجب أن تُمنح الحرية الكاملة، وفكرة تحجيم اتحادات العمال، وضرورة تقليل حجم المساعدات الاجتماعية التي يحصل عليها المواطنين، كل هذه الأفكار كانت غريبة تمامًا عن روح العصر في ذلك الوقت، حتى إن أولئك الذين كانوا يؤمنون بتلك بالأفكار ربما كانوا يترددون في الإعلان عنها والدعوة إليها.[165]

أعتقد أن سوزان جورج محقة تمامًا حينما صرحت بهذه الأفكار. وقد أضافت كذلك أنه حتى أولئك الذين كانوا مؤمنين وداعمين لفكر الليبرالية الجديدة لم يكونوا ليتخيلوا أن السوق

سيتخلل كل شيء وسيتحكم في كل القطاعات بداية من خدمات الرعاية الاجتماعية ووصولاً إلى البنية التحتية وخدمات السكك الحديدية على سبيل المثال.

فكل واحد منا فكره يعكس روح الزمن الذي يعيش فيه. فعلى سبيل المثال، جدتي كانت متأثرة بروح العصر الذي كانت تعيش فيه، ومن ثم، كان فكرها مختلفًا عني. والسؤال الذي يجب أن نطرحه هنا هو: إلى أي مدى كانت جدتي وجيلها متأثرين بروح العصر الذي كانوا يعيشون فيه؟ وإلى أي مدى يؤثر الزمن في أفكار البشر وفي مشاعرهم وآرائهم ورؤيتهم للعالم؟

إن ما نسميه بروح العصر هو حصيلة مجموعة من الأشياء المتمثلة في السياسيين البارزين في عصرنا، القيم التي تُزرع داخل نفوسنا، العبارات والمصطلحات المستخدمة عندما تتحدث الأوساط الأكاديمية عن المجتمع، خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للشعب، نظرة الناس إلى الحياة العملية ونوع الوظائف والأعمال المطروحة في السوق، نوع السكن المتاح للمواطنين، والاهتمام المولي للتعليم ومستوى التعليم المقدم للطلاب... إلخ. وبالتالي، فإن الأفكار والمفاهيم التي كان لها قيمة بالنسبة لجدتي، مثل تخصيص الوقت لإعانة الآخرين، وتغليب مصلحة الآخر على المصلحة الشخصية ... إلخ، قد يُنظر إليها اليوم على أنها قيم تتعارض مع قيمنا الحالية التي تتمحور حول السعي إلى إثبات الذات وتحقيق المكاسب. فعصرنا هو أكثر عصر تنطبق عليه بحق

مقولة بنجامين فرانكلين «الوقت هو المال». وبالتالي، صرنا نرى أن أي ثانية مبذولة في عمل غير مدفوع الأجر هو وقت ضائع لا طائل منه ولا مكسب مادي من ورائه.

في عام 1817، كتب رجل الأعمال البريطاني روبرت أوين أن الرحلة التي بدأها الإنسان في العالم الغربي، والتي كان التصنيع هو نقطة انطلاقتها، ستكون لها عواقب وخيمة. وأوضح أن «الانتشار العام للصناعة في جميع أنحاء البلاد خلق شخصية جديدة بسمات جديدة تتغلغل داخل المواطنين»، وشبه تلك الشخصية الجديدة بشخصية الرحالة، الذي لا يقبع في مكان واحد ويستمر في الترحال. وأضاف قائلاً: «إن تنظيم المجتمع بأكمله وفقًا لمبدأ الربح والمال سيكون له عواقب وخيمة».(166) وأوضح أن السبيل الوحيد لوضع حد لمثل هذا الفكر وهذه السياسة هي الإدارة المجتمعية والتشريعات الفعالة. كان روبرت أوين سابق لعصره في هذا الصدد، فقد تنبأ بخطورة الوضع، وأوضح أننا إذا ما لم نتخذ إجراءً فعالاً، فإن هذه الحياة الاقتصادية وهذه السياسة التي نحيا في ظلها سوف تدمر علاقتنا بإخواننا من البشر وستدمر الطبيعة التي نعيش فيها ومن خيرها.(167)

حاول روبرت أوين خلق نموذج مثالي للعمل في مصنع الغزل الخاص به، حيث قلل من ساعات العمل، وعمل على تحسين الظروف المعيشية والرعاية الصحية للعمال والموظفين.

ولكن، لم يتمكن روبرت أوين أو جايرهاردسن أو فريدريك

هايك من التنبؤ بالحال التي وصلنا إليها اليوم، وكيف أصبحنا نعيش في عالم تحكمه قوى السوق، عالم لا يسعى وراء شيء سوى التوسع وتحقيق الأرباح. فاليوم، أصبح كل شيء مطروحًا للبيع، وصار الحديث اليوم ليس عما يمكن بيعه وشراؤه، بل ما لا يمكن بيعه وخصخصته تحت أي ظرف. ففي دولة الليبرالية الجديدة، يسير الجميع في طريق تقليل الملكية المجتمعية والملكية العامة والنظر إليها على أنها سبب يعوق الطريق إلى تحقيق الربح وسياسة الخصخصة.

لقد وصلنا لحال لا يمكننا أن نصدقها، فقد وصلنا إلى النقطة التي أصبح فيها الكثير من الناس يقبلون بدولة يحكمها ويحركها السوق وصرنا نرى في هذه السياسة حلًا طبيعيًا لتحقيق كل احتياجات الإنسان. هذا على الرغم من أن فكرة «السوق الحر» (التي تيقنا من أنها ليست حقيقة بأي حال من الأحوال، فالسوق ليس حرًا كما ظننا، بل يعتمد بشكل كبير على تدخل الدولة) ما هي إلا اختراع سياسي، طُبق باستخدام العنف والتلاعب بالسلطة، كما حدث في تشيلي.[168] أو كما قال جوزيف ستيجليتز، الحائز على جائزة نوبل وأستاذ الاقتصاد، في الأزمة المالية التي حدثت عام 2008:

«إن سياسة السوق والليبرالية الجديدة هي بمثابة مذهبا وتوجها سياسيا يخدم مصالح بعينها. فهذه السياسة لم تكن يومًا مدعومة بنظرية اقتصادية ولا بتجارب وخبرات حياتية».[169]

وهناك صراع شديد حول تحديد بوصلة المستقبل في الوقت الحالي. فالأحزاب والسياسيون اليساريون في الولايات المتحدة وأوروبا يفوزون بالأصوات بسبب برامجهم الانتخابية التي تعد بتحقيق الرعاية الاجتماعية ومناهضة العنصرية والحفاظ على البيئة. وفي الوقت ذاته، نرى أصوات قوية أخرى معارضة للنهج الذي يسير عليه اليساريون، مثل الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وكلاهما مدعوم بقوة من قبل الأحزاب اليمينية المتطرفة. حيث ينكر كل من جايير بولسونارو ودونالد ترامب أزمة المناخ، ويسيران على نهج سياسات الليبرالية الجديدة المدمرة، المصممة خصيصًا لخدمة أولئك الأغنياء والرأسماليين.

وبينما أكتب هذا الكتاب، في عام 2019 في النرويج، فأنا نفسي أعيش في ظل حكومة ليبرالية جديدة، توجهها في الآونة الأخيرة صار توجهًا يمينيًّا. تعمل هذه الحكومة على خفض الضرائب، وفتح الباب للشركات الخاصة للولوج إلى القطاع العام، وتحجيم تحكم الدولة في المصادر الطبيعة والبنية التحتية. ومن ثم، فإننا يمكننا القول بأن هذه سياسة تهدف إلى تقويض الديمقراطية الاقتصادية. إن خفض مستوى الضرائب يعني أن الحكومة ستتحكم فقط في حصة صغيرة من الاقتصاد العام للدولة، بينما تظل الحصة الأكبر في أيدي القطاع الخاص وتحت سيطرتهم.[170]

تفتقر الليبرالية الجديدة إلى الأخلاقيات، وولاؤها فقط لمبدأ

المنافسة والسعي لتحقيق النمو. فحقوق الإنسان، والمساواة، وتوزيع الثروة، والنقابات العمالية، والرفاهية، والاستدامة، والحفاظ على الطبيعة، لا تشكل أي أهمية حقيقية في مشروع الليبرالية الجديدة وسياستها. بل على العكس من ذلك، فكل هذا يُنظر إليه كعقبات في طريق إنشاء دولة تحكمها مبادئ السوق، وبالتالي، يعمل أولئك الداعمون لليبرالية الجديدة على تقويض كل تلك المساعي حتى يتمكن السوق من السيطرة على العمال، والطبيعة، ورأس المال. والحق الوحيد المكفول في ظل الليبرالية الجديدة هو الحق في المنافسة في السوق. ولكن حتى هذا لا يضمن الحق في أن يبدأ الجميع من نقطة الانطلاقة ذاتها وبموارد وإمكانيات متساوية. فالليبرالية الجديدة تهدف إلى تأسيس المجتمع على مبدأ المنافسة، المنافسة للحصول على السلع، لا على ضرورة التوزيع العادل للموارد والسلع.

وفقًا لنظرية الفيلسوف جون رولز فإن ما نراه عادلاً أو غير عادل يتأثر بقدراتنا الشخصية وبمصلحتنا الشخصية. فعلى سبيل المثال، سوف يزعم الأشخاص الأقوى أو الأذكى، والأكثر قدرة على المنافسة في مجالهم، أن عدم المساواة هو أمر طبيعي، ذلك لأنهم يتمتعون بمزايا وإمكانات غائبة عن غيرهم، وبالتالي من الطبيعي أن يتقدموا على حساب غيرهم. وعلى الجانب الآخر، سترى أولئك الذين لا يتمتعون بمثل هذه المزايا يرفضون هذا الفكر لأنهم يرونه غير عادل.[171] وسيطالبون بأن يقوم السوق على العدالة والمساواة وعدم التفرقة بين المتنافسين، حتى وإن كان

المشهد أشبه بمباراة كرة قدم بين فريق مانشستر يونايتيد وفريق مكون من أطفال ومرضى ورجال فوق سن الستين، يتعين على حكم المباراة أن يحكم بالعدل وأن يتبع قوانين اللعبة المعتمدة، ولكن رغم ذلك فهناك لا محالة ظلم واقع بين الفريقين بسبب تفاوت المزايا، وحتى وإن قلنا إن الأفضل هو من يستحق الفوز. نعم سيفوز بالطبع الأفضل، ولكن على أي أساس؟ فمن أجل من صممت تلك القواعد؟

هذه هي الحال بالضبط في الليبرالية الجديدة، فإن أسواق الليبرالية الجديدة مبنية هي كذلك على نظام ظالم ظُلم بيِّن. ولكن عندما نتحدث عن الأسواق، فإننا نحب أن نركز فقط على قواعد اللعبة ونخدع أنفسنا ونظن بأن الجميع متساوون وأن القواعد واحدة وتطبق على الجميع على حد سواء. وهذا صحيح وغير صحيح في آن واحد.

وهذا الإصرار على أن الجميع متساوون في السوق هو صدى للاعتقاد بأن السوق هو الضامن للحرية. كان هذا واضحًا في الخطاب الذي ألقته زيف ينسين أمام حزبها، خلال افتتاح المؤتمر الوطني الذي انعقد في الثالث من مايو 2019. ففي خطابها أشارت إلى مارجريت تاتشر ورونالد ريجان باعتبارهما أبطالاً مدافعين عن الحرية وقدوة لها. لقد رسمت خطوطًا واضحة بين حرية السوق التي ناضل من أجلها كل من تاتشر وريجان، وحرية البشر. وكان زعيم الحزب السابق كارل آي هاجين هو من

بدأ وروج لهذا النهج وأدخل هذا الفكر إلى النرويج. وأشارت في خطابها قائلة: «نحن سائرون على الخطى ذاتها ونواصل حركة الحرية ذاتها».

وكتبت المحررة السياسية هانا سكارتيفيت في مجلة «في جي» «VG» في تعليق انتقدت فيه حلم الحزب الاشتراكي: «إن إلغاء الرأسمالية يعني تدمير الرجل الحر».[172] كان دفاع سكارتفيت المستميت عن الرأسمالية كشرط أساسيٍ للحرية هو ما استفز الصحفي إرلينج بورجين للرد عليها قائلًا:

الرأسمالية هي النظام الذي سَهل التحكم في الأفراد والبلدان والأنظمة، فالرأسمالية هي النظام الذي خلق حالة من العبودية وأدى إلى استغلال ودمار البيئة بشكل هائل. فعندما هاجمت الولايات المتحدة العراق، كتبت سكارتفيت في ذلك الوقت: «نحن نؤمن بالمُثُل والأهداف التي من أجلها شن بوش الحرب ... لقد حررت آلة الحرب الأمريكية البريطانية العراق من استبداد صدام حسين». وهذه ليست المرة الأولى التي يدين فيها شعب ما بالفضل للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لحمايتهم للحرية، ولن تكون هذه المرة هي الأخيرة أيضًا. والمثير للسخرية هي أن «الحرية» التي أشادت بها سكارتفيت أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 600 ألف شخص![173]

ومن هنا، فقد تمكن اليمين السياسي من استغلال مفاهيم مثل الحرية وحرية الاختيار وتمكن من الاستيلاء عليها من يد اليساريين.

ولكن ما لم ندركه تمامًا هو كيف تمكن اليمين من ربط مفاهيم مثل الحرية وحرية الاختيار بشكل وثيق بأيديولوجية عظمت من أهمية السوق والرأسمالية، وكيف أصبح الكثير من الناس، بوعي أو دون وعي، يقبلون الفكر الذي ينص على أن السوق على وجه التحديد هو الضامن لحريتنا، تمامًا كما أكدت عليه زيف ينسين في خطابها أمام الجمعية الوطنية.

تعد الليبرالية الجديدة بتحقيق الحرية، لكن تعريفها للحرية هو أمر مختلف. فوفقًا لفكر الليبرالية الجديدة، ينعكس مبدأ الحرية، على سبيل المثال، في قدرة الفرد على اتخاذ قرار عدم العمل في وظيفة بدوام كامل، وفي كونه قادرًا على تحمل المسؤولية عن حياته الخاصة، ولكن هذا يعني أيضًا تخليه عن مزايا الرعاية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي. فالتحرر من الضرائب يعني أيضًا التحرر من التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية والقدرة على الحصول على إجازات مرضية. والسؤال هنا، من المستفيد من هذا النوع من «الحرية»؟

إن خفض إعانات الرعاية الاجتماعية يعني حرمان الفقراء من خدمات هم في أمس الحاجة إليها. فالحرية بهذا المفهوم المشار إليه سابقًا تعني التحرر من اللوائح والقوانين الحكومية. ومن ثم، فهذا النوع من الحرية قد يعطي الضوء الأخضر للجهات الفاعلة الخاصة لتنفيذ أعمالها حتى وإن كان ذلك يستتبع تلويث مياه النهر أو بناء مركز تسوق ضخم على الأراضي الصالحة للزراعة.

إن الحرية التي تعد بتحقيقها الليبرالية الجديدة هي حرية تخدم الأغنياء والأقوياء وتيسر عليهم تنفيذ سياساتهم وأعمالهم. وينعكس كل ذلك في صورة السوق الذي يسهل أشكالاً معينة من الحرية، وفقًا لقواعد معينة تخدم أولاً وأخيرًا هذا السوق.

تقول الكاتبة السويدية نينا بيورك في كتابها المعنون «سعادة أبدية» أنه يبدأ تحقيق الأحلام عندما يبدأ الفرد منا بقول: أنا غير راض. أريد شيئًا آخر.[174] لكننا لا نحلم بحرية، فنحن نحلم وفقًا لما يتوافق مع المجتمع الذي نعيش فيه والنظام الاقتصادي الذي نحيى في ظله ووفقًا لما يتوقعه المجتمع منا كأفراد. وتدعو نينا بيورك القراء للتفكر في عبارات مهمة مثل: الأنا، وحرية الاختيار، وريادة الأعمال، وتحقيق الذات، والتفرد والتميز، والمنافسة، والكفاءة، والابتكار، والإيجابية، والاستقلالية، والطموح... إلخ. فكل هذه العبارات هي في مضمونها مناقضة لأفكار وعبارات أخرى مثل: الجماعة، والتضامن، والوحدة، والتعاطف... إلخ.

ونحن نعلم أي هذه المفاهيم والعبارات يحمل معنى إيجابي وأي منها يحمل معنى سلبي، ولكن ما هي القيم التي يُنظر إليها بنظرة إيجابية اليوم؟ فنحن نعرف أيضًا أي من هذه العبارات والمفاهيم صارت تبدو وكأنها عفا عليها الزمن، ولم تعد تحمل المعنى والأثر الذي كانت تحمله سابقًا، وتستخدم فقط لوصف أولئك الذين تخلفوا عن الركب وعن مواكبة العصر. لقد تغير العالم من حولنا في فترة زمنية قصيرة دون أن ننتبه، ورغم ذلك،

فإننا نحاول أن نتكيف معه وأن نواكبه بكل طريقة ممكنة.

انظر من حولك وتأمل الآتي: ماذا تملك؟ وماذا اشتريت بالأمس، وما الذي تحلم به؟ ما مفهومك عن النجاح وتحقيق الذات في هذا العصر؟ فهذه الأسئلة والإجابات عليها تعكس المبادئ والأولويات التي يحددها المجتمع الذي نعيش فيه. فنحن نسعى دائمًا لأن نصبح مميزين وفريدين وأن نكون قادرين على التفكير خارج الصندوق. ولكن، نادرًا ما نستطيع فعل ذلك وقليل منا من يتمكن من فعل ذلك، وذلك لأننا نسير على الخطى ذاتها التي يحددها المجتمع ولا نستطيع أن نحيد عنها.

وتوضح نينا بيورك أن السوق والرأسمالية يعملان على تشكيل وعينا وذاتنا، ويمليان علينا بالمشاعر التي من المفترض أن نشعر بها والسلوكيات التي يجب أن نتصرف على أساسها.

ولكن ماذا لو كنا نريد أن نستريح من كل هذا؟ ماذا لو كان الكثير منا يفكر في أنه قد اكتفى من كل هذا الركض؟ ماذا لو قررنا أن نعمل بدوام جزئي، وأن نقلل من القروض التي نحصل عليها، وأن نصنع هدايا عيد الميلاد بأيدينا بدلاً من أن نشتريها، وألا نشتري ملابس جديدة دون داعٍ، وأن نستغني عن السفر لقضاء العطلات في أماكن أخرى؟ فلو حدث هذا حقيقة، لانتفضت وسائل الإعلام في وجهنا بسبب الانخفاض الكبير في الاستهلاك، ولبدأ رجال الأعمال والساسة في البحث عن طرق أخرى لزيادة الاستهلاك ورفع معدلات الطلب. ذلك لأنه عندما يكون الاقتصاد

قائمًا في الأساس على النمو والزيادة، فإن توقف الناس عن الاستهلاك أو تقليل نسبة الاستهلاك سيمثلان ضربة قاضية لمثل هذا النظام.

إن مجتمعنا مبني على مفهوم قديم مفاده أننا يجب أن نستهلك لإنقاذ اقتصادنا. ولكن علينا الآن أن نعمل على إنقاذ البيئة من هذا النظام الاقتصادي الذي لا يسعى وراء شيء سوى النمو وزيادة الربح، حيث يتضح لنا اليوم أن النخبة الحاكمة تولي الأولية الكبرى للسوق وتهتم بنظام السوق وتيسير أعماله على حساب البيئة، أي حتى وإن كان ذلك يستتبع تدميرًا للبيئة والطبيعة التي نعيش في خيراتها. ولكن الحقيقة هي أن فكرة النمو الاقتصادي الأبدي لا تتوافق ببساطة مع كوكبنا ومحدودية موارده.

يقول داغ أوستربيرج في كتابه المعنون «ماركس والانتقادات الأحدث للرأسمالية» إن السلطة يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة مثل القوة غير المقنعة التي تتمثل في ممارسة العنف والتهديدات من جهة، ومن جهة أخرى، السلطة التي تحظى بالدعم الكامل والموافقة التامة من قبل مجتمع ما.[175] ويوضح داغ أوستربيرج أن أكثر أشكال السلطة شيوعًا هو نوع موجود في المنتصف ما بين هذين النوعين السابقين. فلا يحصل أولئك الذين هم في السلطة على الموافقة الكاملة والدعم الكامل، لكن في الوقت ذاته لا يتنحوا عن السلطة ولا يقوم الشعب بإزالتهم من السلطة. فغالبًا ما يتسم المواطنون بالعجز ويجدون أنه من غير المجدي إظهار عدم الرضا.

ويمكنك التكيف مع الأمر الواقع أو أن تكون في صف المعارضة. ولكل خيار من هذين الخيارين ثمن. لكن الأمر معقد، وذلك لأن كون المرء ضحية للظلم يمكن أن يؤثر في حد ذاته بالسلب على وعي الفرد. وكون الفرد جزءًا من مجموعة مضطهدة؛ يمكن أن يقلل من فرصة التمرد. فعندما يزرعون بداخل أنفسنا فكرة أن التعاسة والمشاكل التي نعيش فيها نحن المتسببون فيها والمسؤولون عنها، عندها يتسلل بداخلنا الشعور بالعجز والجمود.[176]

وعندما تعبر السلطة أو النخبة الحاكمة عن رأي ما أو فكر ما، نجد أن هذا الفكر وهذا الرأي ينتشر تباعًا ويتسلل إلى داخل عقولنا. كما يصبح من الصعب علينا أن نعارض هذا الفكر أو أن نتبنى فكرًا مغايرًا لسياسي ما أو لقيادة حاكمة تتمتع بالاحترام والمكانة في مجتمعنا. ورغم ذلك، فقد أصبح الكثيرون اليوم يرون أن مفهوم «الإجماع» أو «الموافقة بالإجماع» قد فقد مصداقيته.

لقد بدأنا الآن ندرك ما تنكره أيدولوجية الليبرالية الجديدة، فبدأنا الآن نرى أن هذا النظام يقوم في الأساس على مفهوم «البقاء للأقوى»، فعندما نرى الظلم المنهج الواقع في مجتمعنا، وسياسة «فرق تسد» أو بمعنى آخر إستراتيجية التفرقة لإحكام السيطرة التي تؤثر على أي محاولات للمعارضة، حينها فقط نفهم حقيقة المجتمع الذي نعيش فيه. وحينها أيضًا نفهم السبب وراء وجود الشعبوية اليمينية وكيف أصبحنا عاجزين أمامها. ولكن في الوقت ذاته، فهذا هو الوقت الذي نستطيع فيه أن نتضامن سويًا ونبدأ في

البحث عن حلول وبدائل واقعية ومنطقية لأنظمة حكم أكثر عدالة وإنسانية وأكثر استدامة من النظام الحالي.

في السادس من مايو من عام 2019، نشر المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسة المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التابع للأمم المتحدة تقريرًا يعد الأكثر شمولاً عن حال التدهور البيئي الذي وصلنا إليه اليوم. يوضح التقرير أن ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية قد تغير وتأثر بشكل كبير بفعل البشر. وإضافة لذلك، يتعرض ثلثا المحيطات لمشكلات بيئية كارثية. كما أن مليون نوع من الكائنات الحية معرض لخطر الانقراض. كما يوضح التقرير بأننا نستخرج نحو 60 مليار طن من موارد الأرض كل عام، أي ضعف ما تم استخراجه في عام 1980. وأن هذا الاستنزاف للطبيعة ومواردها سوف يستتبع في نهاية المطاف فناء الإنسانية.

ولكن النقطة الأكثر إثارة للدهشة في هذا التقرير هو أن الأمم المتحدة تعتقد أننا ما لم نبتعد عن نموذج سياسة النمو الاقتصادي، فلن نتمكن حتى من تعديل مسارنا للعمل على تحقيق كوكب مستدام. إن هذا الاستنتاج الذي خلُصت إليه تلك الدراسة هو خطير للغاية. ولطالما كانت تلك الأفكار موجودة بالفعل، ولكن على مستوى الدوائر الصغيرة، وبالتحديد في الدوائر اليسارية، التي كانت ضد نموذج النمو الاقتصادي حتى من قبل حدوث ذلك التدهور الذي وصلت إليه أزمة المناخ.

ولكن الخطاب السائد الآن أصبح مختلفًا، فحتى الصحف العامة أصبحت تكتب وتنشر حقيقة أنه لا يمكننا حل أزمة المناخ بالاعتماد على سياسة «النمو الأخضر» أي (إستراتيجية تعزيز النمو الاقتصادي مع ضمان الحفاظ على الثروات الطبيعية).[177] كما أصبح السياسيون المنتمون لحزب المحافظين يتحدثون هم أيضًا عن مفهوم «الاقتصاد الدائري» (المعني بالحد من الهدر والاستخدام المستمر للموارد). وفي عام 2019، عقدت الكثير من الاجتماعات لمناقشة قضية المناخ والبيئة، وحضرها الكثيرون حتى أولئك الذين كانوا معارضين لهذا التوجه. وصرح أحد السياسيين اليمينيين، خلال إحدى تلك المناظرات، أنه يتعين علينا أن نجعل هذه المناقشات والاجتماعات المنصبة على قضية البيئة والمناخ أمرًا مجديًا. وهذا ممكن. ولكن، ماذا لو لم تؤتِ هذه الاجتماعات وهذه المناقشات ثمارها بالطريقة التي اعتدنا عليها أن تؤتي الأشياء ثمارها؟ في جميع الأحوال يجب أن نسير في هذا الاتجاه. ولكن، كيف سنتمكن من إشراك رجال الأعمال في هذا المسار، مثل الشركات المصنعة للتكنولوجيا، التي زودتنا في العقود الأخيرة بأجهزة ذات عمر افتراضي قصير والتي يصعب إصلاحها إذا ما أصابها أي تلف، كيف نجعل هؤلاء المصنعين يساعدوننا في شراء أجهزة أقل وأكثر كفاءة؟ أعتقد أننا لن نستطيع أن نحقق ذلك دون تحدي النظام نفسه الذي يعمل هؤلاء تحت مظلته.

من الممكن إحداث هذا التغيير. لكن لن يكون هذا التغيير ممكنًا وقابلًا للتحقيق إلا عندما ندرك بحق ما يتعين علينا تغييره وأولئك

الذين يجب علينا أن نعارضهم، وأن نحارب ضدهم. كما يتعين علينا أن نكون على علم بالبدائل. فيجب علينا أن نكون قادرين على انتقاد سياسة اقتصاد السوق، تمامًا مثلما قال كارل بولاني في عام 1944:

«إن القضاء على سياسة اقتصاد السوق قد تؤدي إلى خلق عصر جديد من الحرية أعظم من أي عصر مضى. فوجود اللوائح وتطبيق القوانين والرقابة سيستتبعه ضمان الحرية للجميع، وليس فقط لفئة قليلة. لكن هناك عقبة تقف في هذا المسار وهي «عقبة أخلاقية»، فتلك الرقابة وتلك السلطة هما في حد ذاتهما قد تكونان عائقًا يقلص من الحرية. فالأعمال التجارية الحرة والملكية الخاصة هما أساس الحرية .... لذا، فالليبراليون يرون أن الحرية تعني القدرة على الحفاظ على السوق الحر».

علينا أن نعمل سويًا من أجل تأسيس عالم أكثر عدالة. علينا أن نوحد مساعينا في النقابات العمالية، وفي الحركات البيئية، وفي الحركات الاجتماعية، والأحزاب السياسية، والمنظمات النسوية... إلخ. يجب أن نجد نظامًا بديلاً وسياسة اقتصادية جديدة، سواء أكانت تسمى «بالاقتصاد الدائري» أو كانت سياسة اشتراكية أو سياسة مستدامة. فمن دون إحداث تغيرات في الاقتصاد والسياسة الاقتصادية، فسيكون من الصعب أن نتخذ الإجراءات والتدابير التي سوف تكون في صالح الحفاظ على البيئة والمناخ.

يمكننا تحقيق ذلك التغيير، علينا فقط أن نوحد صفوفنا، وأن

نستعيد السلطة من الأسواق لكي نتكمن مرة أخرى من إعطاء الأولوية للبشر وللحفاظ على البيئة والطبيعة. إن الديمقراطية السياسية تقوم على أساس الحلول الجماعية. ولكن، إذا أردنا حل كل هذه المشكلات، فيجب أن نعي أنه لا يتعين علينا فقط محاربة السياسات والممارسات التي تستنفد الموارد الطبيعية وتستغل البشر، ولكن يتوجب أيضًا علينا محاربة الليبرالية الجديدة التي تتلاعب بأفكارنا وتعمل على تغيير قيمنا ومشاعرنا وأرواحنا.



مراجع وهوامش

1-Tomas Tranströmer sa i et sjeldent intervju at dette trykket skyldes statsmakten og kommersielle krefter «som på ett braskande sätt försöker styra oss. «Och hela denna tidsanda, hela massmedietrycket också. Det gemensamma för alla dessa olika tryck, det är at dom riktar sig mot det som er individuelt. Känsligt. Det som är det personliga i djupaste mining.» Gjengitt i en kronikk av høgskolelektor Ragnhild Fjellro i Klassekampen 19. november 2012.

2-Karl Polanyi (2012), Den liberale utopi, s. 63.

3-Yuval Noah Harari (2016), Sapiens - en innføring i menneskehetens historie s. 302.

4-Som forklart i blant annet Ola Innset (kommer 2020). Nyliberalismens historie i Norge.

5-https://www.vg.no/nyheter/innenriks/i/4dev9q/ga-milliarder-i-skattelette-fikk-null-effekt

6- Daværende leder av Tankesmien Agenda Marte Gerhardsen i Dagsavisen 18.2.2016

7- Ola Innset (2017) Reinventing Liberalism. Early Neoliberalism in Context, 1920 - 1947. Department of History and Civilization of the European University Institute.

8- 1935 var også året for inngåelsen av den første Hovedavtalen mellom Arbeidernes faglige landsorganisasjon i Norge (LO) og Norsk Arbeidsgiverforening (NAF). Etter opprivende år med streiker, arbeidskonflikter og sosial uro hadde kapitalistene og arbeiderne kommet hverandre i møte og

inngått et kompromiss. Som beskrevet hos Ola Innset (kommer 2020). *Nyliberalismens historie i Norge.*

9- «New Deal er navnet på president Franklin Delano Roosevelts reformprogram i USA. New Deal omfatter særlig årene 1933-1938 da det ble ført en aktiv reformpolitikk, men begrepet brukes også om hele Roosevelts presidenttid fra 1933 til 1945. I 1933 ble Franklin Delano Roosevelt valgt til amerikansk president på et statlig program for å løse krisen som blant annet hadde ført til 13 millioner arbeidsledige i landet. New Deal, dvs. «ny giv» eller «ny utdeling av kortene», var Roosevelts slagord, og i praksis kom han til å gjennomføre dramatiske forandringer i det amerikanske samfunnet. På kort sikt dreide New Deal seg om innføringen av en rekke tiltak for å avhjelpe krisen: Bankene fikk hjelp, unge arbeidsledige kom med i statlig støttede programmer,

kommuner ble hjulpet økonomisk, bønder med gjeldsproblemer fikk støtte, statlig næringsvirksomhet ble igangsatt, og nye og spekulasjonsregulerende aksjelover ble vedtatt i Wall Streets hjemland.» Kilde: Wikipedia.

10- «Som navnet mer enn antyder så har post-keynesiansk økonomisk teori sitt utspring hos John Maynard Keynes (1883-1946) som i 1936 utga sitt hovedverk A general theory of employment, interest and money (På norsk: Allmenn teori om sysselsetting, rente og penger (2011). Teorien ble utformet som et svar på den økonomiske krisen som fant sted på slutten av 1920-tallet. Boken ga grunnlaget for det som ganske raskt etterpå ble kalt for keynesianisme, selv om det allerede i de første anmeldelsene av boken sto strid om hva denne keynesianismen besto i. Keynes selv var en meget driftig markedsfører av sine ideer, både innen akademia og som spesialrådgiver for regjeringen under krigen hvor han anvendte sine teorier særlig på hvordan Storbritannia best kunne finansiere de enorme kostnadene krigen medførte. I 1944 var han også, sammen med amerikaneren Harry Dexter White, hovedarkitekt for den såkalte Bretton Woods-avtalen, som etablerte Verdensbanken og Det internasjonale pengefondet og som ga et viktig grunnlag for den lange vekstperioden i vestlig økonomi fra 1946 og frem til begynnelsen av 1970-årene». Kilde: rethinkingeconomicsnorge.no 5.5 2019.

11- Ola Innset beskriver at nyliberalistenes kritikk av demokratiet var på et mer prinsipielt plan enn motstand mot ineffektivitet og parlamentarisk krangling. I likhet med Carl Schmitt, kjent som Det tredje rikets «kronjurist», mente nyliberalistene at demokrati med allmenn stemmerett gjorde staten til en fange av folket. I Ola Innset (kommer 2020). Nyliberalismens historie i Norge.

12- Ola Innset (2017) Reinventing Liberalism. Early Neoliberalism in Context, 1920 - 1947. Department of History and Civilization of the European University Institute.

13- Laissez faire eller laissez-passer, egentlig laissez-nous faire eller laissez-nous passer, betyr å la folk få produsere hva de vil, og la varene få passere. Begrepet er utformet av den franske forretningsmann Vincent de Gourney på midten av 1700-tallet. Fra begynnelsen av 1800-tallet brukt som slagord for den økonomiske liberalisme, ifølge snl.no. Karl Polanyi skriver i klassikeren Den liberale utopi fra 1944 at teorien rundt laissez-faire ikke nødvendigvis harmonerte med den faktiske virkeligheten. For eksempel ble det brukt statlig makt, for å sikre at det frie handelssystemet skulle flyte fritt. Staten fikk med andre ord redskaper for å administrere den påstått frie handelen. Det ble også

innført lover og regler rundt handel, samt krav fra arbeiderbevegelse eller bondestand. Slike grenser rundt handelsvirksomhet kunne i sin tid irritere mang en liberaler. Om økonomien gikk dårlig, var det gjerne slike regler som fikk skylden. Tanken bak laissez-faire, var at dette ville gi både mer velstand og harmoni, til folk flest. Før begrepet trickledown ble funnet på, var det likevel trickledown man håpet på gjennom laissez-faire.

14- Store Norske Leksikon: «Innenfor politisk filosofi er liberalismen den dominerende retningen. Den er likevel ingen enhetlig retning, og dens tilhengere har en rekke ulike syn på sentrale spørsmål. Liberalismen ble først utformet i England på 1600-tallet, med Thomas Hobbes (1588-1679) og John Locke (1632-1704) som sentrale premissleverandører. Begge var opptatt av å legitimere statsdannelsen som en frivillig kontraktsinngåelse mellom individer. Dette er liberalismens kjerne - at individer går foran samfunnet.». Kilde: snl.no

15- Oscar Dybedahl, Sigurd Hverven, Ola Innset, Mímir Kristjánsson (red.) (2017). Ingen mennesker er født frie. Kritikk av liberalismen

16- I Domenico Losurdo (2014), Liberalism. A counter-history.

17- Ibid. s. 6.

18- I USA fikk ikke svarte reell mulighet til å stemme før i 1965, etter at Civil Rights Act forbud utilslørt rasediskriminering i 1964, og Voting Rights Act satte en stopper for eksplisitt diskriminerende valgpraksis i 1965. Disse lovene var nødvendig etter at de såkalte Jim Crow-lovene hadde holdt afro-amerikanere undertrykket i 100 år etter at slaveriet ble avskaffet i 1864. Selv om afro-amerikanere teoretisk sett hadde mulighet til å stemme også under Jim Crow, var det å stemme forbundet med livsfare, vold, trusler og juks - som at de fikk oppgitt feil oppmøtedag. Århundrer med slaveri og diskriminering fjernes ikke over natten på grunn av endringer i lovverk. Borgerrettskampen på 1950- og 60-tallet forteller om grov undertrykkelse og diskriminering av landets afro-amerikanske befolkning på tross av offisielle rettigheter. Skilt med «No Dogs nor Negroes allowed» var vanlig. Segregering mellom svarte og hvite ble sett på som sunn fornuft. Hvite som støttes svartes kamp, ble latterliggjort over middagsbordet som naive og urealistiske når de argumenterte for at svarte og hvite kunne og burde leve sammen som likeverdige amerikanske borgere. Og alt dette, i the land of the free, dette mytiske landet, som Donald Trump drømmer seg tilbake til, da Amerika var «great». Selv om mye har endret seg til det bedre i dag, vet vi at den foregår massiv diskriminering i USA. Politivold mot svarte

er godt kjent, studier der svarte og hvite søker samme jobber, men der de hvite kommer dobbelt så ofte på intervju, likeså. Det samme gjelder om det skal søkes på å få leie husvære. Det kan, som vi vet, være svært langt mellom liberale idealer, og markedets påståtte likebehandling, og folk virkelighet, også i dag.

19- Walter Lippmann distanserte seg fra miljøet i Paris i etterkant, og begynte jobbe med andre ting. Han ble invitert av Hayek til møtet i Sveits i 1947, men takket nei. Det er uklart hvorfor. Han ga senere uttrykk for at han ikke likte Hayeks prosjekt.

20- https://www.theguardian.com/sustainable-business/nestle-peter-brabeck-attitude-water-change-stewardship

21- Litt interessant i den store sammenheng kan det være å huske at Farmand ble overtatt av Hoffs sønn Ole-Jacob, som dro magasinet i retning av Fremskrittspartiets tankegods. I 1989 ble Farmand nedlagt. Doktorgraden til Trygve J.B. Hoff fra 1938 handlet om det ineffektive i sosialistiske planøkonomier. Hoff mente at næringslivet måtte være så fritt fra regulering som mulig, for da ville åndslivet også nyte den samme friheten. I lederen sin første utgave av Farmand fra 1935 skrev han: «Vi ser ikke kun på denne kamp for næringslivets frihet fra et økonomisk standpunkt. Vi betrakter den som et ledd i kampen for den personlige frihet og talefriheten. Både i diktaturstatene og her hjemme går kampen mot næringslivets frihet hånd i hånd med kampen mot den personlige frihet og ytringsfriheten.»

22- Forfatterens oversettelse. Originalteksten ligger på Mont Pelerin Society sin hjemmeside: https://www.montpelerin.org/statement-of-aims/

23- Ola Innset (2017) Reinventing Liberalism. Early Neoliberalism in Context, 1920 - 1947. Department of History and Civilization of the European University Institute.

24- Forfatterens oversettelse. Artikkelen ligger blant annet på http://mises.org : https://mises.org/sites/default/files/Intellectuals%20and%20Socialism_4.pdf
Originalt sitat:

«We must make the building of a free society once more an intellectual adventure, a deed of courage. What we lack is a liberal Utopia, a program which seems neither a mere defense of things as they are nor a diluted kind of socialism, but a truly liberal radicalism».

25- Andrew Gamble (1996) Hayek - The Iron Cage of Liberty, Polity Press, s. 26-49.

26- Som forklart av Ola Innset i Røyst 4, 2015.

27- Åtte medlemmer fra Mont Pelerin Society har vunnet det som offisielt heter Nobel Memorial Prize in Economic Sciences: Friedrich Hayek, Milton Friedman, George Stigler, Maurice Allais, James M. Buchanan, Ronald Coase, Gary Becker og Vernon Smith.

28- 1968 ble det, over 70 år etter Alfred Nobels død, plutselig innstiftet en ny nobelpris i økonomi.

Det var Sveriges Riksbank som stod bak opprettelsen av nobelprisen. Den svenske Riksbanken besluttet i 1968 å bruke deler av sitt overskudd til å opprette en pris for økonomisk forskning. Ulikt de fleste andre sentralbanker, også den norske, ble den svenske Riksbankens underlagt demokratisk styring allerede før Den andre verdenskrig. Det var imidlertid langt fra alle økonomer i den svenske riksbanken som var begeistrede for det, og Riksbanken var styrt av økonomer som var sterkt kritiske til de svenske Socialdemokraternas økonomiske politikk, mange av dem med tilknytning til det nyliberalistiske nettverket. Tross motstand fra Riksdag og regjering annonserte banken opprettelsen av prisen, attpåtil som en Nobelpris. Under sterkt press hadde Nobelstiftelsen og Nobels etterkommere motvillig gått med på at Riksbanken kunne oppkalle en pris etter Alfred Nobel, så lenge de sørget for at den nye prisen og de virkelige nobelprisene ikke ble sammenblandet. Prisen ble derfor hetende «Sveriges Riksbanks pris i ekonomisk vetenskap till Alfred Nobels minne», men i løpet av noen år var sammenblandingen så godt som komplett. Kilde: Innset (2020), s. 69.

29- Beskrevet i Ola Innset, (kommer 2020). Nyliberalismens historie i Norge.

30- Ibid.

31- Naomi Klein (2008), Sjokkdoktrinen, s. 73.

32- Ibid.

33- Ibid., s. 91.

34- Ibid., s. 96.

35- New York Times, 2.10.1975. Artikkelen kan leses her: http://www.nytimes.com/1975/10/02/archives/for-which-we-stand-ii.html?_r=0

36- Aktivister fra venstresiden protesterte og ropte i salen, ikke minst på grunn av Friedmans involvering i Chile i etterkant av Pinochets kupp. Klipp av dette finnes på youtube.

37- Verdensbanken og Det Internasjonale Pengefondet låner dem penger, men ikke uten betingelser. Disse betingelsene ble kjent som strukturtilpasningsprogrammene,

det vil si at utviklingslandene forpliktet seg til å kutte i offentlig velferd for å få lån, og samtidig slippe inn private aktører fra andre land for å overta tjenestene. I praksis betyr «kutt i offentlige tjenester» å legge ned helsestasjoner, si opp leger, legge ned skoler, stanse veiutbygging, si opp kommunalt ansatte, og så videre. Mye av protestene mot Verdensbanken og IMF på 1990-2000-tallet, var kritikk av dette.

38- Østerud og Steen I Per Kristian Mydske, Dag Harald Claes og Amund Lie (red.) (2007), Nyliberalisme - ideer og politisk virkelighet, s. 191.

39- Ibid.

40- Som forklart av Ole Jacob Madsen i Agora 2011/1, s. 97.

41- Pierre Bourdieu i Le Monde Diplomatque English Edition, des. 1998.

42- Ola Innset, (kommer 2020). Nyliberalismens historie i Norge.

43- Slik Arne Johan Vetlesen beskriver I Agora 1/2011, s. 6.

44- Et eksempel på slik kodet rasisme, også kjent som «hundefløyte-politikk» (når du blåser i en fløyte som ingen kan høre, unntatt dem som er med på de underliggende kodene), er Reagans berømte utsagt om «velferdsdronninger» som kjørte Cadillac. For dem som hørte lyden av hundefløyten, var dette uten tvil ment å peke på svarte fattige som Reagan mente misbrukte velferdsgoder. Men Reagan og hans folk kunne like fullt blånekte på at dette handlet om rase, for de hadde jo ikke sagt noe om det i uttalelsen. Men de som hørte hundefløyten gjenkjente koden.

45- David Harvey i tidsskriftet Agora 1/2011.

46- Ibid.

47- Gjengitt I Rose og Heidar I Per Kristian Mydske, Dag Harald Claes, og Amund Lie (red.) (2007), Nyliberalisme - ideer og politisk virkelighet, s. 282.

48- Verdensbanken og IMF ble også sterkt preget av Reagans ideer, og landene som søkte om støtte fra disse institusjonene ble påkrevd å liberalisere økonomiene sine dersom de ville ha sårt trengte lån, slik at utenlandske investorer kunne komme på banen og etablere seg med private tilbud i andre land, også innen velferdstjenester som helse. Altså, det motsatte av den politikken som kalles proteksjonisme, som i stor grad sikret norske verdier på norske hender, for eksempel slik vi klarte det innen oljesektoren. Det var faktisk gjennom disse såkalte strukturtilpasningsprogrammene fra Verdensbanken eller IMF flere av oss som var opptatt av forfattere som Naomi Klein, eller var aktive i Attac eller

World Social Forum, rundt 2000-tallet, først ble kjent med nyliberalisme.

49- Slik Arne Johan Vetlesen beskriver i Agora 1/2011, s. 5.

50- «Bretton Woods-institusjonene Verdensbanken og Det internasjonale pengefondet (IMF) fulgte nyliberalismens tanker om å privatisere statseiendom i mange utviklingsland - ikke minst i Latin-Amerika. Privatiseringsprosessen ble fulgt opp med strukturtilpasningsprogram og landbaserte strategier for fattigdomsbekjempelse (PRSP) (Poverty Reduction Strategy Papers).» Kilde: BistandsWiki. BistandsWiki er et nettbasert oppslagsverk på norsk for bistandsarbeidere og folk som er spesielt interessert i bistand og utvikling.

51- Tore Linne Eriksen (kommer 2019). Afrika. Fra de første mennesker til i dag.

52- Østerud og Steen i Per Kristian Mydske, Dag Harald Claes, og Amund Lie (red.) (2007), Nyliberalisme - ideer og politisk virkelighet, s. 199.

53- Som beskrevet av Lars Mjøset i Agora 2011/1.

54- https://www.nrk.no/ytring/fra-kommunisme-til-kapitalisme-1.12612489

55- Store Norske Leksikon: «Finanskrisen i USA 2008-2009 var en nedgang og krise som oppsto i finanssektoren i USA fra 2008. Finanskrisen spredde seg verden over og ble etterfulgt av en betydelig nedgang i realøkonomien. Etter en langvarig oppgangsperiode i amerikansk økonomi var det en overdreven tro på fortsatt vekst i boligprisene, og mange husholdninger ble innvilget større boliglån enn de kunne betjene. Deregulering av lovverket gjorde det mulig for finansinstitusjonene å dele opp lån med dårlig sikkerhet og selge dem videre som verdipapirer til investorer i pengemarkedet. Slike sammensatte spareprodukter var en viktig bakenforliggende årsak til krisen.» Kilde: snl.no.

56- Antonio Gramsci (1971) Selections from the Prison Notebooks.

57- New York Times, 11.9. 2002. Gjengitt i tekst av David Harvey i tidsskriftet Agora 1/2011: Nyliberalisme.

58- Som beskrevet i Oscar Dybedahl, Sigurd Hverven, Ola Innset, Mimir Kristjansson, (red.) (2017). Ingen mennesker er født frie. Kritikk av liberalismen. s. 65.

59- Ibid., s. 80.

60-https://www.independent.co.uk/news/uk/politics/neoliberalism-is-increasing-inequality-and-stunting-economic-growth-the-imf-says-a7052416.html

61- Rapporten: Neoliberalism: Oversold? Finance and Development, June 2016, Vol. 53, No. 2 Lenke: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2016/06/ostry.htm

62- http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2016/06/pdf/ostry.pdf.

63- Åse Gruda Skard (1948/2009) Ungene Våre, s. 216.

64- Som forklart i Andrew Heywood (1992), Political Ideologies. s. 11-12.

65- Kronikk i Morgenbladet 15.4.2016.

66- Tilsvar i Morgenbladet 22.4.2016

67- Professor i historie, Knut Kjeldstadli, skriver om dette: «Da Arbeiderpartiet vendte tilbake til regjeringskontorene i 1986 etter fem år i opposisjon, ble det snart klart at partiledelsen var villig til å føre en økonomisk politikk som ikke lenger hadde full sysselsetting og arbeidernes interesser som hovedmål. Brundtland-regjeringene som fulgte (1986-89 og 1990-1996) hadde innsparinger og kutt som hovedfokus. Utgangspunktet var det økonomiske kaoset den borgerlige Willoch-regjeringen (1981-1986) etterlot seg, med massive handelsunderskudd og kriserammede finansmarkeder i kjølvannet. Statsminister Brundtland og Ap-regjeringen tvang gjennom drastiske tiltak for å stabilisere økonomien og gjenvinne konkurranseevnen.» I Mydske, Claes og Lie (red.) (2007).

68- Hellevik og Knutsen i Per Kristian Mydske, Dag Harald Claes, og Amund Lie (red.) (2007), Nyliberalisme - ideer og politisk virkelighet, s. 247.

69- http://conservativehome.blogs.com/centreright/2008/04/making-history.html

70- Artikkelen Tony Blair: My job was to build on some Thatcher policies på bbc.com 8.4.2013. https://www.bbc.com/news/av/uk-politics-22073434/tony-blair-my-job-was-to-build-on-some-thatcher-policies

71- http://www.dagsavisen.no/innenriks/ikke-sant-i-1985-ikke-sant-i-dag-1.398992

72- Thorbjørn Jagland i Kåre Willoch - et debattskrift (2008), gjengitt i Ola Innset, (kommer 2020). Nyliberalismens historie i Norge.

73- «Snillisme er et begrep som særlig henviser til bedriftsledere og myndigheter. Det er misforstått snillhet som går ut på å være overdrevent forståelsesfull og imøtekommende, ofte av frykt for å ta upopulære avgjørelser.

Begrepet ble første gang tatt i bruk på lederkonferanser på slutten av 1970-årene av bedriftsrådgiver Gisle Espolin-Johnson. Siden er begrepet brukt i samfunnsdebatter og om individers holdninger både i media og i Stortingsalen, særlig etter at Rune Gerhardsen satte begrepet på dagsordenen ved sin bok *Snillisme på norsk* i 1991.» Kilde: Wikipedia.

74- Det var Stortingsmelding nr. 35, 1994-1995, Velferdsmeldinga, som ga en presentasjon av arbeidslinjen.

75- Som beskrevet i Lysestøl og Eilertsen, Den nyliberale revolusjonen (2002), s. 102.

76- Som beskrevet blant annet av Arne Johan Vetlesen og Thomas Hylland Eriksen, Morgenbladet 29.4 2016.

77- I Per Kristian Mydske, Dag Harald Claes, og Amund Lie (red.) (2007), Nyliberalisme - ideer og politisk virkelighet.

78- Som beskrevet av Magnus Marsdal og Bendik Wold (2005). Tredje venstre: for en radikal individualisme.

79- Eli Berg (2012/ 2015) På helsa løs. Økonomifokuset i norske sykehus og Hold munn eller gå! Makt og avmakt i helsevesenet.

80- Simon Malkenes (2014) Bak fasaden i Osloskolen.

81- Linn Herning (2015) Velferdsprofitørene.

82- Ibid.

83- Bergens Tidende 23.5.2015.

84- Nanna Kildal i Karen Christensen og Liv Johanne Syltevik (2009) Kvinners arbeid

85- Ibid., s. 61.

86- Som gjengitt i en kronikk av Sigurd Hverven i Klassekampen 4.8.2015.

87- Les intervjuet her: http://www.margaretthatcher.org/document/104475

88- Simen Tveitereid (2018), Et fritt liv, s. 21.

89- Mark Fisher i et essay i 6.10 1979: Capitalism and Bipolar Disorder: https://k-punk.org/october-6-1979-capitalism-and-bipolar-disorder/ Også gjengitt i jacobinmag.com, 13.11.2018: https://jacobinmag.com/2018/11/mark-fisher-capitalist-realism-vampires-castle-kpunk

90- Som gjengitt i Jacobin Magazine 13.11/2018, The Gospel According to Mark Fisher: https://jacobinmag.com/2018/11/mark-fisher-capitalist-realism-vampires-castle-kpunk

91- I boken Capitalist Realism skriver Fisher om «den utbredte oppfatningen av at det ikke finnes alternativer til kapitalismen.» Det er, skriver han, en resignasjon at vi nå tror at nyliberalismen er det eneste som gjelder. Mark Fisher (2009). Capitalism Realism. Is There No Alternative?

92- I artikkelen How mindfulness privatised a social problem i New Statesman, 17.7.2019:https://www.newstatesman.com/politics/health/2019/07/how-mindfulness-privatised-social-problem

93- Ronald Purser (2019) McMindfulness: How Mindfulness Became the New Capitalist Spirituality.

94- Austerity and inequality fuelling mental illness, says top UN envoy i The Guardian 24.6.2019:https://www.theguardian.com/society/2019/jun/24/austerity-and-inequality-fuelling-mental-illness-says-top-un-envoy

95- Alain Ehrenberg (2016), The Weariness of the Self: Diagnosing the History of Depression in the Contemporary.

96- David Harvey (2011), Enigma of Capital Harvey.

97- http://blogs.lse.ac.uk/politicsandpolicy/55395-2/

98-http://platform-hnu.nl/wp-content/uploads/2015/05/gill-breaking-the-silence-2.pdf

99- Simen Tveitereid (2018), Et fritt liv s. 188.

100- Ibid.

101- https://www.harvestmagazine.no/artikkel/nar-hvile-blir-motkultur

102- Blant annet i Will Davies (2014). The Limits of Neoliberalism.

103-https://www.theguardian.com/commentisfree/2014/sep/29/neoliberalism-economic-system-ethics-personality-psychopathicsthic

104- Paul Verhaeghe (2014). What about me? The struggle for identity in a market-based society

105- https://www.manifesttidsskrift.no/takle-stress-eller-protestere-mot-press/

106- Sosiologen Pierre Bourdieu spurte om ikke nyliberalismens prosjekt rett og slett er et program for å ødelegge kollektive strukturer (som fagbevegelsen) med evne til å ødelegge for det den rene markedet. Bekymret så han hvordan arbeiderbevegelsen ble forført av nyliberalismen gjennom snakk om den individuelle arbeidstaker, personlige lønnsavtaler, omstilling, fleksibilitet og videreutdanning. Forklart av Ole Jacob Madsen i Agora 2011/1 s. 97.

107- Tapet av kollektive narrativer er beskrevet flere ganger i Klein (2008).

108- I Jennifer M. Silva (2015) Coming Up Short: Working-Class Adulthood in an Age of Uncertainty.

109- Begrepet sosiologisk fantasi ble lansert av den amerikanske sosiologen C. Wright Mills i boken The Sociological Imagination fra 1959 for å beskrive hvordan sosiologien som fag kan bidra til at man forstår hvordan samfunnet rundt deg påvirker ditt personlige liv og hverdagsliv.

110- Arne Johan Vetlesen og Rasmus Willig (2018), Hva skal vi svare våre barn?

111- Som forklart av Arild Linneberg i Klassekampen 3.8.2019.

112- «Never have we been so free. Never have we felt so powerless.» I Zygmunt Bauman (2000), Liquid Modernity.

113- Dany-Robert Dufour (2007). The art of Shrinking Heads; The New Servitude of the Liberated in the Era of Total Capitalism.

114- https://www.manifesttidsskrift.no/takle-stress-eller-protestere-mot-press/

115- Arne Johan Vetlesen og Per Bjørn Foros (2015), Angsten for oppdragelse. Et samfunnsetisk perspektiv på dannelse.

116- https://morgenbladet.no/aktuelt/2016/05/diagnosen-som-eser-ut

117- Tidsskrift for Norsk Psykologforening nummer 9/2015.

118- Fra introduksjonen til A Tale of two cities. Charles Dickens, 1859.

119- Nancy Fraser (2013). Fortunes of Feminism: From State-Managed Capitalism to Neoliberal Crisis.

120- Som vist på NRKs dokumentar Kampen om tiden, på Brennpunkt i april 2014: https://tv.nrk.no/serie/brennpunkt/2014/MDUP11000614

121- https://www.bt.no/btmeninger/debatt/i/l1z459/det-er-ikke-moralisme-aa-oenske-flere-heltidsstillinger

122- Gjengitt i Tveitereid (2007), s. 138.

123- I et foredrag på Skjervheimseminaret 15/16.9 2018: https://skjervheimseminaret.no/

124- Gjengitt i artikkelen One in 200 people is a slave. Why? I The Guardian 25.2 2019: https://www.theguardian.com/news/2019/feb/25/modern-slavery-trafficking-persons-one-in-200

125- Fortalt til Jay Shetty i videoen «Before you go shopping, watch this»: https://www.youtube.com/watch?v=yBDp7FOpphw

126- Ifølge UNCTAD (UN Conference on Trade and Development). Gjengitt i artikkelen FN-rapport: Klesindustrien står for større utslipp enn fly og skip i Aftenposten 1.6.2019: https://www.aftenposten.no/norge/i/9vrE8d/FN-rapport-

Klesindustrien-star-for-storre-utslipp-enn-fly-og-skip#&gid=1&pid=1

127- Ibid.

128- Ibid.

129- I artikkelen - De som lever i vedvarende rikdom gjennom hele livet, er blant de aller mest isolerte her i landet i Forskning.no, 15.10.18: https://forskning.no/sosiale-relasjoner/de-som-lever-i-vedvarende-rikdom-gjennom-hele-livet-er-blant-de-aller-mest-isolerte-her-i-landet/1248448

130- I kommentaren Peder Kjøs: Er rike folk flinkere enn andre? I VG 24.7.2017: https://www.vg.no/nyheter/innenriks/i/vmKykB/peder-kjoes-er-rike-folk-flinkere-enn-andre

131- I Personality and Social Psychology Bulletin, januar 2014. Les om studiet her: https://matrix.berkeley.edu/research/are-wealthy-more-narcissistic

132- Karl Polanyi (2012), Den liberale utopi, s. 204.

133- Som en kommentar til rapporten sa Kirkens Nødhjelp til nyhetsbyrået NTB at de rikeste betaler mindre skatt enn på flere tiår. Artikkelen Oxfam: Økonomisk ulikhet i verden er helt ute av kontroll fra NTB 21.1.2019: https://www.dagsavisen.no/verden/oxfam-okonomisk-ulikhet-i-verden-er-helt-ute-av-kontroll-1.1264537

134- Gjengitt i artikkelen i forskning.no 8.7.2017: https://forskning.no/sosiale-relasjoner/de-som-lever-i-vedvarende-rikdom-gjennom-hele-livet-er-blant-de-aller-mest-isolerte-her-i-landet/1248448

135-Rapporten:https://www.oecd.org/g20/topics/employment-and-social-policy/The-Labour-Share-in-G20-Economies.pdf

136- Referert i artikkelen Inequality driving 'deaths of despair' på bbc.com 14.5.2019: https://www.bbc.com/news/education-48229037

137- Som rapportert i unilad.co.uk 28.4.2019 i artikkelen More Than 300 Overworked NHS Nurses Have Died By Suicide In Just Seven Years: https://www.unilad.co.uk/health/more-than-300-overworked-nhs-nurses-have-died-by-suicide-in-just-seven-years/

138- Blant annet bøkene The Impact of Inequality: How to Make Sick Societies Healthier (2006), bestselgeren The Spirit Level: Why Greater Equality Makes Societies Stronger (2011) og The Inner Level: How More Equal Societies Reduce Stress, Restore Sanity and Improve Everyone's Well-Being (2019).

139- Artikkelen Peter Mandelson gets nervous about people getting 'filthy rich' i The Guardian 26.1.2012: https://www.theguardian.com/politics/2012/jan/26/mandelson-people-getting-filthy-rich

140- https://morgenbladet.no/ideer/2017/12/hvem-drepte-faren-min

141- Ibid.

142- Ibid.

143- Ibid.

144- I artikkelen Austerity to blame for 130,000 'preventable' UK deaths - report i The Guardian 1.6.2019; https://www.theguardian.com/politics/2019/jun/01/perfect-storm-austerity-behind-130000-deaths-uk-ippr-report

145- Opprinnelig trykket i Klassekampens Bokmagasinet 26.1.19.

146- Ibid.

147- Artikkelen - Verden har mistet evnen til å stå opp mot grådige stor-selskaper i Agenda Magasin 16.5.2019. https://agendamagasin.no/intervjuer/verden-mistet-evnen-a-sta-gradige-stor-selskaper/

148- Ibid.

149- Fra essayet «Hvem drepte faren min?» av Edouard Louis i Morgenbladet 22.12.17.

150- Gjengitt i Meg Luxtons tekst i Susan Braedley og Meg Luxton, Meg (red.) (2010). Neoliberalism and everyday life.

151- Jonathan Tepper og Denise Hearn (2018), The Myth of Capitalism: Monopolies and the Death of Competition.

152- Ibid.

153- Karl Polanyi (1944), Den liberale utopi, s. 107.

154- Nancy Fraser (2018), Capitalism, a conversation in critical theory.

155-Partene i arbeidslivet er arbeidstakerorganisasjonene (LO, YS, Unio, Akademikerne), arbeidsgiverorganisasjonene (NHO, KS med flere), og staten.

156- Arne Johan Vetlesen og Rasmus Willig (2018). Hva skal vi svare våre barn? s. 76.

157- Gjengitt hos Simen Tveitereid (2018), Et fritt liv, s. 95.

158- Ibid., s. 45.

159-https://www.sv.uio.no/sai/english/research/projects/overheating/publications/overheated-world.pdf

160- Ecological grief as a mental health response to climate change-related loss,

Ashlee Cunsolo og Neville R. Ellis i Nature, 3.4.2018: https://www.nature.com/articles/s41558-018-0092-2

161- Artikkelen Much shorter working weeks needed to tackle climate crisis - study i Guardian 22.5.2019; https://www.theguardian.com/environment/2019/may/22/working-fewer-hours-could-help-tackle-climate-crisis-study

162- Slik filosofiprofessor Arne Johan Vetlesen skrev i Klassekampen 2.8.2016.

163- Som foreslått for eksempel i Paul Verhaeghe (2017), Says Who? The Struggle for Authority in a Market-Based Society.

164- Gjengitt i Henry A. Giroux, (2004). The terror of neoliberalism.

165- Gjengitt i Karl Polanyi (2012), Den liberale utopi, s. 171g

166- Ibid., s. 172

167- Naomi Klein, (2008), Sjokkdoktrinen.

168- Gjengitt i Susan Braedley og Meg Luxton (red.) (2010). Neoliberalism and everyday life.

169- Som forklart av Marie Sneve Martinussen i Klassekampen 30.1.2019.

170- Gjengitt i Keith Payne (2018). Følelsen av forskjell. Slik påvirker ulikhet hvordan vi tenker, lever og dør, s. 29

171- I kommentaren Rødt skaper ufrie mennesker i VG 11.5.2019; https://www.vg.no/nyheter/meninger/i/vQxe65/roedt-skaper-ufrie-mennesker

172- Kommentaren Kapitalismens frie mennesker av Erling Borgen på radikalportal.no 13.mai 2019:https://radikalportal.no/2019/05/13/kapitalismens-frie-mennesker/

173- Nina Björk (2012), Lyckliga i alla sina dagar.

174- Dag Østerberg (2016), Fra Marx' til nyere kapitalkritikk, s.120

175- Slik blant andre Franz Fanon beskriver om opprør i kolonitiden i Black Skin, White Mask, fra 1970.

176-https://www.dn.no/makrookonomi/gronn-vekst/det-gronne-skiftet/ny-rapport-gronn-okonomisk-vekst-er-umulig/2-1-640876

177- Karl Polanyi (2012), Den liberale utopi, s. 317-318.



في هذه الكتاب تقدم لنا الكاتبة والصحفية لين ستاليسبرج دراسة نقدية عن ماهية الليبرالية الجديدة وتأثيرها على المجتمعات الحديثة. وكذلك الفرق بينها وبين الأنماط التقليدية من الرأسمالية الغربية.

ويقدم الكتاب شرحًا مبسطًا ولكن وافٍ لكيفية نشأة الليبرالية الجديدة في بريطانيا وأمريكا، وتحاول الإجابة عن السؤال: كيف غزت باقي المجتمعات وانتشرت في العالم كله؟ ويناقش الكتاب دور الليبرالية الجديدة في تدمير الروابط الاجتماعية وشبكات التضامن في حياتنا، وما هو تأثيرها على حقوق العمال والنساء خاصة في العالم الثالث؛ وكذلك على الطبيعة وأزمة المناخ العالمية.

ويطرح الكتاب أفكارًا لمواجهة تغول الليبرالية الجديدة، وذلك في سبيل بناء عالم أفضل.

لين ستالسبيرج: كاتبة وصحفية نرويجية (من مواليد 1971) معروفة بمواقفها المناهضة لليبرالية الجديدة، وبكتاباتها الداعمة لقضايا النساء.

عملت في عدة صحف ومؤسسات إعلامية نرويجية وكذلك في فرع منظمة العفو بأوسلو.

وهي حاليًا كاتبة ومؤلفة مستقلة، صدر لها اربعة كتب بين التحرير والتأليف، وحصلت على درجة الماجستير في علم الاجتماع من كلية لندن للاقتصاد.

ترجم كتابها "هل أنا حرة الآن؟" وصدر عن دار صفصافة للنشر 2017.



